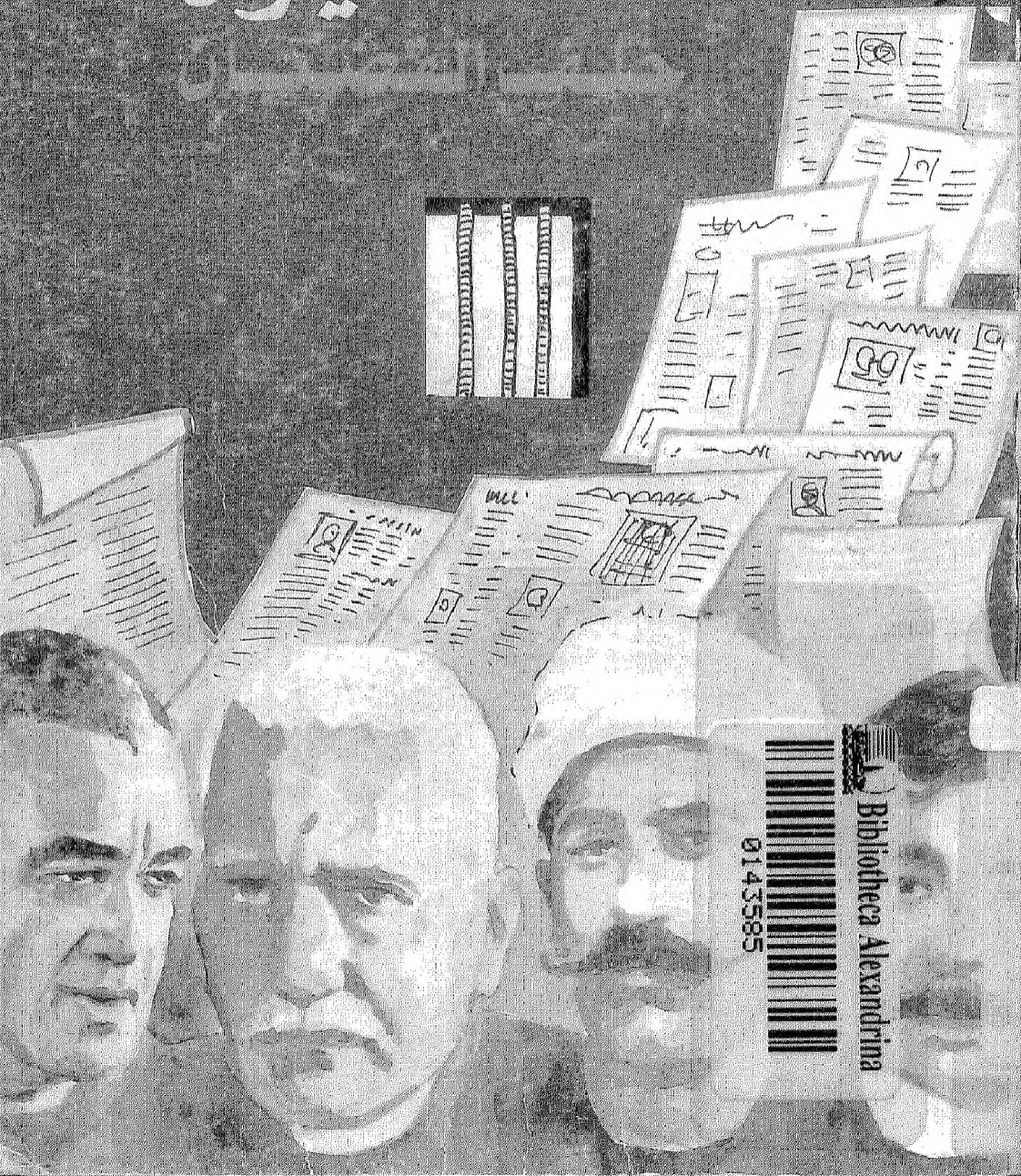


مدحت السوني

صحفيون

حكاية الصحافة في مصر





INTERNATIONAL COMPANY FOR MANUFACTURING
AND TRADING OF COSMETICS AND PERFUMERY

IVOIRE BALMAIN	Christian Dior	Christine Darvin
MAXIM'S	NINA RICCI	ONE MAN'S SHOW
	pierre cardin VOUS MONSEIGNEUR	
 pupa	Monad	Mariage
Mist TOILET SOAP	LUX BEAUTY SOAP	Pif Paf Insecticides
	OMO	
Master LATHER SHAVING CREAM	 cheers FLUORIDE PLUS	Clairol® <i>impulse</i>
Nice'n Easy	Sunsilk	Signal 2 FLUORIDE PLUS
clairol® condition shampoo	DEO SPRAY Rexona	Smash FOR ALL TYPES OF WASHING

Parfico is part of S.G.I., one of the largest private sector groups in Egypt.
Parfico manufactures and markets cosmetics, perfumes and personal products
and is one of the leading Egyptian companies in this field.



Tel: 714381 - 715397 - 703431 Tlx: 22146 PARFI UN Fax: 202-765566

مدحت البسيوني

صحفيون خلف القضبان

(الجزء الأول)

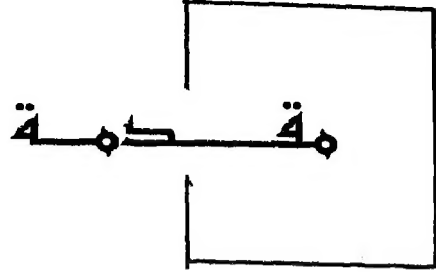
الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الغلاف بريشة الفنان : فرج حسن

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



بالرغم من أن مولد الصحافة المصرية انبثق من تاريخ الأمة الا أن الصحافة استطاعت فيما بعد أن تكون مصنع هذا التاريخ .. فالصحافة هي بيت السياسة التي تفرز الموقف والنضال والتاريخ .. والمتبع لتاريخ الصحافة يستطيع أن يستجلي بوضوح هذه الحقيقة بل يكتشف ما هو أكثر من ذلك . صحفيون كان التاريخ من صنع أعلامهم ونضالهم خاصة في فترة ايقاظ الحس والحماس الوطني في النصف الأول من القرن العشرين .. ظهر في هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا الوطني رواد الصحافة الذين حملوا بأمانة رسالة الأمة في التحرر والتوير .. أنشأوا الصحف وأشهرها أعلامهم لتعبئة الرأي العام للمطالبة من أجل غد مشرق يسان فيه حقوق الإنسان وكرامته .

مشوار هؤلاء الرواد كان صعبا وقاسيا فالظلام يحيط بالجميع والفساد يستشري في كل مكان والحكام يعيشون في برج عاجي والمواطن المصري يأتي ترتيبه في الدرجة الثالثة بعد الإنجليزى والتركى ..

وفي ظل هذا المناخ مع قوانين ظالمة وعلى رأسها قانون المطبوعات ١٨٨١ حمل الرواد رسالتهم ومضوا بها لا يخافون بطش الحكام والمستعمرين .. كان السجن لهم الوسام والتاج الذي يكلل رؤوسهم باعزاز وتقدير الشعب .. والسجون المصرية تحكى هذا التاريخ الخالد الحافل لهؤلاء الأبطال الذين حملوا المشاعل وشقوا الطريق الوعر .. لا يعرفون الخوف ولا يرهبون البطش يدخلون السجون ويخرجون وهم أكثر إيماناً برسالتهم وقضيتهم ..

الصحفيون الذين زجوا إلى السجن كثيرون ولا أستطيع حصرهم ولكن على سبيل المثال نذكر منهم حسن الشمسى صاحب جريدة « المفيد » وأحمد حلمى وعبد العزيز جاويش وعلى الغاياتى وتوفيق دياب وأمين الرافعى ومحمد حسين هيكل والشيخ على يوسف والعقاد والتابعى ومحمد مندور .

هذا التراث الصحفى لم يأخذ حقه من الاهتمام ولا أدرى لماذا لم تقم نقابة الصحفيين بجمعه ؟! فهؤلاء هم الشعلة التى تنير الطريق للصحافة المصرية والعربية وهم أيضاً الذين أعطوها الرمز والقُدوة والقوة ..

وفى محاولة متواضعة لجمع هذا التراث أخذت أربعة من الرواد كان لهم بصمات واضحة ومؤثرة فى الصحافة .. وقضوا شهوراً طويلاً خلف القضبان

أحمد حلمى - عبد العزيز جاويش - عباس العقاد - محمد التابعى .. هؤلاء الرواد قد يختلف كل واحد منهم فى اتجاهه ومنهجه الا أنهم يجمعهم خط واحد .. وهو الثبات على المبدأ .. وكان هذا دافعى الأول فى الاختيار .

وأخيراً .. أرجو أن يكون هذا الكتاب خطوة على طريق جمع التراث الصحفى ..

مدحت البسيونى

أحمد حلمك فؤاد



”أيها الأخوان ...
لا تبكوا .. ولا تجزعوا
وإياكم أن تخافوا وتلزعوا ،
وثقوا بأن كل الخطوب
والأحكام لا تغير لي ضميراً
ولا تبدل لي اعتقاد“

- ١ -

مع مطلع القرن العشرين بدأ اسمه يتردد في الأوساط الصحفية فكان همه الأول أن يكون صحفياً يشهر قلمه مدافعاً عن الحق وعن الشعب ضد الاحتلال وفساد الحكام .. عاش أحمد حلمي (فبراير ١٨٧٥ م - يناير ١٩٣٦ م) ومات من أجل الصحافة .. لم يخف .. لم يجبن .. لم ينكسر .. ولم يمالق أو يهادن .. كان بطلاً قومياً من طراز فريد .

سجن وعذب وشرذ .. ووقف حتى آخر يوم في حياته .. مدافعاً عنيداً عن مصر يحارب الفساد الذي استشرى بين الحكام .. ويقاوم الاحتلال الأجنبي .

بدأت حياته الصحفية الحقيقية بمقالة في صحيفة « اللواء » تحت عنوان « الحلال على الحكومة المصرية حرام على الرعية » وكانت هذه المقالة شهادة ميلاد صحفي مناضل في بلاط صاحبة الجلالة .. رغم أنه عمل قبل ذلك في جريدة « السلام » ومجلة « الهوانم » .

وكانت هذه المقالة الجريئة التي أنتقد فيها الحكومة سبباً في كثير من المتاعب والمشكلات فهو ما زال يعمل بدواوين الحكومة وظروفه المادية لا تسمح له بالاستقالة أو الفصل من العمل ومع ذلك كتب وهاجم وأنتقد ولم يتوقف عن الكتابة وأستمر في الكتابة تحت اسم مستعار ..

واستطاع بفضل جده وأخلاصه وتفانيه أن يصبح المحرر الأول لجريدة « اللواء » واعتمد عليه « الزعيم مصطفى كامل » في إدارة الجريدة في حالات

سفره إلى الخارج وكانت ثقته فيه كبيرة .. مما حدا بصاحب اللواء وهو في أوروبا أن يرسل إليه في ٨ أغسطس عام ١٩٠٧ برسالة يقول له فيها .. عزيزي الغيور الفاضل حفظه الله ..

تحية وسلاماً وشوقاً واحتراماً وبعد ،

فانني بصحة جيدة والحمد لله ومسروراً للغاية من سير اللواء .. وما تنشرونه من مقالات ، ولذلك جئت شاكراً همتمكم وراجياً تبليغ اخواننا جميعاً مزيد شكرى وعاطر سلامى .

أن ثقة المناضل الوطنى مصطفى كامل كانت فى موضعها .. فطوال حياته وقف أحمد حلمى شامخاً مناضلاً لم يبال بأى شىء .. وتصدى للفساد وللأسرة الحاكمة والإنجليز ودخل السجن وعاش بين جدرانها^(١) فى ظل أسوأ الظروف مدة تجاوزت العام فلم يضعف ولم يطلب العفو ..

وأحمد حلمى هو أحد الأبطال الذين تصدوا للإنجليز فى حادث « دنشواى » واستطاع أن يشحن رأى العام المصرى والأجنبى ووصف المحاكمة الظالمة للفلاحين وكانت مقالته النارية « يا دافع البلاد » لها أكبر الأثر فى ألهاى وتعبئة رأى العام المصرى والأجنبى ضد الإنجليز .

وبعد وفاة مصطفى كامل أستقال أحمد حلمى وأصدر العدد الأول من جريدته « القطر المصرى » وذلك فى ٢٤ أبريل ١٩٠٨ ولكنه استمر فى نفس الخط الذى سار فيه زعيمه الراحل ولم يحد عنه حتى وفاته .

ولعل أحمد حلمى هو أول من دعا إلى حقوق العمال ونبه « عمال شركة الترامواى » لحقوقهم فأضربوا عن العمل اضرباً تاماً وأصبحت الشركة تحسب للعامل ألف حساب .

وهو أيضاً أول من نبه وتبنى فكرة المقاطعة والاضراب عن شراء البضائع

(١) السجن المصرية .

الإنجليزية وبنى خطته في ذلك على أن الرأي العام في إنجلترا له السلطان الأكبر على الحكومة المصرية التي تعارض في تكوين المجلس النيابي^(٢) .

ودعا أيضاً إلى اتحاد الجيش مع الشعب لمقاومة الاحتلال الإنجليزي للبلاد متأسياً بذلك بما حدث في تركيا حيث ظفرت تركيا بدستور تعيش حرة في ظلالة^(٣) ودافع أحمد حلمي عن حريته وحرية الصحافة ووقفت صحيفته موقف المدافع بعنف ضد بعث قانون المطبوعات القديم الصادر في سنة ١٨٨١ م وألقى خطبة في ٣١ مارس عام ١٩٠٩ م ندد فيها بالذين يعملون على تحطيم حرية الصحافة ودعا الشعب إلى المقاومة وعلى من أثر ذلك تظاهر الشعب ضد السلطة الحاكمة ..

وظل يتصدى لإستغلال وفساد أسرة محمد على لاستغلالها أموال الشعب وانتقد بشدة قانون الفلاحة الذي أصدره محمد على سنة ١٢٤٥ هـ والذي يمثل الاساءة والأذلال للفلاح المصري .. وهاجم زيادة مرتب الخديوى وانفاق الأموال الكثيرة في زينة عيد الجلوس .

وأضمرت السلطة الحاكمة الانتقام منه وقصف هذا القلم الذي أخذ يهدم النظام والأسرة الحاكمة ويثير غضب الشعب ضد الإنجليز وأخذت تتحين الفرصة لتحطيمه ..

ولكن أحمد حلمي لم يخف وواصل رسالته ، فلقد كان هدفه إسقاط هذه الأسرة ومقاومة الاحتلال وليحدث ما يحدث ولا يستغرب ذلك من تلميذ مصطفى كامل زعيم الوطنية في مصر .

وكانت مقالة « مصر للمصريين »^(١) هي الأداة أو الوسيلة التي استغلت لتقدمه إلى المحاكمة حيث واتتهم الفرصة التي إنتظروها للتخلص منه ، ولقد

(٢) القطر المصري العدد ٥ في ١٩٠٨/٥/٢٢ .

(٣) القطر المصري العدد ١٥ .

(١) القطر المصري العدد ٣٧ / يناير ١٩٠٩ م .

رأى أحمد حلمى أن مقالة « مصر للمصريين » هى التصوير البليغ لما تعانيه الأمة فنقلها عن صحفى أسمه « محمد صفا » من إحدى الجرائد العربية التى كانت تصدر فى الأستانة .

مقالة « مصر للمصريين »

رمتنا بكم « مقدونيا » فأصابنا مصوب سهم للبلاد سديد
فلما توليتهم طغيت هكذا إذا أصبح « القولى » وهو عميد

« المنفلوطى »

لا شك أن سبب شقاء المصريين وتأخرهم وعدم تقدمهم هو عائلة « محمد على » سواء كان ذلك أديباً أم مادياً .. أما من الجهة الأدبية فمشهور بأن مصر من اليوم الذى رمتهم إليها « مقدونيا » إلى الآن مائة عام .. كانت كافية لأن تبلغ فى خلالها ما بلغته فرنسا من التقدم فى العلم والرقى فى الأخلاق والعادات والاستعداد لحكم نفسها بنفسها .

لكن سوء قصدهم حال بين المصريين وبين التقدم ذلك لأنهم يعلمون أن مصر متى بلغت رشدتها لا تقبل ذل حكم الأجنبي ولا ترض بأن تسلم زمام أمورها ومصالحها للغرباء .. لأن صلاحهم فى فسادها وتقدمهم فى تأخرها .. وقد أشهرت أسرة « محمد على » على العلم والفضل حرباً عواناً .

أما المدارس التى زعم المنافقون أن محمد على أسسها لخير مصر فكان غرضها الحصول على جيش وضباط ليستخدمهم فى مقاصده .. ولما كان عازماً على الخروج على الدولة صاحبة النعمة عليه .. وقد يتم أولاد المصريين ورملة نسايتهم فى حروبه التى لم تل مصر من ورائها خيراً .. غير ادعاء حفيده اليوم أن الامتيازات التى حصلت عليها بدمائها .. له .. لا لها ..

وقد اقتفى أثر « محمد على » فى قبح فعله وسوء سيرته أولاده وإحفاده من

بعده فأزهقوا روح العلم .. وضنوا به على المصريين ولم يجودوا عليهم الا بالنذر اليسير واقتصر ذلك على طائفة مخصوصة من مماليتهم .. اصطفوهوم من دون غيرهم .. حتى يصطنعونهم في أمورهم الخاصة وعلى مأربهم الشخصية وحتى يستخدموهم في خروجهم على الدولة التي تجمعنا بها رابطة الدين .. وحتى يعاونوهم في الاستئثار بجميع خيرات مصر .. ففربوا منهم كل طريد لا يعرف أحد مسقط رأسه ولا ملقط جسمه وسلموه الوظائف واستعانوا بهم على بقاء المصرى في حالات الجهل حتى لا يطمح ببصره إلى الاستقلال .. وسلبوا الاوقاف التي أوقفها أهل الخير والتي جعلوها وقفاً على العلم والمنافع العامة وانفقوها على شهواتهم لتبقى مصر إلى الأبد وقفاً على كل مولود تلده نساؤهم وكأنه ميراث لهم ولا حق لمصرى في بلده .. وليظل المصريون خدماً لصيانيهم وأرقاء لنسائهم حتى تقوم الساعة .

ومما ييرهن على صحة ما نقول أننا ما سمعنا أن واحد منهم ساعد في انشاء مشروع علمى أو أعان مصرياً على خدمة العلم في عصر النور .. بل أنهم كانوا في الزمن الماضى يعمدون إلى المكاتب ويخرجون منها الصغار إلى مزارعهم ليحرقوا لهم أراضهم وليجمعوا منها الخيرات التي حرموا منها وأصبح العميان هم فقط الذين يحفظون القرآن الكريم لأن الأصحاء في رأيهم لا ينبغي لهم أن يزاولوا من الحرف إلا الفلاحة بأراضيهم التي اغتصبوها من المصريين ولا أجرأ لهم غير السياط على ظهورهم ووجوههم فانتشر الجهل وساءت الغباوة ولولا ذكاء المصرى الفطرى وقابليته للعلم لأصبح المصريون وكلهم يشبهون أولاد « محمد على » فى الجهل ..

وليس هذا بغريب بل الأغرب والأعجب أن طائفة من عباد السلطة يكذبون على التاريخ ويدعون فى وقاحة أن العائلة المحمدية العلوية خدمت مصر ويستندلون على ذلك بوجود بعض مدارس أنشئوها .. وما فعلوا ذلك الا خداعاً وغشاً وحتى لا يتسنى لأحد أن يذكر قبح أفعالهم وسوء أثرهم وتاريخهم فى مصر .

وهبنى قلت ؟ هذا الصبح ليل أحتاج النهار إلى دليل

أما انحطاط مصر مادياً على أيديهم فأنهم كانوا يوجهون مدافعهم إلى القرى فيهلكونها تسلياً وظلماً .. وعندما اعترض بعض الرحماء على هذه الأفعال وعاب على « سعيد باشا » ذلك وقال له : ارحمهم واعدل في أفعالك واشفق عليهم فقال له : « لا تعارضني فيما أفعل فأني ما استلمتهم بعدد » .. ولم تكفهم هذه الفظائع فأخذوا ينيهون المصريين ويغتصبون أموالهم حتى جرى على لسانهم هذا المثل : « الأمير من لا يعرفه الأمير » لأن الثروة كانت دائماً تتم عليهم وتكون سبباً في ازهاق أرواحهم .. فكم من نفوس هلكت ورؤس تطايرت وأطفال تيمت بسبب هذه الاطماع والشهوات ..

تالله لو كانت البحار تنطق والسجون تتكلم لنطق البحر المتوسط مما يسود الوجوه .. ولو تكلم سجن « الطويخانة » الذي ما زال باقياً لافصح عن الألوف التي خنقت فيه .. فكان لطمعهم وجشعهم وظلمهم وسلبهم ونهبهم يخفى المصري دريهمات في حفرة حتى لا تكون سبباً في قتله وفي ازهاق روحه ، ولما رأى صاحب البلاد - لا فائدة له ولا عائد عليه من السعي والكد امتنع عن الزراعة وأهمل الصناعة وكان ذلك سبباً في فقر المصري والسر في تأخره وحاجته المادية .

ومن هذا وغيره عرف المصري أن شقاءه وبلاءه كان السبب فيهما أن هذه الأسرة العلوية هي التي تحكمه فكان عليه أن يتخلص منها لأن أي فرد من مواطنيه أفضل وأرحم به .. ولأن أسرة محمد على بتبديرها وظلمها أسلمت مصر إلى الإنجليز وكان هؤلاء الحكام يغيضون بل ويحتقرون المصري ، وقد أعلن « الخديوي عباس » عداوته للأمة ومنع الأمة من حقها في تكوين مجلس النواب .

فكان على الأمة أن تعلن أنها لا حاجة لها بهذا الحاكم وأن ترسل الوفود إلى الممالك الموقعة على معاهدة « لوندرة » لاجبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها حاكم غير مصري .. ولا بد أن الدولة المتقدمة والأحزاب الحرة في الممالك الأوروبية خصوصاً دولتنا العلمية التي يجب أن تساعد في ذلك لأننا في

زمن الرأى فيه للشعوب لا للأفراد .. ولا لزوم فى هذا الزمن لمنافقة واحد من هؤلاء الحكام المستبدين الذين حرموا صاحب الأرض من حقوقه وجعلوها متاعاً لكل أجنبى .

ثم بأى حق تأخذ عائلة « محمد على » من الخزينة المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنوياً ... وأى شر دفعوه عنها أم أى ضر منعه وأى خير جلبوه لها .. حتى يكال لهم المال جزافاً؟؟

إذا كان ما تبدله الأمة لهم هو لحصولها بواسطة حروبهم الدموية على الامتيازات .. الداخلية من الدولة فإن المصريين يتنازلون عنها للدولة .. إذ لولا تلك الخيانات لحصلت تحت حكم الدولة على دستور يتمتع به من الشعوب العثمانية من هم أقل من المصريين علماً فى أيها المصرى واصل سواد ليلك بياض نهارك فى الخلاص من ظلمه وأبدل مالك وحياتك فى أن تكون حراً مستقلاً .. يحكمك مصرى ولا تظن أن الدولة لا تساعدك فإنها كابدت منهم الشرور وعرفت فيهم .. وأنت أحق بحكم نفسك من غيرك ولا تعتمد الا على اجتهداك فالموت فى الاستقلال حياة أبدية والحياة بدونه ميتة سرمدية .

وكان هذا المقال والمقالات الأخرى مثل « يا ولادة الإسلام وعلماء الأنام فى دار السلام » وأمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق^(١) .

وكانت خطبته الشهيرة فى ٣١ مارس ١٩٠٩ ضد إعادة قانون المطبوعات ١٨٨٩ م وغيرها من الخطب والكتابات إيذاناً بمرحلة جديدة فى حياة أحمد حلمى ، فقلمه النارى الثائر أصبح خطراً على الخديوى والإنجليز ولا بد من قصفه وتدميره وكذلك « القطر المصرى » يجب أن تتوقف .. فلقد أصبحت المعول الذى يهدم هذا النظام وبدأت عمليات التمهيد للتخلص من هذا الرجل ، هددوه بأن السير فى هذا الخط ليس فى صالحه وأنه سيجلب له المتاعب .. ولكنه لم يتراجع واستمر فى رسالته وفرضت عليه الرقابة وكلف بمراقبته نحو ثمانية من رجال الشرطة السريين يقتفون أثره ليلاً ونهاراً حتى أنهم لم يتركوا له أقل شئونه

الخاصة التى لم تسلم من التلصص ، وصدرت الأوامر للمطابع بمضايقته وتعطيل الجريدة ، ومنعت جريدته من دخول السودان والهند ، ووصلوا بحقدهم إلى طرد ابنه من احدى مدارس الأوقاف واضطر إلى إرساله إلى المدارس الأوربية لاكمال تعليمه ..

ووصل الاضطهاد إلى تهديد صاحب المنزل الجديد الذى كان يرغب فى الإقامة به ، وأذعن للتهديد مما اضطر « محمد فريد » رئيس الحزب الوطنى أن يجعله يقيم فى شقة من منازلته التى يملكها .

وكانت نهاية سلسلة الاضطهاد .. بأن قدم إلى المحاكمة .. وكان يوم ذهابه إلى المحكمة يوماً من الأيام التى لا تنسى فى تاريخ الصحافة المصرية حيث اضطرت البلاد وتوجه الجميع إلى الجلسة وامتألت المحكمة عن آخرها بالمواطنين والشباب المتحمسين ورجال المحاماة والمشتغلين بعلوم القانون ..



وفى صباح يوم الاثنين ١٥ أبريل ١٩٠٩ عقدت الجلسة الخصوصية بمحكمة السيدة زينب للنظر فى القضية الأولى التى أقامتها النيابة العمومية على صاحب جريدة « القطر المصرى » وذلك لتطاوله على خديوى مصرى وطعنه فى حقوق الحضرة الخديوية وأنه عاب فى ذات ولى النعم .

ووقف ممثل النيابة يقول : الحرية أقسام .. حرية فكر .. وحرية فعل .. وحرية قول ، فالقسم الأول : يخول الإنسان أن يفكر فيما يراه أو يريده .. أما حرية العمل والقول فلا يمكن اطلاق العنان لكل من أراد أن يعمل أو يقول خوفاً من الحاق الضرر بالغير ولذا سنت الحكومة القوانين لوضع حد للتطرف فى العمل والقول .. ويدخل فى حرية القول .. حرية التأليف .. ومنها حرية الصحافة .

وأشار إلى فوائد الصحافة .. الا أنه استطرد قائلاً : ولكن من المعلوم أن الصحافة قد تكون وبالأعلى الأمة .. إذا لم تؤد وظيفتها على الوجه الأكمل فتصبح شراً على الأمة ويجب ملافاة اضرارها .. ومن الجرائد التي تعدت حدود الأدب والواجبات الصحفية جريدة « القطر المصري » .

ثم عرضت النيابة وقائع الدعوى .. فقالت : نقلت جريدة « القطر المصري » في العدد الصادر في ٨ يناير ١٩٠٩ تحت عنوان « مصر للمصريين » مقالة نقلتها عن احدى الجرائد العربية التي تطبع في الاسنانة صدرتها بمقدمة توهم بها أن الغرض من نقلها هو الرد عليها في اعدادها المستقبلية .

وعرض ممثل النيابة ملخصاً شاملاً للمقالة .. وقال : حيث أن ما جاء في هذه المقالة موجهاً إلى الحضرة الخديوية .. أو مشاراً به إليها ويقع ذلك تحت أحكام المادة « ١٥٦ » .. عقوبات ونصها « كل من عاب في حق ذات ولي الأمر بواسطة إحدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري » .. وحيث أن من جهة أخرى أن الغرض من هذه المقال تشويه أعمال العائلة الخديوية .. واطهار عدم الرضا بها وعدم صلاحيتها للحكم وتولى ملك الديار المصرية .. والظعن عليها وعلى حقوقها ودعوة الناس إلى خلع طاعتها والخروج عليها .. وهذا الأمر يعاب عليه بالمادة « ١٥٠ » عقوبات التي نصها « كل من تطاول على مسند الخديوية وطقن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها .. سواء كان ذلك بواسطة إحدى الطرق .. المتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم .. أو نقش .. أو تصوير .. أو رمز ، أو اباعة في أى محل .. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين .. أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري » .

واستطرد ممثل النيابة قائلاً : بعد بيان اثبات الجريمة وشروط تطبيق المواد عليها فيما تقدم نرى أن أركان الجريمة متوفرة فيهما .. وأن النيابة أيضاً ليست مكلفة باثبات سوء النية .. وعليها الاكتفاء بطلب معاقبة المتهم على هاتين الجريمةتين .. الا أننا مع ذلك ثبتت للمحكمة أنه كاذب فيما يدعيه .. من أن

غرضه من نقل هذه المقالة هو الدفاع عن الجناح العالى والعائلة الخديوية .. وان سوء نية المتهم فى نقل هذه المقالة متوفر وأنه لم يقصد فى هذا النشر بالنقل الا التشهير والظعن وذلك بما يلى :

أولاً : لو كان مخلصاً لنوه عن هذه المقالة بجريدته وأسرع فى الرد .. ناقضاً كل قول منها بما يدحضه .. لا أن ينشرها برمتها وحرفيتها كما فعل .

ثانياً : من يريد أن يدحض تهمة لا يكون رده بما ذكره عن كتاب « عجائب الآثار » للجبرتي ولو أراد أن يجعل التاريخ حكماً = لنقل عن غير الجبرتي المعروف عداوته للعائلة المحمدية العلوية .

ثالثاً : ما ذكره عن الجبرتي بالاعداد ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ وما بعدها لم يرد فيه حسنة واحدة ولم يشمل على شيء سوى التشهير والظعن فى أعمال محمد على ، فقد نسب إليه الغدر والسلب والنهب والخيانة والسبى والظلم وتخريب القرى وغير ذلك من المظالم .

رابعاً : لو ادعى بأنه سرد ما لاقاه هذا الحاكم فى أول سنى ملكه .. وكان فى عزمه أن يعقب على أقوال المؤرخ بالأدلة عما أثار المترجم له من المنافع والفوائد يُرد عليه بأن من رأى تاريخ أول سنة من حكمه نشر فى ثلاثة أعداد فى جريدته .. علم أن التاريخ الخاص بالمترجم له يستغرق اعداد الجريدة سنين ومن له ذاكرة تتذكر من هذه المدة الطويلة سابق وعد صاحب « القطر المصرى » من دحض ما نشرته جريدة « العدل » وهل يعقل أن يكون الرد لدحض تهم .. بعد النشر بسنين مع أن فكرة الرد الحسنة تكون بإزالة ما علق بالذهن من أثر تلك المقالة وهذا يستدعى المبادرة بالرد .. والخلاصة أن رد جريدة « القطر المصرى » بالصفة التى ذكرناها يعد تشهيراً فوق تشهير .. وطعناً فوق ظعن .

وبطريقة مسرحية وقف ممثل النيابة قائلاً : أننا نقدم إلى المحكمة الدليل المادى الذى لا يحتمل النقص وتقدم إلى المنصة وسلم القاضى أعداداً من جريدة « القطر المصرى » (من العدد ٢٥ إلى العدد قبل الأخير) ويمكن للمحكمة إلقاء

نظرة واحدة على أى عدد منها .. وأى مقالة من المقالات المندرجة فيها .. فتراها محشوة بالسباب والطعن على الحضرة الفخيمة الخديوية بأقبح ما يكون من الألفاظ مما يثبت أن هذه الجريدة لم تخلق .. ولم تكن الا للطعن فى الجنب العالى^(١) .

وتولى الدفاع عن كاتبنا الكبير محام قدير هو « أحمد بك لطفى » .. وقال أمام المحكمة : أن الأستاذ أحمد حلمى نقل عن جريدة العدل مقالة نشرها بالقطر المصرى فى العدد ٣٤ ثم رد عليها فى العدد ٣٥ ، ٣٦ وفندها ولكن هذا لم يردع الجريدة المذكورة « العدل » فواصلت واستمرت فى كتابتها وحملتها وكتبت مقالة أخرى تحت عنوان « مصر للمصريين » .. فاضطر بناء على المبدء السالف الرد أن يعلق على المقالة المذكورة فى العدد رقم ٣٧ بعد نشرها فى الرد عليها فى الاعداد التالية ..

وقدم الدفاع عدداً من أعداد جريدة القطر المصرى .. ولكنه قال : فبأى حق يسأل الإنسان عن عمل لم يكن هو مقترفه - ولم يكن هو الناشر له .. بل كل ما عمله هو نقله .. الأمر الذى لا يستوجب العقاب كما قدمنا .. ولم يقصد بنقله الا انتقاده وتبين خطأ الناشر .. وأن غاية ما يمكن مؤاخذتنا عليه ووقوعنا تحت المسؤولية هو وجود شيء فى ذلك الانتقاد مما يقع تحت طائلة العقاب .. وبخلاف ذلك يكون رفع القضية علينا مما يتنافى العدالة .

ولم تقبل المحكمة ما ذكره المتهم « أحمد حلمى » والدفاع من أن طبع مقالة « مصر للمصريين » ونشرها فى القطر المصرى لا يكفىان لتوفير المسؤولية الجنائية .. ما دام لم يكن هو منشئ المقالة المذكورة ... ولا أعتبر هذا قضاء على حرية الصحافة ..

وقالت المحكمة : أن المتهم لم يقتصر على نشر المقالة بل وافق على بعض ما جاء فيها تقديماً بألفاظ جارحة .. إذا قال فى تعليقاته عليها ما نصه .. ولكن

(١) القطر المصرى العدد ٥٠

الذى يمكن لنا الموافقة عليه أنه إذا كان بعض الولاة من عائلة محمد على عملوا ما فى طاقتهم لتقدمها فإن البقية لم يعملوا .. ولكن هل تأخرهم عن العمل مقصود منهم لتأخير المصريين عن التقدم .. أو عجز منهم أو قصور ؟ اللهم ان كانت الأولى فنحن أول من يمتعض ويستمطر كل أصناف السخط والحرب .. وان كانت الثانية فالعيب على من اقروا العاجزين المقصرين ، ولم يناقشوهم الحساب ، واضطربت المحكمة .. وحيث أن المتهم تظاهر بعد ذلك بأنه لم يستصوب بعض ما ورد فى المقالة .. وأخذ يرد عليه .. ولكنه اختار الرد ما يعزز أغلب ما جاء فيها فوافق عليها ضمناً .

واعلنت المحكمة .. حكمها بحبس المتهم « أحمد حلمي » عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته « القطر المصرى » مدة ستة أشهر وبإعدام كل ما ضبط وما يضبطه من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة .

وبعد الطعن فى الحكم والاستئناف أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر وجاء فى حيثيات حكمها « انه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد وأراد أن يرد على هذه المقالة دفاعاً عن البيت الخديوى كما يزعم لما نشرها كلها .. بل كان يشير إليها إشارة خفيفة دون أن يذكر كلمة واحدة منها .. ثم يتصدى لتفنيدها بعبارة لا تترك أثراً سيئاً فى الازهان .. أو كان على الأقل يتحاش نشرها فى يوم ٨ يناير الذى هو يوم ذكرى عيد الجلوس الخديوى وحيث أن المتهم تعمد نشر المقالة المذكورة فى يوم عيد الجلوس نقلاً عن جريدة لا يقرؤها أحد فى هذه البلاد .. ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر .. وموافقة على بعضها فى تعليقاته التى نشرها عنها فى العدد ٣٨ من جريدته .. كل ذلك من اقطع الأدلة على سوء قصده » .

ولم ترض محكمة الاستئناف عن الحكم الابتدائى .. فجعله سنة مع الشغل عن القضية الثانية ولم يكن حكم الاستئناف قد صدر فى القضية .
وحوكم مرة أخرى . قبل صدور حكم الاستئناف فى القضية الأولى .

اتهمته النيابة بأنه أهان المستشارين وهم موظفى الحكومة المصرية ورماهم بأنهم يرتكبون أثناء تأدية وظائفهم هذا الأثم الفظيع وهو محاربة دولة الإسلام بالدهاء .. والحيل بل أنه حرص على كراهية الحكومة الخديوية وبغضها والازدراء بها .. بأن زماها بأنها انتهكت حرمة الإسلام (بضرب طالب العلم بالأزهر الشريف) ... وانها لما رأت التألم من ذلك أرادت أن تضربهم أيضاً - ولكن على ألسنتهم وقلوبهم إلى غير ذلك من الألفاظ التى وردت فى خطبته التى ألقاها علنا فى وسط الجمهور والتى أدرجها بجريدته « القطر المصرى » بعد أن حذف منها بعض العبارات بالعدد ٤٩ الصادر ٢ أبريل عام ١٩٠٩ .

ووقف الدفاع يدافع عن حرية الرأى وبين أن خطبة الخطيب ليست الا تأثماً وتفجراً من قانون سالب للحرية مضر غير مفيد .. ومما قاله الدفاع .. تقول النيابة :

ان المتهم حكم عليه بالحبس عشر أشهر فى القضية الأولى وتطلب التشديد لذلك .. ونحن نرى من غير اللائق أن نعرض هذا الحكم .. على هذه المحكمة وهو حكم أدمى قلوباً كثيرة لشدته المتناهية ولا يزال تحت نظر الاستئناف معرضاً للطعن والالغاء والتعديل .. وإذا كان هذا الحكم قد كسر قلوبنا بشدته .. فنحن نطلب منكم الآن جبر هذا الكسر .

وصدور حكم شديد قبل اليوم .. على متهم لا يستحقه سبب من أسباب الرأفة اليوم ، ثم ما جريمة هذا المتهم ؟ هذا رجل متعلم كاتب قد خصص نفسه لخدمة وطنه كما يعتقد .. أيليق يا حضرات القضاة الحكم على رجل كرس حياته للخدمة العامة والحكم عليه كما يحكم على المجرمين الأشقياء .

ولكن المحكمة لم تأخذ بوجهة نظر الدفاع ورأت أنه أكبر مسئول فى هذه الدعوى .. لأنه تعود أن يرأس مثل هذه المظاهرات .. هو أول من خطب بهذه المظاهرة .. فأثار الحاضرين بتلك الجمل المهيجة التى كان يلقيها عليهم .. حتى أثرت خطابته فيهم كل التأثير .. وصاروا يسلمون بكل ما يقوله .. ولذلك وجب تشديد العقاب عليه .. وحكمت المحكمة بالحبس البسيط ستة أشهر .. ولما

نظرت القضية أمام محكمة الاستئناف خفض الحكم وجعله أربعة أشهر حبساً بسيطاً .. وهكذا حكم على أحمد حلمي سنة كاملة مع الشغل وأربعة أشهر حبساً بسيطاً .

وهذه القضية تكشف أن أحمد حلمي لم يقصر نشاطه على الكتابة فقط وفضح فساد الحكم والشهير به بل ذهب أبعد من ذلك بأنه شارك بالفعل في تنظيم مظاهرات شعبية ضد الحكم .

حيث دعا المواطنين إلى الاجتماع في حديقة الجزيرة للاحتجاج على إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في ١٨٨١ .. وفي الموعد المحدد ٣١ مارس ١٩٠٩ اجتمع جمع غفير من المواطنين من مختلف الفئات وأعتلى أحمد حلمي على (دكة) وألقى خطبة حماسية ندد فيها بقانون المطبوعات وهاجم المسئولون عن بحث هذا القانون ووصفهم بأنهم يحاربون دولة الإسلام بالدهاء والحيلة .. وخطب العديد من المواطنين وهتفوا بأسقاط حكم الفرد وألقى أحد المجتمعون قصيدة شعرية ضد الحكومة قال فيها :

أما الوزارة فالرحمن ينفسها فانها على صوف الخزي تنهدم
وزارة لا أقال الله عثرتها تمثل الجبن لا عهد ولا ذمم

كما جاء في القصيدة :

الله أكبر يا عباس تخذلنا وكنت قبلا على الأوطان تضطرم
أفعل كما شئت يا عباس ان لنا عند الإله مقاماً جاده الديم

المبدأ والثبات في السجن :

دخل أحمد حلمي السجن يوم الخميس ٢٦ أبريل ١٩٠٩ .. ثابتاً شامخاً لم يخف .. كان يؤمن بأن طريق النضال والحرية لا بد من أن يمر من خلف القضبان ..

ولعل الخطبة القصيرة التى ألقاها يوم تنفيذ الحكم خير دليل على ثبات وقوة هذا الثائر الوطنى فى غرفة التنفيذ سمع صَجة الجمهور وغضبه الذى جاء لسماع الحكم ففتح الباب الذى يفصل بينه وبين الجمهور وقال .. « أيها الاخوان الكرام » .. لا تبكوا .. ولا تجزعوا .. وأياكم أن تخافوا وتفزعوا .. وثقوا بأن كل الخطوب والأحكام لا تغير لى ضميراً ولا تبدل لى اعتقاد فمهما فعلوا فأنى لا اتزحزح عن مركزى .. ولا أفرط فى مبدأ خدمته عشرات السنوات .. الا وهو « مصر للمصريين » فأستودعكم الله .

لقد كان أحمد حلمى يعى جيداً كل كلمة يقولها .. فهو باق على عهده لن يجيد عنه أبداً .. هذه الكلمات كانت موجهة إلى كل المجاهدين المناضلين حيث يستمروا فى مواقفهم ولا يرهبهم السجن .. كانت الأوضاع فى السجن أكثر من سيئة بل لا تتفق مع الحيوانات ، فما بالك أن يعيش فيها كاتب وطنى شريف ومع ذلك أستمر أحمد حلمى ثابتاً قوياً وعمل فى السجن بصناعة السجاجيد وآخر سجادتين صنعهما كتب على أحدهما أسم « أحمد » وعلى الثانية اسم « حلمى » وعليها تاريخ ١٩٠٩ م وكتلتهما رسم عليهما علم ذو هلال ونجمة .. وحاولوا معه بكل الطرق ووعدوه بالعفو إن كشف لهم عن أسماء من كانوا يأتون له بأخبار القصر .. أو يشجعونه على المضى فى الكتابة على النهج الذى مضى عليه ولكنه أصر على أنه كان يكتب بوحي من ضميره وحده ولم يكشف عن الأسماء ..

بل أرسلوا إلى زوجته سيدة تحتال عليها وتعدها وتمنيها بالعفو عنه إذا تقدمت باسترحاماً إلى الخديوى .. ولكن السيدة لم تنخدع بهذه الوعود .. كما لم يخدع بها هو أيضاً من قبل .. لقد أرادوا من هذا الاسترحام أن يشوه وطنيته ونضاله وأن يظهره بمظهر النادم على صراحته وجهاده .. وفى السجن تعرض لمضايقات بعد أن فشلت كل المحاولات لتشويهه ، لكنه ظل يكتب بنفس حماسه فى المجابهة والتصدى .. للاحتلال من وراء القضبان تحت القاب مستعارة مثل « أديب ناجح » ومن أمثلة ذلك تناول البيت الخديوى والاحتلال فى مقالة « صلاح الرعية بصلاح حكومتها » .. حيث يصور الحاكم أبشع تصوير « لياكل

ملك غشوم أو حاكم ظلوم وما ضرك لو تتزود قبل حلول الأجل وانقطاع الأمل .. فلا تحكم في عباد الله بحكم الجاهلين ولا تسلك بهم سبيل الظالمين ولا تسلم المستكبرين على المستضعفين .. فانهم لا يرقبون في مؤمن عهداً ولا ذمة فتية بأوزارك .

وكان رفضه لطلب العفو عنه خاتمة سلسلة من المضايقات واحاطته بعدد من الجواسيس الذين ينقلون أخباره إلى المشرفين على السجن .. ففي يوم من أيام شهر مايو علم أن « السير الدون غورست » أصدر تقريره عن شئون مصر في عام ١٩٠٨ ولما جاءه هذا التقرير إلى السجن وقرأ منه نحو خمس عشرة صفحة ذهب أحد الجواسيس وأخبر الوكيل الإنجليزي بذلك فجاء إلى المصنع بالحبس .. وتسلم منه الكتاب وحكم عليه نظير ذلك بثلاثة أيام في حبس الانفراد وقصر الغذاء على الخبز والماء .. كما حكم عليه بالانفراد خمسة أيام أخرى .. عندما أخبر المأمور أنه ذهب إلى المستشفى لقراءة الجرائد والمجلات ..

وأصيب من جراء ذلك بالمرض ، فالمكان الذي حكم بسجنه أنفرادياً كان شديد البرودة لمجاورته دورة المياه وقلة دخول الشمس فيه .

وظل في السجن العام كله .. مع أنه كان من حقه أن يفرج عنه بعد ثلاثة أرباع المدة ، إلا أن الداخلية أعادت الأوراق إلى السجن .. عندما جاء معاد الإفراج عنه .. رفضت الإفراج عنه بالرغم من أنه قد صدر أمر باخلاء سبيل نحو خمسين شخص من الذين لهم سوابق في السجن ما بين تسع سوابق ، وسبع عشر سابقة .. وقد عاد كثير منهم إلى السجن بعد ثلاثة أسابيع أو أربعة على الأكثر .

غادر أحمد حلمي سجن مصر العمومي بعد تمام سنة هجرية في ١٩ أبريل سنة ١٩١٠ ووصل إلى سجن الاستئناف وكان فرصة عظيمة عندما سمح له بقراءة الكتب العلمية والأدبية والدينية ولكن رفض الترخيص له بقراءة الصحف وظل في سجن الاستئناف أربعة أشهر وأفرج عنه نهائياً في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ م .

وعندما خرج من السجن أستلم مبلغ ٤٩٨ مليماً أجرته عن الشغل الذى قام به فى سجن مصر مدة عام كامل وأرسل رسالة إلى نائب رئيس الحزب الوطنى متضمناً هذا المبلغ تبرعاً للحزب وفى الرسالة : وأى نفع خير وأبقى من المطالبة بدستور يساوى بين الرفيع والوضيع ويؤاخى بين أبناء الوطن ويمتدح كل إنسان بالحرية الكاملة ، سواء كانت شخصية أو عمومية ويحفظ للبلاد أموالها ويوفر الخير للصانع والزارع والتاجر والعامل فلا تنقطع بالأول الأسباب عن كسب رزقه وعياله ولا يحرم الثانى أزدراع صنف يعتقد أنه له ربحاً من ورائه .. ولا تقف حركة الأعمال عند الثالث .. وهو لا يجد من يأخذ بيده .. ويكفل للرابع الأعمال فى كل مكان فيعود عليه من وراء مزاولتها القوت والقوة .

حاول أحمد حلمى بعد خروجه من السجن اصدار جريدته القطر المصرى والاستمرار فى رسالتها وخاصة أنه كان قد انتهت الأشهر الستة بتعطيلها الا أن المضايقات والعراقيل ظلت تنصب فى طريقه .. فبعد صدور العدد الأول وهو ما زال فى السجن بعد التوقف كتب فى أعلى الجريدة كلمة لأحمد حلمى « رية الكتاب والخطباء وعدالة الإدارة والقضاء واحترام الأقوياء حقوق الضعفاء أنها لسبيل الأمم إلى السعادة والارتقاء » .

أستدعاه وكيل السجن الإنجليزى .. وهدده بأن يرسله إلى « ليمان طره » إذا علم أنه كتب سطرأ فيها كما استدعاه مأمور السجن مرة أخرى فى ٧ يناير ١٩١٠ ودفع إليه نسخة من جريدته « القطر المصرى » وأشار إلى مقالة فى صدرها عنوانها « الطوالع المشتومة » . وقرأها أحمد حلمى ثم قال .. ماذا فيها : ان كاتبها توخى سرد حوادث تاريخية عبرة وذكرى .. فضحك وقال : أأست أنت كاتبها : قلت كلا . فمن أنباك هذا ؟ قال بنأى العليم الخير .. قلت : لا علم لى الا ما به أعلمتك .

قال . كيف كانت الحال .. فأنا جئت بفلان « مأمور إدارة جريدة القطر المصرى » لتقسم لى أمامه بالشرف أنك لا تكتب للجريدة .. لأن النظار يقولون : أنه لا يوجد فى مصر قلم يكتب مثل هذه المقالة غير قلمك .. فقلت وكيف يقولون ما لا يعلمون ؟ فأكدت له أننى لا أكتب للجريدة شيئاً .

وظلت الجريدة على عهدها الأول تندد بالحكام الطغاة وتقف ضد الاحتلال وتشر الشعر الوطنى الذى يؤجج الحماسة فى الصدور ويلهب الاحساس بما فيه الوطن من ظلم .

ولكن الوزارة ضاقت بالجريدة ولم تعد تتحملها فأصدرت أمراً باغلاقها فى ٢٢ يناير ١٩١٠ طبقاً لقانون المطبوعات .

وسجل أحمد حلمى تجربته داخل السجن وكشف عن مساوئ السجون المصرية والمعاملة اللإنسانية التى يتلقاها المسجونين ..

وطالب بإصلاح السجون وضرورة التمييز فى المعاملة بين المسجونين جنائياً والمسجونين سياسياً .

وناشد المسؤولين عن السجون بضرورة تخصيص سجنأ خاصة للمراقبين والصبية الذين يقل أعمارهم عن عشرين عاماً .

وفيما يلى جانب من ملاحظاته العامة عن السجن التى سجلها بعد خروجه فى كتابه « السجون المصرية فى عهد الاحتلال الإنجليزى » :

ملاحظات عمومية :

أولاً : ان الذين تأمر النيابة بحبسهم تحت التحقيق (وقد يفرج عنهم لعدم ادانتهم) يعاملون معاملة الاشقياء الذين حكمت عليهم المحاكم نهائياً وكل ما هو مسموح لهم به هو تناول الطعام من الخارج ومع ذلك فان أقل مستخدم فى السجن يستطيع حرمانهم من هذه الميزة بمجرد الادعاء بأنه سمع السجين يتكلم مع سجين آخر .

وقد بلغ عدد الذين سجنوا من هذا القبيل فى سنة ١٩٠٩ « التى حبست فيها » ٢٠٤٥ وبلغ عدد الذين حكمت المحاكم ببراءة ساحتهم من هذا العد ٣٨ فى المائة وضمنهم الذين أسفر التحقيق عن عدم أدانتهم وأفرج عنهم بغير أن يقدموا للمحاكمة . فهل من العدل والرحمة أن تعذب الحكومة كل عام نحو

سبعة آلاف نفس بلا ذنب غير أن سوء الحظ أوقعهم في دائرة اشتباه القائمين بالتحقيق لذلك ينبغي أن يوضع الذين يسجنون برسم التحقيق في سجون لائقة بمقام الأبرياء ويكون لهم معاملة خاصة ليست كمعاملة المحكوم عليهم وأن يكون الموكلون بهم ليسوا كالموكلين بالمحكوم عليهم كما يجرى في السجون الأخرى بغير هذه البلاد وأنى انتقد أن يكون سجن الاستئناف هو الخاص بمن يحكم عليهم سياسياً أو عادياً ومن يكونون تحت التحقيق لانه فاسد الهواء مملوء رطوبة قليل النور مضر بالصحة وليس من الانصاف أن يوضع به المجرمون فكيف نسلم بوضع الأبرياء فيه .

ثانياً : رأينا المحكوم عليهم « بالحبس البسيط » في الجنع والمحكوم عليهم في المخالفات يعملون أعمالاً شاقة من تنظيف للأرض وتلميعها وكسها وغسلها وغير ذلك ما يعمل المحكوم عليهم بالسجن تماما ، فأى فرق إذاً بين ما يقصده القضاة من تطبيق القانون في التفرقة بين الحبس مع الشغل والحبس البسيط والسجن ؟

ونحن نرتقى في الانتقاد في هذه النقطة ونعم الكلام على جميع السجون ونسأل واضع نظام هذه المصلحة بأى حق ساغ له أن يسخر المحكوم عليهم في أعمال الخدم من كس وتنظيف ونحو ذلك مع أنه في غير هذه البلاد يناط هذا العمل بمستخدمين لهم مرتبات . فهل مثل هذه الخدمة ما يصلح النفوس ويهذبها إذا كان المقصود بالسجن الاصلاح والتهديب .

وإذا كان يرى المسجونين الذين تختارهم المصلحة لهذا الغرض من طبقات منحلة فلم لا يدفع لهم أجراً على هذه الأعمال ليستعينوا بها على المعاش بعد أن يفرج عنهم ؟

ثالثاً : رأينا في السجن العمومى الأشخاص المحكوم عليهم من المجالس العسكرية وكلهم من عساكر البوليس أو من عساكر بلوك الخفر يعاملون معاملة الحيوانات حيث يربطون في ساقية يديرونها كالثيران تحت لفع الشمس المحرقة صيفاً أو زمهرير البرد القارس شتاء ويرفعون من قاعها المياه القذرة التى يستعملها

جميع المسجونين في قضاء حاجاتهم ومن الغريب انه بعد أن ترغم نفوسهم على هذا الصغار يرفع النير عن كواهلهم ويؤتى بهم للوقوف في الشوارع وملتقى الطرق ويلزمون الشعب بحفظ النظام .

فليت شعري من أى طينة هؤلاء العساكر ، أليسو من البشر الذى إذا أصابه الهوان انكسر قلبه وأنس في نفسه الانحطاط . ولم لا يعاملون معاملة أخرى غير هذه تكون ملائمة لمعاملة بنى الإنسان يكلفونهم بعد ذلك بأن يؤدبوا الشعب ويعلموه ؟

أليس لدى الحكومة ثمن أربعة بغال تتداور العمل في هذه الساقية المنحوسة من الصباح إلى المساء وثمان بغال هو ١٢٠ جنيهاً على الأكثر لتحفظ بهذا المبالغ الصغير كرامة البوليس المصرى المنتشر من الاسكندرية إلى أسوان ؟ هل الجنوح إلى الشدة يقتضى اخراج الناس من دائرة الإنسان إلى دائرة الحيوان ؟

رابعاً : رأينا القنصليات الاجنبية تتحرى المواسم والأعياد وتوسع على المسجونين من رعتها في هذه الأيام وأحياناً يصدر العفو عن المحكوم عليهم نهائياً في جزء من المدة بمناسبة الأعياد الأهلية ولكن مصلحة السجون المصرية حذفت من حسابها كل أنواع الأعياد الإسلامية والمسيحية مع أن الوطنيين والأجانب في محل واحد والاختلاط يحدث الغيرة طبعاً بل رأينا بعض المستخدمين يتعمدون التضييق على الوطنيين في مثل تلك الأعياد وخصوصاً الإسلامية منها وشاهدت في أحد الأعياد الوكيل الإنجليزى عاقب سجيناً لأنه سمعه يقرأ القرآن الشريف ولما أفهمه أن هذا قرآن المسلمين قال له (أنت والقرآن في الانفراد) فهل بمثل هذا تصلح النفوس وتهذب ؟

ومن الأمور المدهشة انهم قبل العيد بأسبوع يأخذون في اختزان الخبز ليدخروه في تلك الأيام وقد يتفق أن يكون العيد في فصل الصيف فتعلوه العفونة ويتطرق إليه وبر كنسيج العنكبوت فيكون غداء العيد شر غداء يأكله المسجون مع أن الخبز في ذلك الحين كان من القمح فما بالك به الآن وقد صار من أردأ أنواع الذرة السودانية والحلبة وقد قرر أطباء المصلحة أنه لا يؤكل إلا في يوم

خيزه ولكن الأجانب تقدم القنصلية إليهم الحلوى فى أعيادهم وتنوع لهم ألوان الطعام فيا عجباً ثم يا عجباً ؟

خامساً : رأينا خمسة من طلبة المدارس وكلهم من تلاميذ القسم التجهيزى حرم عليهم أن يطالعوا الكتب الدراسية فى وقت الفراغ وكانت المدة المحكوم على كل منهم بها ستين . أفهل يقصد بذلك اصلاح نفوسهم وتذبيهم . أم يراد أن ينسوا دروسهم خلال تلك المدة الطويلة حتى إذا خرجوا من السجن كان ذكأؤهم والباقي مما تعلموه سلاحاً ماضياً لارتكاب الشرور والتفنن فيها ؟

سادساً : رأيت المراهقين محبوسين مع الرجال وجلهم من فاسدى الاخلاق فتسوء العقبي ولذلك قد تفشى فى السجن « داء وييل » فهل بذلك اصلاح النفوس وتهذيبها .

لما لا تخصص مصلحة السجن سجنأ خاصأ لمن تجاوزا سن البلوغ ولم يتجاوزا العشرين كالسجن المخصص للأحداث أو أشد قليلاً حتى لا يكون السجن واسطة للعلو فى فساد الأخلاق وكيف لا تبحث هذه المصلحة مسألة انتشار الزهري فى سجونها حتى تعرف كيف يصاب بهذا المرض الخبيث من يدخل سليماً .

هذا ما رأيت ان اختم به هذا الجزء آملاً إلى أولياء النظر إليه بالامعان الذى يستحقه عمل يتعلق بشئون مائة ألف أو يزيدون .

عبد العزيز جاویش



” أبها القلم .. لو كنت سيفاً
لأغمدتك في صدور من
يحاربوك ، أو سهماً لأثفنتك
إلى أعماق قلوبهم .. ولو
كنت جواداً لوجدت لك في
ميادين النزال مجالاً .. للكر
والفر .. ولكنك ذلك العدو
الذي أيسر ما يناله منه عدوه
أن يعالجه بالمبرأة فيشنقه أو
بالأصابع فيكسره أو
يحطمه “

— ١ —

أحد رواد الصحافة المصرية الذى عاش ومات شامخاً .. ظل طوال حياته متمسكاً بمبادئه وأرائه .. وعانى الكثير من جراء ذلك ولكن هذا لم يشيئه عن مواقفه تجاه وطنه .. دخل السجن من أجل رأيه .. متهماً فى أكثر من قضية وخرج منه محمولاً على الاعناق وقلده الشعب أعلى وأعلى الأوسمة .

ورغم أن عبد العزيز جاويش اشتهر بأنه معلماً ومربياً فاضلاً وله منهج تربوى فى التعليم والخدمات الاجتماعية الا انه كان صحفياً عظيماً حمل قلمه واشهره ضد الفساد والاحتلال ولم يخف أو يهاون وحمل مبادئ الحزب الوطنى حزب (مصطفى كامل) فى قلبه وعقله وكانت هى الزاد فى كل مواقفه .. حتى فى أصعب أيامه (السجن) لم يطلب العفو ، لم يقدم استرحاماً وندماً .. فلقد كان مؤمناً بما يكتبه ، و بما يقوله بأنه من أجل مصر ومن أجل مصر يهون كل شيء .

تفتحت عين الشيخ عبد العزيز جاويش على الثورة العرابية ومقاومتها للاحتلال الإنجليزى .. فشرب منها وارتوى بالوطنية الحققة .. وكان شريفاً مخلصاً فى كل مواقفه وحياته ، وعرف طريق الكفاح فى بدايات حياته ، بدأ من دار العلوم ومبعوثاً إلى إنجلترا وأستاذاً للعربية فى جامعة أكسفورد ورائداً للتعليم الحديث فى وزارة المعارف العمومية .

حتى فى ابان إقامته فى بريطانيا لم يتوقف جهاده وكفاحه ضد الإنجليز .. مكثنا فى بلادهم عدة سنين .. فلا نذكر انه مر بنا يوم لم نشترك فيه مع إنجليزى فى جدل وخصام فى سبيل مصر والمصريين .

وكان دائماً يردد في كل مناسبة « أما يكفى الاحتلال ما رمى به هذه الديار من النوائب ؟ وهل ذهب عن ذاكرتنا تلك الفظائع الدانشوائية وتبدد الأموال الاحتياطية ، وإعادة قانون الصحافة - وإدخال الحشيش إلى قلب البلاد على المراكب الحربية وتسميته بالأسلحة .. فما لو ارتكبه أمة من الأمم لسار يقبح سيرتها الركبان » .

ولد عبد العزيز جاويش عام ١٨٧٩ في أسرة تمت إلى أصل تونسى .. هاجر أبوه إلى الاسكندرية فأقام بها وتزوج من أهلها وأنجب فيها أولاده عبد العزيز ومحمد وأحمد وعبد اللطيف .. فاختار عبد العزيز دون أخوته أن يكمل تعليمه بالأزهر .. ثم فارقه بعد عامين إلى دار العلوم وتخرج منها عام ١٨٩٧ .

بعد تخرجه من دار العلوم .. بدأ حياته العلمية معلماً للغة العربية بالتعليم الزراعى ، ثم سافر إلى إنجلترا .. وعاد بعد ثلاثة سنوات وعين مفتشاً بالوزارة .

وكتب أول مؤلفاته « غنية المؤدين » والمؤدب يعنى معلم النشء .. وناذى فى مؤلفه بادخال طرق التربية الحديثة فى التعليم وحاول من خلال عمله ومؤلفاته بتحديث التعليم واصلاحه .

وكما يقول د . حسين فوزى النجار .. لو لم يكن لجاويش من مآثر الا ما أثره على التعليم والعمل على نشره واصلاحه لكفاه ذلك فخراً وخلوداً .

وجذبت الحياة السياسية المضطربة فى ذلك الوقت عبد العزيز جاويش من التعليم إلى صلب السياسة ليكون أحد صانعى هذه الفترة الصعبة فى تاريخ مصر .

عرف عبد العزيز جاويش المناضل الوطنى « مصطفى كامل » فى مؤتمر المستشرقين بالجزائر عام ١٩٠٥ من خلال محمد فريد .. ولكن كانت البداية الحقيقية فى مايو ١٩٠٨ عندما طلبه محمد فريد ليرأس تحرير اللواء .. هجر وظيفته فى وزارة المعارف وأستقبل حياة جديدة محفوفة بالمخاطر كما يقول فى أول مقال له ..

ولعل المقال الأول الذى كتبه فى اللواء يكشف بوضوح لا يكتفه غموض موقفه من الصحافة الخط الذى رسمه لنفسه .. الصراحة والجرى بالرأى .. الإرشاد العام .. الاستماتة فى سبيل الدفاع عن البلاد .. ولقد أثبتت الأيام أنه كان يعنى كل حرف وكل كلمة سطرها فى مقالته .. فما خط على العهد الذى قطعه على نفسه وظل يكافح ويناضل متمسكاً بمبادئه .

بدأ المقالة بقوله « بعونك اللهم قد استدبرت حياة زادها الجبن وخور العزيمة ومطيتها الدهان والتليس فى أسواقها النافقة .. تشتري نفسيات النفوس بزئوف الفلوس وتباع الزم والسرائر والابتسام وهز الرؤوس .. وبيمك اللهم استقبل فاتحة الحياة الجديدة حياة الصراحة فى القول .. حياة الجهر بالرأى .. حياة الإرشاد العام .. حياة الاستماتة فى سبيل الدفاع عن البلاد العزيزة .. استقبل هذه الحياة .. بعد أن قضيت فى سابقتها ثمانى حجج بلغت فيها ذلك المنصب .. الذى كنت فيه ما بين محسود عليه ومرجو فيه .. استقبل هذه الحياة المحفوفة بالمخاطر .. منبريا فى ميدانها .. فأما إلى الصدر وأما إلى القبر موقفاً .. بما أعد الله لمباده العاملين المخلصين من الظفر والفتح المبين عارفاً أن الحى لا يموت الا مرة .. والموت أحلى من حياة مرة .

وكيف لا نقدم أنفسنا قرايين بين أيدي أهرام هذه القطر ونيله ؟ أم كيف لا نصرف كل مرتخص وغال فى سبيل تحريره .. وقطع اليد العاصمة له .. جزاء بما كسبت ، فلنتمسك بذلك المبدأ الشريف ما حيينا ولنعتصم به ما بقينا .. ولنرفع أصواتنا حتى نطرق بها أبواب السماء .. فنستزل المقت والسخط من دخلوا بلادنا .. وقبضوا بأيدي جبروتهم على نواحيها واستخدموا فى سبيل أصابة غرضهم أفراداً إذا ما لقوكم « قالوا انا لكم .. وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون .. أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى .. فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين » .

وتكشف المقالة الوضوح وقوة الضمير الوطنى الذى كان يتحلى به شيخنا جاويز ، فلقد أيد الخديوى شريطة أن يكون حريصاً على مصلحة الأمة .. حيث

كانت في ذلك الوقت العلاقة بين الحركة الوطنية وبين القصر متزنة ولم يكن القصر يعلن عصيانه وهجومه ضد الحزب الوطني وزعماءه ولم يكن أيضاً يعلن جهراً تأييده ودعومه للحركة الوطنية (موقف الخديوي عباس من الحزب الوطني وعضويته فيه باسم « الشيخ » ثم انفصاله عنه) ومن هذا يتضح أن عبد العزيز جاويز كان حسه الوطني مرهفاً وعالياً حين أيد الخديوي بشرط موقفه من مصالح المواطنين والوطن .. ومصلحة رعاياها مجاهداً للإنجليز ما بقوا في بلادنا .. حاثاً على الفضيلة والأخلاق الكريمة .. داعياً إلى توحيد عناصر الأمة على اختلاف مللها ونحلها وتباين مشاربها ولهجاتها ، فاللهم أسألك لساناً ناطقاً بالصواب والحكمة . وقلما لاجوله في ميادين الغمة ولا علم له بمعاهد الفحش والسباب فما أحوج الأمة إلى كلمة حق يستمعونها . وجميل عظة يعونها .. وما اضمن الجرائد أن تتضمن وتتعاون على البر والتقوى .. وما أخلقها أن تعلن أنها بتفرقها وتخاذلها .. انما تشمت عدواً مينا وتكمد صديقاً شفيها فأرسل اللهم على قادة هذه الأمة ومرشديها من عندك روحاً يجمع شتيها ويوحد كلمتها ويعصم أقدامها من الزلل وآراءها من الخطأ والخطب .. آمين .

في هذا المقال وضع الشيخ دليلاً بل دستوراً لنفسه .. كان مرشداً ونبراساً له .. لم يحد عنه وظل مؤمناً متمسكاً به طيلة حياته ..

ولم يمض على عمله بالصحافة الا أيام معدودة حتى واجه المحاكمة .. في خلال الفترة القصيرة التي ولى فيها تحرير اللواء والعلم .. محاكمات متعددة .. أتمت بالعنف والقسوة ، فقد كان ذلك طابع الفترة على ضوء الاتجاه الذي رسمه « غورست » خليفة كرومر :

- (حوكم جاويز ثلاث محاكمات كبرى) :
- الأولى : حادثة الكاملين في السودان ١٩٠٨ .
- الثانية : ذكرى دانشواي ١٩٠٩ .
- الثالثة تحسين كتاب وطنيتي وكتابة مقدمته ١٩١٠ .

(فى المحاكمة الأولى حكم بالبراءة وفى كل من الثانية والثالثة سجن ثلاثة شهور) .

وكان جاويز فى كل محاكماته رائعاً وشجاعاً وقوياً ، كان مؤمناً بأنهم إنما يريدون أن يتخلصوا منه بالسجن أو النفى أو أى وسيلة أخرى يدبرونها لمقاومة الأحرار والمناضلين .

ويقول أنور الجندى عنه .. كان يعلم أنه مطلوب للتحقيق فى الغد أو ربما فتشوا بيته وطلب لتسليم نفسه .. أو وجد من يراقبه ويحص عليه خطواته .. فما كان ذلك ليصرفه على قيد أنملة عن برنامج الطيعى .. ينال ملء جفونه .. ويؤدى واجباته كما هى ولا يغير من عاداته شيئاً .. فإذا كان خارج المحكمة وعلم بالحكم أسرع من فوره فسلم نفسه لأقرب قسم بوليس .. لا يتردد ولا ينتظر حتى يخطروه .. وقد ألف السجن ولم يعده أمراً مزعجاً بالنسبة له .

المحاكمة الأولى :

فى قضية الكاملين .. هاجم حكومة السودان على تصرفها بالنسبة لزعيم ناحية الكاملين « عبد القادر أمام » الذى ادعى النبوة وتبعه الكثيرون .. فسيرت إليه حكومة السودان قوة ودارت معركة انتهت بمقتل جنود بريطانيا التى لم تلبث أن حشرت قوات ضخمة وأصدرت أحكامها على ٧٠ بالشنق و ١٣ بالسجن ، فلما نشر جاويز هذا الخبر وعلق عليه قدم للمحاكمة .. ومنع من أن يقدم الأدلة والأسانيد التى تثبت صحة الخبر وحيل بينه وبين تقديم الصحف السودانية التى نشرت الخبر .

وبدا واضحاً من سرعة تقديم جاويز للمحاكمة وتحديد جلسة سريعة ومحاولة اخفاء المستندات التى تؤيد رأيه أن هناك نية مبيتة لضربه والتخلص منه فى بدايته التى أثبتت أنه سيكون شوكة فى ظهر الحكومة والاحتلال وأنه مناضل مؤمن عنيد بقضية وطنه .

وقال جاويش أمام المحكمة عبارة واحدة « أننى رويت خبراً بغير قصد » وكانت النيابة العامة قد وجهت إليه تهمة تكدير السلم العام .. ولكن القضاء برأ جاويش فى الدورين الابتدائى والاستئناف .

ولم يتوقف جاويش خلال فترة المحاكمة التى امتدت من مايو إلى أغسطس ١٩٠٨ من نشر مقالاته العنيفة ضد الاحتلال الإنجليزى .. دون أن يجعل لما لقيه من متاعب أثراً فى تخفيف لهجته .

وقد كتب فى جريدة القطر المصرى الذى رأس تحريرها أحمد حلمى عن هذه القضية فى العدد ١٥ فى ٣١ يوليه ١٩٠٨ . مقالاً يوصف المحاكمة عندما بدأت « كان الناس قبل يوم الثلاثاء ٢٨ يوليو لا يعلمون شيئاً عن أمر قضية الصحافة التى أقامتها النيابة العمومية على حضرة الشيخ عبد العزيز جاويش الا أنه نشر فى اللواء يوم ٢٨ مايو أنه حكم بالاعدام شنقاً على سبعين رجلاً من أهالى الحلويين ، أعدم منهم حتى تاريخ الرسالة ٤٠ و ١٣ آخرين بالسجن وأنه نظراً لغلظة القول فى التعقب على هذا الخبر رفعت عليه هذه الدعوى .

فلما طلعت شمس الثلاثاء أخذ الناس يجيئون من كل حذب إلى محكمة عابدين حتى صاروا يعدون بالمئات داخل المحكمة وبالألاف فى خارجها وكلهم ينتظرون أن يكشف الغطاء عن سر هذه الدعوى لأن الشيخ عبد العزيز جاويش لم يمض عليه فى الصحافة أكثر من شهر قبل رفع هذه القضية فى هذا الشهر لا يستطيع مهما كان قديراً أن يقلق بال الحكومة أو يجعل البلاد على شفا خطر ، فلذلك كانت هذه القضية محل العجب ولكن يظل العجب إذا عرف السبب .

وتوصف القطر المصرى المحاكمة بأنه جلس فى كرسى القضاء حضرة محمد بك السبكى ، جلس فى كرسى النيابة حضرة عطية حسنى ووقف مقام الدفاع كل من حضرات محمود بك فهمى وأحمد بك لطفى وإسماعيل بك شيمى ووقف مقام الاتهام حضرة الشيخ عبد العزيز جاويش وبعد اتمام الاجراءات القانونية سردت النيابة أقوالها وخلاصتها أن المتهم يتربص الفرص للطعن على الحكومة السودانية واختلاق المفتريات ضدها للتشهير بها ثم طلبت الحكم عليه بالمادة

١٦٢ و ١٦٠ عقوبات لأنه نشر أخبار كاذبة بسوء القصد ولأنه أهان نظارة الحرية وهى مصلحة من المصالح العمومية ثم عززت ذلك بالأدلة والشرح .

وتضيف القطر المصرى قائلة : إلى هنا لم ينجل شيء من غموض هذه القضية ولكن لما وقف حضرة محمود بك فهمى وترافع من أصل الدعوى والدفع بعدم الاختصاص وأحمد لطفى بك وتكلم عن المادة ١٦٢ وشيى بك عن المادة ١٦٠ كان لأقوالهم البليغة المؤثرة وقع غريب فى النفوس نقول وقع غريب لأنهم كشفوا الغطاء عن أمور لم يكن يعلم بها الجمهور .. كشفوا الغطاء عن أن القنصلية الفرنسية لا تتأخر عن التخلّى عن أحد أتباعها أرضاء للسياسة .. كشفوا الغطاء عن أن السياسة جزار شاهر حديثه لا يهمه الا أن يذبح ويسلخ ويقطع ويتر مقابل منفعة له من وراء عمله .. كشفوا الغطاء عن أن حكومتنا المصرية لها أعمالاً فى الخفاء وتهدد الحرية والنظام وتجعل الناس فى غير أمن على أنفسهم .. كشفوا الغطاء عن أن المرء فى مصر لا يكون آمناً من افتضاح أسرارهِ إذا وسط البريد فى نقلها .. كشفوا الغطاء عن أن رجال الحكومة الوطنيين ليسوا الا صوراً تتحرك بلوالب من الخارج وفى حركاتها لا يراعون ضمير ولا ذمة .

كشفوا الغطاء عن أن نظارة الحرية عدم - وان وجودها حمل ثقل على كاهل الأمة لا أن الأمر والنهى بيد الحكومة السودانية .. كشفوا الغطاء عن أن الأمة المصرية كلها مسخرة أحوالها ودمايتها لخدمة المطامع الإنجليزية .. كشفوا الغطاء عن أن هذه القضية ان كانت سياسية الا أن الأغراض الذاتية تطرفت إليها .. وان النيابة لم تكن حرة فى تحقيقها .. كشفوا الغطاء عن أن الأسئلة التى توجه إلى ناظر الخارجية لها ظاهر وباطن وباطنها شر من ظاهرها ، وتكشف هذه المقالة عن الفساد الذى استشرى كل أجهزة الدولة سواء النيابة أو البريد حتى وزارة الحرية كانت غير موجودة بل هى شكلاً فقط .. وأن رجال الحكومة عبارة عن قطع شطرنج تتحرك من الخارج لمصلحة المحتل الأجنبى .. فى ظل هذا الجو والمناخ الفاسد .. كانت تجرى محكمة عبد العزيز جاويش .. يدافع عنه محامون شرفاء مؤمنين بقضيته ورسالته .. وتستطرد القطر المصرى فى مقالتها ..

وفى مساء الثلاثاء ٢٨ يولييه ١٩٠٨ .. تمت المرافعة وأرجىء النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء المقبل فخرج الشيخ جاويش بعد انزوائه فى غرفة القاضى وقتاً غير قصير خوفاً من تلك الأيدى التى تريد أن تعرب عن تلهف القلوب ولكنه لم يكده يصل إلى عتبة الباب حتى حمل على أعناق الحاضرين ونابوا فى جر العربة مناب الجياد بين التهليل والتصفيق .. فلماذا ؟ هل قام الشيخ عبد العزيز جاويش بالمعجزات وأتى بالآيات البيّنات كلا .. وانما هو رجل جلس فى مركز يمثل اليوم مبدء الحزب الوطنى وتمثيل هذا المبدأ لا يتوقف على رجل بعينه وانما كل خادم له مكرم مثل هذا الاكرام عملاً بقول فقيه الوطن المرحوم مصطفى كامل باشا ..

إذا كنتم تكرمون شخص فأنا لست موافقاً لكم على ما تعملون وان كنتم تكرمون المبدأ الذى أعمل له فأنى موافق لكم واستحثكم عليه بل هذا هو الذى يجعلنى ابتهج وأسر بعملكم ولا جرم أن الشيخ عبد العزيز جاويش يناجى نفسه فى السر والعلن بمثل هذا القول ، ولذلك يحق لنا أن نشكر للذين اجتهدوا الحمية فى مظاهراتهم للمبدأ الذى يخدمه الحزب الوطنى .. وهو مبدأ تحرير البلاد فى استغلال الوطن المحبوب .

ولننظر إلى ما حدث يوم الثلاثاء يوم النطق بالحكم فى المحاكمة .. ولنترك أيضاً جريدة القطر المصرى لتصف وتحكى عن هذا اليوم .. انعقدت محكمة الجنج يوم الثلاثاء الماضى فى محكمة عابدين بعد أن اتخذت محافظة العاصمة استعداداً فوق العادة ذلك أنها قبضت على أكثر من ألف شخص وسجنهم فى سجون الأقسام لأنهم من المشتبه فى أحوالهم وأمرت بلوك خفر السوارى ونوبليس العاصمة كله بالوقوف فى الشوارع بين إدارة اللواء ونادى الحزب الوطنى والمحاكمة أعطت كل واحد من العاسكر البيادة عصا وقاد هذه القوة وكيل الحكمدارية بنفسه هو وضابطه ثم أمرت أن لا يدخل الجلسة غير رجال الصحافة أما تلامذة المدارس وغيرهم فلا يدخلون ولما انعقدت الجلسة أصدرت المحكمة الحكم الآتى .. فبناء على هذه الأسباب حكمت المحكمة :

أولاً : باختصاصها بنظر هذه القضية .
 ثانياً : براءة الشيخ عبد العزيز جاويش من تهمة نشر الأخبار الكاذبة طبقاً
 للمادة ١٦٢ .
 ثالثاً : يدفع غرامة قدرها عشرون جنيهاً طبقاً للمادة ١٦٠ مع الزامه
 بالمصاريف .

— ٢ —

كانت لبراءة الشيخ جاويش والحكم الذى صدر لصالحه وتبرئته أثراً كبيراً
 فى إلهاب وتعبئة المشاعر الوطنية ضد القصر والاحتلال الإنجليزى ، وبدأت
 الصحف تصحو صحوة وطنية فى مناهضة الحكم والاحتلال .. وانتشرت
 المقالات التى تهاجم وتعتزى ..

وكان لا بد من اتخاذ التدابير لايقاف هذه الصحوة والتصدى لصحف الحزب
 الوطنى وقصف الأقلام التى أصبحت مصدر خطر على النظام وكان قلم جاويش
 أحد المطلوبين لقصفه بل وتدميره .

وأنتجته الرأى فى دوائر الاحتلال إلى ضرورة إعادة قانون المطبوعات الصادر
 فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ وهذا القانون يفقد الصحفيين كل ضمان ويجعلهم تحت
 رحمة الإدارة مباشرة بحيث يمكن تعطيل أى جريدة بدون محاكمة وتنص المادة
 ١٣ على أنه « يسوغ محافظة على النظام العمومى والأدب والدين تعطيل أو قفل
 أى جريدة أو رسالة دورية بأمر ناظر الداخلية بعد انذارين ويسوغ إضافة غرامة
 من خمسة جنيهاً إلى عشرين جنيهاً لكل انذار يصدر .. وإذا استمر صدور
 الجريدة أو الرسالة بعد تعطيلها أو قفلها يعاقب كل من محررها وصاحب الامتياز
 بالغرامة وتغلق المطبعة التى طبعها بأمر من ناظر الداخلية .. وبذلك الغت

الضمانات التي كانت تتمتع بها الصحافة أمام المحاكم وأصبحت في يد الحكومة .

وقد أشار غورست المعتمد البريطاني في تقريره عن عام ١٩٠٩ إلى أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها مراقبة الصحافة ولا يترك سبيلاً للمظاهرات .. وأنه فعال في منع وقوع الجريمة .. وقد بدت البوادر لهذا الاتجاه كوسيلة لايقاف حملة جاويز في اللواء والعلم على الاحتلال .

ولم يكتف الأمر بإعادة هذا القانون السيء .. بل أتجه الرأي إلى وضع نظام لمحاكمة الصحفيين يفقدهم الضمانات التي كان قانون العقوبات يخولها لهم .

وكانت محاكمة الصحفيين على درجتين ابتدائية واستئنافية .. وظهرت فائدة ذلك النظام في محاكمة الشيخ جاويز حيث حكمت محكمة أول درجة بتفريجه عن إحدى التهمتين وفي محاكمة ثاني درجة رفعت الغرامة بتبرئته من التهمتين وكان من شأن هذا النظام إطالة مدة المحاكمة فيزداد اهتمام المواطنين بالحركة الوطنية ويتطلعون إلى أبنائها وكانت المرافعات التي تلقى في المحكمة بمثابة خطب وطنية .. فظهر في ١٦ يونيو ١٩١٠ قانون إحالة جناح الصحافة إلى محكمة الجنايات للحكم فيها حكماً نهائياً ، ولعلنا نشير هنا في عجالة إلى الحملة التي شنتها جريدة اللواء على إعادة قانون المطبوعات والعمل به في ٢٥ مارس ١٩٠٩ .. واتهمت اللواء الحكومة بأنها تخشى ثورة الناس لسوء تصرفها وأن الهدف من إعادة القانون هو أن الحكومة الموالية للاحتلال إنما ترغب في أحداث مسائل جسام لا تجرؤ عليها والأقلام حرة مشهرة تكتب ..

والمدهش حقاً أن بعض الصحف كالمؤيد والجريدة ألفت التهمة على اللواء بأنها هي المستولة والسبب الرئيسي وراء إعادة قانون المطبوعات بما تكتبه من مقالات مملوءة بالجرأة والعنف ضد الحكومة والاحتلال .

ولكن الشيخ جاويز لم يدع هذا الاتهام يمر مرور الكرام بل تصدى له وتصدى لهؤلاء في مقال نشر في اللواء - ٢٦ مارس ١٩٠٩ - قال فيه :

« أيها القلم .. لو كنت سيفاً لأغمدتك في صدور من يحاربوك ، أو سهماً
لأنفذتك إلى أعماق قلوبهم .. ولو كنت جواً لوجدت لك في ميادين النزال
مجالاً .. للكر والفر .. ولكنك ذلك العدو الذي أيسر ما ينال منه عدوه أن يعالجه
بالمبراة فيشتقه أو بالأصابع فيكسره أو يحطمه .

أيها القلم .. استهانوا بقوتك .. وأمنوا جانبك .. فمدوا إليك يد مجرمة ..
ما كان أولها أن تقطع .. مدوا إليك أيديهم فأفاضوا من معينك .. وأسكنوا من
صريك .. وأوقفوا من حركتك .. وقلوا من حدثك .. كفروا بنعمتك التي طالما
منحتهم .. وضلوا من حكمتك التي كثيراً ما أفادتهم .. كم بلت الليالي
بالأرق .. والأيام بالقلق .. وكم رمتك الدنيا في سبيل هدايتهم بالمحن والفتن ..
وأنت جميل الغرض .. نبيل القصد .. تسهر وهم نائمون .. وتجرى وهم
قاعدون .. لم يزددهم نورك الا ضللاً ولا علاجك الا اعتلالاً ولا هدايتك الا
خبالاً ولا اسعافك الا وبالاً .. واقتربت منهم فأبعدوك .. وانطلقت ألسنتهم
فأخرسوك .. وحاولت سلامتهم فكسروك .. وحنوت لهم فكدروك وأحببتهم
فأماتوك .. وانتشلتهم فقبروك .

أيها القلم .. أسكون بعد حركة .. أصمت بعد إرشاد .. ألك كادوا أم
لأنفسهم ؟ عليك خرجوا أم على وطنهم وأمتهم وعنك انصرفوا أم عن
رشدتهم ؟؟

أيها القلم .. أهذا آخر عهدك بالقراطيس .. أهذا آخر عهدك بأنامل الكاتبين ؟
أهذا آخر أيامك بالدفاع عن بلاد سقاك نيلها وغداك طيب تربتها ؟

أيها القلم .. تشيعك اليوم أفئدة أيقظتها .. وهمم أعليتها ووطنية أودعتها
قلوب الطاهرين من الثابتين فلتكن أيها القلم كما شاءوا لك .. أما نائماً إلى حين
أو ميتاً أبد الأبدين .. فقد تركت بعدك عيوناً لا يأخذها النوم .. وقلوباً لا يملكها
الأس .. وأيدياً لا تخاف السلاسل والأغلال .. وأرواحاً تغذى الحرية والاستقلال
وأنت يا رب القلم .. أصبر على ما سينزل بك وأنت رابط الجأش .. قوى الفؤاد
ثابت العزم فلا تزعجك نيران الاستبداد ولا ترهقك حكومة الأفراد فكم ابتلى

قبلك المصلحون .. وكم أعنت في سبيل بلادهم العاملون .. لا يصرفك عن تأييد مبادئك والدفاع عن عزيز وطنك ما يرجف به المرجفون فيد الله فوق أيديهم والله يهدي كيد الخائبيين .

المحاكمة الثانية :

لم يكاد يخرج الشيخ جاويش من معركة حتى يجد نفسه في معركة أخرى ومعركته الثانية والتي أدت به إلى المحاكمة والتي سميت بذكرى دانشواي ١٩٠٩ .. فلقد كان للحزب الوطني وصحفه ومقالات مصطفى كامل أثر واضح في الرأي العام الداخلي والخارجي وأثمرت هذه الحملة أجبار بريطانيا على سحب معتمدها كرومر .. وفي ذكرى دانشواي ١٩٠٩ كان بطرس غالي رئيس المحكمة المخصصة التي علقت المشانق لأهالي دانشواي كان رئيساً للنظار .. وفتح زغلول عضو محكمة دانشواي رقى إلى وكيل نظارة الحقلية .

وفي هذه الذكرى وكعادة الحزب الوطني الاحتفال بها .. كتب الشيخ جاويش مقالاً عنيفاً ضد كل من بطرس غالي وفتح زغلول تضمنه أقسى عبارات اللوم والتجريح والاثام .. وكان لدى الرأي العام قناعة بأن بطرس باشا تولى رئاسة النظار بعد أقصاء مصطفى فهمي ثمناً للخيانة وموقفه في محكمة دانشواي .

كتب جاويش يقول « سلام على أولئك الذين كانوا في ديارهم آمنين مطمئنين .. فنزل بهم جيش الشؤم والعدوان فأزعج نفوسهم وأحرق حصادهم .. فلما هموا بصيانة أرزاقهم التي عملوا في سبيلها بأجسامهم ودابتهم .. قيل أنهم مجرمون .. فسيقوا في السلاسل والاغلال ثم صلبوا على مرأى ومسمع من زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم وعيالهم وأصدقائهم وجيرانهم .. سلام على تلك الأرواح التي أصر انتزاعها بطرس غالي رئيس المحكمة المخصصة القضائية من مكانها في أجسامها .. قبضها بيده فقدمها قرباناً إلى ذلك الجبار الظالم الغاصب القاهر القائم في بلادنا ..

سلام على أولئك الذين وقف هلباوى بك فثار فيهم ثوران الجبارين .. ثم انتشى على رقابهم فقمعها وعلى أجسامهم فمزقها وعلى دمائهم فأرسلها تجرى فى الأرض تلعن الظالمين وتتوعد الاثمين ..

واتهم جاويش باهانة رئيس مجلس النظار ووكيل الحقبانية وقدم للنيابة العامة وجاء فى القرار أنه نسب إلى عطوفة الباشا انتزاع أرواح بريئة بقبضته ليقدمها قرباناً للورد كرومر والطعم فى عطوفة الباشا وسعادة فتحى باشا بأن الذى أنطقهما بهذا الحكم الجائر هو رغبتهما فى المناصب ورهبتهما من عظمة الاحتلال وغير ذلك من ألفاظ السباب والفحش ترميهم بخيانة بلادهم ويعيهم دهمهم .

وفى ظل هذا الجحد وفى ظل إعادة قانون المطبوعات .. وضعت الحكومة كافة القيود التى تكفل لها الحكم بالادانة واعتبار الحكم نهائيا منذ النطق به . وعندما صدر الحكم بسجنه ثلاث شهور .. استاء المواطنون وانهالت البرقيات بالاحتجاج واستمرت أياماً طويلة تغطى أعمدة كثيرة من صحف الحزب الوطنى .

ولما حان موعد الافراج عنه أخرج فى منتصف الليل حتى لا يستقبله المواطنون وحمل فى عربة تحت جناح الظلام إلى بيته واحتفل بتكريمه فى فندق شبرد وأهدى إليه الوسام الوطنى هدية الشعب الذى اشتركت جميع طوائفه فى تقديمه على نحو رائع ويتكون الوسام من ثلاث قطع من الذهب صنعه محمد على الجوهري بالصاغة ، كما أهدى إليه طبق من فضة عليه محابر من خالص اللجين ومعها أدواتها .. وقد احتشدت الجماهير فى الطرقات المتصلة بالفندق مزدحمة بعشرات الألوف من المتحمسين .

وعن الوسام قال جاويش فى حفل تكريمه .. أنه لا يتلقى الوسام لأنه من الذهب الوهاج .. بل لأنه كرامة ولا يأبى الكرامة إلا لثيم .

المحاكمة الثالثة :

واستمر جاويش في رسالته لم يشبه عن المضى بها ومحاربة الاحتلال والفساد والحكومة الخديوية شهور السجن وقضائه بل زادته عزمًا واصرار على المواصلة والتمسك بمبادئه .

وفي أوائل ١٩١٠ حقق مع الشيخ جاويش في مقتل بطرس باشا حيث حاول البعض أن يشير بأصابع الاتهام إليه متحججين في ذلك بمقالاته ومواقفه ضد رئيس النظار وعلاقته وصلته بإبراهيم ناصف الورداني أحد شباب الحزب الوطني والمتهم بقتل بطرس غالي .. ولكن لم ينجح أعداءه في إلصاق التهمة له وخرج منها ... وأخذوا يتحينوا الفرص لقصف قلمه والنيل منه لسجنه .. وقدم للمحاكمة مع زميله محمد فريد بتهمة كتابة مقدمة ديوان وصية على الغاياتي والذي نصحه جاويش بأن يفر سريعاً مختفياً عن الأنظار ، ومحمد فريد كان غائباً عن مصر في رحلة إلى أوروبا لذلك وجهت المحاكمة إلى رجل واحد « جاويش » محرر جريدة العلم والمقيم بالعباسية بجهة ميدان الحرية بملك الشيخ عبد الرازق عوض .. وقد كان قد نشر جميع قصائد الديوان في صحيفة اللواء والعلم .. ونشر مقدمات الديوان « بالعلم » .

وجهت النيابة الاتهام إلى جاويش بأنه مجّد الديوان وحسنه في مقدمته وحض على قراءته وبذلك اعتبر مسئولاً عن الجرائم التي كتبت فيها القصائد والتي وصفت بأنها تحض على القتل وكراهية الحكومة وتحسين الجريمة واعتبر فاعلاً أصلياً مع الغاياتي .. لآتيانه عملاً من الأعمال المكونة لهذا الكتاب وشريكاً للمؤلف وذلك بمساعدة الفاعل مع علمه بالجريمة وعلى ترويج ونشر هذا الكتاب ونظرت القضية في ٦ أغسطس ١٩١٠ وقال الدفاع :

أن المقدمة التي كتبها جاويش قبل فراغ على الغاياتي من تحرير كتابه .. ان القصد منها ليس تقريظ الكتاب .. بل الحديث عن الشعر وتأثيره .. وبذلك لا

يجوز اعتباره فاعلاً أصلياً في تلك الجرائم بفرض وجودها .. وصدر الحكم بحبسه ثلاث شهور .

وأضنى جاويش في السجن المدة رسالة وخرج وكتب مقال بعنوان « ما هي علتنا الحقيقية ؟ »

ولكن أدرك جاويش أنه أصبح الهدف المنشود للاحتلال ولقصر الخديوى وأنه لن يسلم من أيديهم فرحل إلى الأستانة والتقى بمحمد فريد هناك ولكنه ظل هناك مدافعاً عن حق مصر زائداً عن العالم الإسلامى .

وفى الأستانة لم يتوقف أو يتعد عن الصحافة بل أصدر هناك صحيفتا « الهلال العثماني » و « الحق يعلو » يتابع على صفحاتهما ما كان يدعو إليه في صحف الحزب الوطنى .. فلقد كانت دعوته الوطنية مقاومة الاحتلال البريطانى لمصر ودعوة العالم الإسلامى لمقاومة النفوذ الاستعمارى الذى يطبق على أنفاسه والتصدى له بالعلم والمعرفة والتعليم الحديث والأخذ بأسباب الارتقاء والتقدم .

ولقد كان فى هجرته أشد منه فى وطنه لا يعرف للراحة طعماً ولا للتوانى فى خدمة مصر اسماً .

وعين جاويش رئيساً للجنة الثقافة الإسلامية بتركيا وبقي بها عاماً وبعض العام ولكنه قرر العودة إلى مصر بعد أن رأى مصطفى كمال يقود تركيا إلى اتجاه لا يرضيه ولا يرضى عنه .. ولم تأذن السلطات المصرية بالعودة فدخل مصر سراً دون إذن .. ولم يلبث خبر وصوله أن شاع .. وأعلنت الوزارة أنها لن تتعرض له إذا ظهر ورشحه الحزب الوطنى لدائرة الجمرک فى أول انتخابات بعد إعلان دستور ١٩٢٣ .. وكان الوفد قد رشح لها محمد سعيد باشا وزير الداخلية ووزير الحقانية فى وزارة بطرس غالى ثم رئيساً لمجلس الوزراء « النظار » بعد اغتيال بطرس غالى .

خاض جاويش المعركة الانتخابية ففشل كما فشل كل مرشحى الحزب الوطنى
الا عبد اللطيف الصوفانى .. ولم يمضى وقت طويل آب فيه جاويش إلى الكتابة
فى صحف الحزب الوطنى حتى وقع الاعتداء على سعد زغلول فى محطة « باب
الحديد » وحامت الشبهات حول الحزب الوطنى فقبض عليه مع من قبض عليهم
من رجاله حتى زالت الشبهه فأفرج عنهم .. وكانت تلك خاتمة حياته السياسية .

عباس الحقة



” إن الأمة على استعداد
لشحق أكبر رأس في البلد
تحاول أن تعيث بدستور
الأمة أو تلغيه “

— ١ —

عندما نتناول شخصية العقاد في هذا الكتاب نقف طويلاً أمام شخصية متعددة المواقف والمواهب .. شخصية عظيمة في كل طريق سلكته وفي كل رسالة حملتها ..

فهو الشاعر .. الكاتب .. الفيلسوف .. الصحفي .. السياسي الذي قدر لاسمه أن يتخطى حدود الزمان والمكان .. وهو علم من أعلام الهداية التي أنارت مؤلفاته طريق الهداية وتقدير العظمة والبطولة في مختلف نواحيها .. فقد كان العقاد كالبحر بعيد الأعماق تنكسر على شاطئه الطويل الممتد الأمواج المحمومة ، والعقاد الذي نعيش معه في هذا الكتاب .. العقاد الصحفي ولأن السياسة بيت الصحافة فلا بد أن نتعرض لبعض الجوانب السياسية في حياة العقاد .. ولكن تركيزنا سوف ينصب على البداية الصحفية ومعاركه ومقالاته التي أدخلته السجن ومحاكمته .

والحقيقة أن العقاد كان فارساً بكل ما تحمل الكلمة من معنى فلم يكن ينتهي من معركة حتى يدخل الأخرى ، ولقد قال عنه الدكتور لويس عوض .. أنه هرقل الجبار الذي يسحق بهراوته الشهيرة الأفاعي والتنانين والمردة وكل عناصر الشر في الحياة ..

قال عنه سعد زغلول .. « أديب فحل له قلم جبار ورجولة كاملة ووطنية صافية وإطلاع واسع .. ما قرأت له بحثاً أو رسالة في جريدة أو مجلة الا اعجبت به غاية الإعجاب وهو لا يعالج موضوعاً واحداً الا أحاط به جملة وتفصيلاً .. إحاطة لا تترك بعدها زيادة لمستزيد .. وله أسلوب أدبي فريد » ..

عندما اختلف مع مصطفى النحاس زعيم الوفد حول سياسته واحتد النقاش بينه وبين النحاس بحضور سكرتير الوفد وبعض أعضائه ذكره بأنه زعيم الوفد .. فقابل العقاد احتداده وأجابه قائلاً :

« انك زعيم الوفد لأن هؤلاء الذين أجلسوك على هذا الكرسي أما أنا .. فان قلمي وحده هو الذى وضعنى فى مكان قدره رئيسك سعد زغلول وقدرته الأمة » .. كان عباس العقاد مؤمناً بالحرية فى أقبح أوصافها خير من الاستبداد وقد شبع العالم من عيوب الحكم المطلق ألوفاً بعد ألوف السنين .
ويحدد عباس العقاد رسالته أو طريقته فى العمل العام والصحافة فى كتاب « أنا » فيقول :

لقد حاربت الطغيان وحاربت الفوضى .. لقد حاربت رؤوس الأموال وحاربت مذاهب الهدم والبغضاء .. لقد حاربت التبشير وحاربت الانكار والجحود .. لقد حاربت الأحزاب وحاربت الملوك .. لقد حاربت هتلر ونابليون وحاربت المستعمرين فى صفوف الديقراطيين .. لقد حاربت أعداء الأدب المسمى بالقديم وحاربت أصدقاء الأدب المسمى بالجديد .. لقد حاربت الصهيونية وحاربت النازية أكبر أعداء الصهيونية ..

وكاتبنا الكبير وهب لحياة القلم والصحافة منذ الصغر .. بدأت حياته الصحفية مبكرة من أيام الطفولة ولم يكن تخطى العاشرة من عمره .. فى كتابه « أنا » يقول اتجهى إلى الصحافة أو إلى الكتابة على الأصح قد تلاقت فيه كلمات التشجيع ومواتاة الظروف والرغبة الكامنة فى الطوية من أيام الطفولة ولا أقول من أيام الصبا أو الشباب لأننى عرفت أننى أحب الكتابة وأرغب فيها قبل العاشرة .. ولم انقطع عن هذا الغور بعد ذلك إلى أن عملت بها واتخذتها عملاً دائماً مدى الحياة ..

ويؤكد بدايته الصحفية المبكرة وأنه رهن مستقبله بالقلم ما كتبه فى « كتاب حياة قلم » أننى منذ بلغت سن الطفولة وفهمت شيئاً يسمى المستقبل لم أعرف لى أملاً فى الحياة غير صناعة القلم ولم تكن أمامى صورة لصناعة القلم فى أول الأمر غير صناعة الصحافة .

ولعل الموقف البسيط الذى عاشه العقاد فى صغره يفسر لنا شخصيته من حيث تأثره بالديم وحبه للصحافة ونزعة المعارضة التى بدت فيه واضحة فى هذا السن

المبكر .. فلقد قرأ العقاد كل الصحف الموجودة لديهم في دولاب المنضرة وخاصة صحف عبد الله النديم التي لفتت نظره وجذبت إليها لما يكتب فيها وما تحمله من عناوين بارعة .. وجدتنى ذات يوم أقطع الورق قطعاً على قدر المجلة وأعمد إلى مكان العنوان منها فأكتبه بخطى متأنقاً وأعرض عنوان الأستاذ بعنوان التلميذ .

أما المقالة الافتتاحية فقد كانت أيضاً من قبيل المعارضة لمقالة من أشهر المقالات التي تردد صداها زماً في البيئات المصرية .. وهى المقالة التي جعل عنوانها « لو كنتم مثلنا لفلنم فعلنا » فكتبت مقالى الافتتاحى وجعلت عنوانه « لو كنا مثلكم ما فعلنا فعلكم » .

كانت أول محاولة للعقاد بالصحافة اصدار صحيفة التلميذ وهو لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره .. ثم اصدرت من صحيفة التلميذ المخطوطة بضعة اعداد لم يكن لها من قراء غير زملائى فى المدرسة وأقاربى المشجعين أو المتتدرين المتفككين ، وفكر العقاد وهو فى السادسة عشرة من عمره - عام ١٩٠٥ وأبان اشتغاله فى مدينة « الزقازيق » فى هجرة وظائف الحكومة والانتقال إلى القاهرة ، وادار مجلة أسبوعية باسم « رجع الصدى » وقد دفعه إلى هذا التفكير ما لقيه من اعجاب وتشجيع من بعض أصدقائه المتأدبين بقصيدة شعرية نظمها وطبعها بالزقازيق وقدر العقاد لهذه المجلة أن تصدر فى ثمانى صفحات يقوم هو وحده بتحريرها وتمويلها .. ولأى أن مرتب شهر واحد يكفى اصدارها .. وكان راتبه فى ذلك الوقت خمسة جنيهات وقد دخلت الفكرة فى طور التنفيذ .. فأخطر الحكومة وأعد تبويب المجلة وتقسيمها .. كما أعد مادتها التحريرية .. وقدم القاهرة لاستشارة أحد أصحاب المكاتب قبل الشروع فى الطبع .. وقد جاءت النصيحة بعدم « ترك الميرى » وعلى ان الفرصة أتت العقاد .. وودع العمل الحكومى بالاستقالة وعمل فى صحيفة الدستور مع محمد فريد وجدى الذى كان له أثر كبير فى حياة العقاد الصحفية وفى الدستور مارس جميع نواحي العمل الصحفى المعروفة حين ذاك .. من جلب للأخبار .. إلى تحريرها .. إلى مراجعة الرسائل الواردة إلى الصحيفة .. إلى ترجمة برقياتها الخارجية الواردة باللغة

الإنجليزية .. إلى العمل كمراسل خاص ، وبدأ نجم العقاد الصحفي يصعد ويلمع في الأوساط الصحفية والسياسية وخاصة بعد الحديث العظيم الذى أجراه مع سعد زغلول .. فلأول مرة يسمح سعد لمندوب صحيفة .. لا أن يسأله .. بل يناقشه .. ومن هذه المناقشة خرج العقاد بالحديث الصحفي المدوى الذى لم يجر حديثاً صحفياً قبله ولا بعده .

وما أن قرأ سعد الحديث بعد نشره وتعليق العقاد عليه حتى قال لرفاقه : أن هذا الصحفي قد استطاع أن يعبر فى تعليقه عما أحجمت عن قوله .. وأنه لكاتب جبار .. وقبل أن نناقش تأثير العقاد بمحمد فريد وجدى صاحب صحيفة الدستور يجب أن نشير هنا إلى شخصيات كانت لها الأثر الكبير فى تكوين شخصية العقاد وتوجيه منهجه فى الحياة .. وأول هؤلاء الامام محمد عبده ، ولندع العقاد يتحدث عن ذلك فى كتاب « أنا » فيقول « الشيخ محمد عبده فى اعتقاده أعظم رجل فى مصر وما جاورها منذ خمسة قرون .. وقد أعجبت به لأننى سمعت بذكره فى مجلس الأستاذ الجداوى مرات .. وكان محبوباً فى بلدتى أسوان على الرغم من الضجة التى شنها عليه حساده والجهالون بفضله ..

ومن حظى الحسن أننى سمعت به فى تلك الأيام فراقنى أن أقتدى به فى غيرته على الحق ونجدته للضعيف وقلة أكرائه للقليل والقال .. واطلعت على معظم ما كتب فى شئون الدين والدنيا .. ولكننى أعجبت بخلقه فوق أعجابه بعلمه فان الاقتداء بخلقه نافع لكل إنسان .. وأنا مدين بخطتى فى السياسة الوطنية لأعجابه بالشيخ محمد عبده ومريديه » .

والشيخ محمد عبده هو أحد زعماء الثورة العربية وأحد الذين أكتوتوا بنيران الفشل .. وأحد الذين انتهوا فى آخر الأمر إلى أنه لا بد من غوصة المعارك الجزئية المختلفة ما دامت الثورة الشاملة قد فشلت .. وكانت معركته الجزئية هى إزالة التناقض الشكلى الذى أقامته الرجعية بدون مبرر حقيقى بين الإسلام والحضارة الغربية ، والشيخ محمد عبده كان ينادى بتجديد التراث العربى الإسلامى حتى يتلائم ذلك التراث مع روح القرن العشرين .. ومن الذين أثروا

فى العقاد بالرغم من أنه لم يكن القدوة له عبد الله النديم ويقول العقاد عنه « هنالك مشابهات عديدة بين النديم وبينى لا أدرى هل جاءت من وحي القدوة الخفية أو جاءت مصادفة بغير قصد منى ولا من أحد .. فقد تعلمت صناعة التلغراف كما تعلمها النديم .. واشتغلت بالتعليم فى مدرسة خيرية كما اشتغل النديم .. وجربت الاستخفاء على الطريقة البولسية أكثر من مرة فى أبان الحرب العالمية الأولى .. وكذلك فعل النديم عند مطاردته فى أعقاب الثورة العراقية .. ولكننى مع هذه المشابهات لم أشعر من قبل ولا أشعر الآن بأن الرجل قدوتى المختارة بين أمثلة النبوغ التى أتمناها أو بين الشخصيات المثالية التى أجلها وأحب أن أنتمى إليها .. وأحسب أن المرجع فى هذا الاختلاف إلى سببين أحدهما يرجع إلى الأحوال العامة والآخر يرجع إلى المزاج الشخصى الذى فطرت عليه .. وأحسبى لم أفضل الأستاذ الامام محمد عبده على صاحبنا النديم الا لسبب من جملة أسباب ترجع إلى هذا المزاج فان وقار محمد عبده هو القدوة التى أرتقيها حين أنظر إلى النديم فيظفر منى بالثناء ولا يظفر منى بالافتداء .. وكلاهما فيما عدا هذا الخلق .. صنوان ينتميان إلى الثورة العراقية وإلى مدرسة جمال الدين وإلى العمامة والبيئة الأزهرية .

أما محمد فريد وجدى فكان الأثر الكبير فى حياة العقاد وفى رسم منهج رسالته وعمله فى الصحافة .. فالعقاد يقول فى كتاب « أنا » : أننى لأحمد الله أن كانت بداية عملى المنتظم فى الصحافة مع رجل كالأستاذ وجدى رحمه الله قليل النظر فى نزاهته وصدقته وغيرته على المصلحة القومية واستعداده للتضحية بماله وراحته فى سبيل المبدأ الذى يراعه ولا يتزحزح عنه قيد أنملة .. فقد عطل صحيفته وبين يديه عرض سخى من جماعة « تركيا الفتاة » التى أرادت أن تتخذ منها لسان حال لها فى مصر والشرق باللغة العربية وهذا غير العروض السخية التى توالى عليه من جانب « المعية الخديوية » فأقدم على تعطيل الصحيفة لكى لا يخالف عقيدة من عقائدها السياسية مرضاة لهؤلاء أو هؤلاء وباع كتبه لىؤدى حساب العمال والصفافين والموظفين مليماً بمليم .

ولذلك نجد كتابات العقاد وخاصة في الدستور متأثرة إلى حد كبير باتجاهات محمد فريد وجدى وأحيانا مطابقة لها ، هذا بالرغم مما ذكره العقاد من أنه كان مستقلا في كتاباته عن محمد فريد وجدى وتبدو مظاهر هذا التأثير في شيوع الطابع الدينى والأخلاقي على كتاباته الصحفية .. ودفاعه عن مبادئ الحزب الوطنى على أساس أنها تقوم على الاعتدال السليم من أجل تحقيق استقلال البلاد .. وقف العقاد موقف فريد وجدى نفسه من كلا الوزارتين الفهيمية والبطرسية .

كانت أيام العقاد كلها معارك .. فلم يكد ينتهى من معركة حتى يدخل في الأخرى كما ذكرنا من قبل .. ولأننا في هذا الكتاب انتهجنا خطأ واحداً .. الطريق إلى السجن وما وراء قضبانه .. أى كيف دخل السجن ؟ ومحاكمته .. فلن نتعرض لمعاركه السياسية والأدبية ولكن سوف نذكر هنا حادثان وموقف العقاد منهما .. حادثة « أخطاب » و « قضية الإسلام وأصول الحكم » حيث يكشفان أن العقاد كان يتعامل مع الأحداث بحس وطنى وعقل مستدير لما يمليه عليه ضميره الوطنى وليس من أجل حزب معين .. بالرغم من أنه كان وفديا وأحد كتابه المؤثرين .. فلقد وقف مع الوفد إيمانا = منه بأنه كان حزب الأمة والمدافع عنها واختلف معه عندما رأى أنه ضد الأمة والأمثلة عديدة ونذكر منها حادثة « أخطاب » حيث قام أحد ضباط البوليس بالقرية التابعة لمحافظة الدقهلية بتعذيب أهلها وأهل القرى المجاورة بصورة وحشية وغير إنسانية لا كراههم على التخلي عن العمل مع بعض أنصار الوفد ممن ينتمون إلى هذه القرية .. وقد قدم الضابط وعدد من رجال البوليس ممن اشتركوا في الجريمة إلى محكمة جنايات المنصورة التى حكمت فى يناير عام ١٩٣٠ على الضابط بالأشغال الشاقة خمس سنوات .. ثم عدل الحكم بالسجن إلى ثلاث سنوات .. كم حكم على رجال البوليس بأحكام أخف .

استثمر العقاد هذه الحادثة ليهاجم الوزارة ويستثير المواطنين ضدها فكتب يقول .. « فلينظر القارئ : هل هذا شعور وزارة ترى أن المصريين شعبها الذين

تغار وتحميه من شر المسيئين إليه ، أو هو شعور وزارة ترى أن المصريين أعداؤها الذين تقتص منهم بكل ما استطاعت من ضروب القصاص وتحمي المسيئين إليهم بكل ما استطاعت من وسائل الحماية ؟ .

واتهم الوزارة بالتأثير على القضاء بترقيتها القضاة في أسوأ الأوقات وأدعائها إلى الظن والاشتباه وساق الأمثلة على ذلك ، ويسبب هذا المقال حققت النيابة معه ومع عبد القادر حمزة بصفته رئيس تحرير البلاغ ورفعت عليهما قضية إحالتها إلى محكمة الجنايات .. ولكن النيابة سحبت القضية لأنها دخلت تحت حكم قانون العفو الشامل الذي أصدرته وزارة عدلى يكن فى ١٠ سبتمبر ١٩٢٦ .

أما القضية الثانية « الإسلام وأصول الحكم » فاختيارنا لها يرجع أساساً إلى اختلاف العقاد مع الوفد ورئيسه سعد زغلول .. هذا الخلاف وقفه العقاد واتخذهُ لأنه يتفق مع شخصية العقاد وتكوينه فهو موقف مع حرية الفكر والرأى التى كان يقدرها .. وان كان هذا يعد أول خلاف إذ تعرضت علاقة العقاد مع الوفد فى أكثر من موقف فيما بعد إلى خلافات حادة وصلت إلى حد القطيعة ومهاجمة الوفد وسكوتيره مكرم عبيد بأفطع الكلمات وهذا ما نوضحه بعد ..

وقضية الإسلام وأصول الحكم وقف منها العقاد موقفاً مضاداً لموقف سعد زغلول .. فقد رأى سعد أن من حق هيئة كبار العلماء طرد الشيخ على عبد الرازق من زمرتها وأن المحاولة التى يبذلها أصدقائه لجعله ضحية لحرية الرأى فى القرن العشرين .. انما هى « مظاهرة مفتعلة يراد بها تضليل الجهود فى حق تملكه الجامعة الأزهرية وتقرها عليه جميع الهيئات » .

وكان رأى العقاد أن الشيخ على عبد الرازق صاحب رأى يباح له أن يعلنه كما يباح لغيره أن يرد عليه ويفنده أما أن يحاكم أو يضطر على ترك رأيه .. لأنه خالف به بعض العلماء .. فهذا ليس من روح الحرية التى تحمينا جميعاً وليس من روح الدين الذى يغارون عليه ويشنون هذه الغارة باسمه .

ولما تقرر محاکمة الشيخ على عبد الرازق أمام هيئة كبار العلماء شارك العقاد فى الاجتماع الذى عقده عدد من رجال الأدب والصحافة والسياسة

بمكتب صالح جودت المحامى لتبادل الرأى فى الأمر .. وانتهى الاجتماع بتقديم عريضة إلى الملك وقع عليها العقاد .. وتستكر محاكمة الشيخ على عبد الرازق وقد تضمنت العريضة رأياً فى المحاكمة مطابقاً فى معناه للرأى الذى كتبه العقاد .

والعريضة تقول : ان محاكمة مؤلف عام هو فوق ذلك قاضى لنشره بحثاً علمياً حول آراءه الخاصة .. لهى مصادرة لحرية الفكر المكفولة بدستورنا المصرى والمقدسة لرأى جميع الأمم المتحدة .. ورجوع مصر إلى عهد الظلمة وهى فى عصر العلم والنور .. ثم أن محاكمته تأديبياً أمام لجنة تصطبغ بالصبغة الدينية أمر منافى للمبادئ الدستورية التى نسخت ما قبلها من الأوضاع المناقضة لها ومخالف للتقاليد التى جرت عليها حكومتنا المصرية حتى الآن .. ولا يتفق مع روح النظام الاجتماعى الحاضر .. ولا مع طرق التقدم العلمى القائمة على المناقشة والمناظرة لا على التأديب والمحاكمة .. ومن شأنه أن يحول دون الرقى والاصلاح بارهاب رجال القلم والباحثين وأن يجعل السيطرة لطائفة من الأمة تتحكم فى الضمائر والعقول .. وهو ما تنزه عنه نظام الشرع الإسلامى المؤسس على الحرية والعلم .. واختتمت العريضة بالتماس عدم محاكمة صاحب الكتاب صيانة للدستور ..

— ٢ —

الطريق إلى السجن :

كانت كلمته الخالدة فى البرلمان « أن الأمة على استعداد لسحق أكبر رأس فى البلد تحاول أن تعيث بدستور الأمة أو تلغيه » السبب الرئيسى الذى سيق من أجلها إلى المحاكمة ثم إلى السجن .. وأيضاً المقالات العنيفة التى هاجم فيها الملك والقصر والوزارة ، فهذه المقالات تضمنت تحريض على الثورة وقلب نظام

الحكم والتخلص من أسرة محمد على كلها . وسوف نستعرض فيما بعد ما يؤيد ذلك .

بدأ العقاد سلسلة المقالات فى التاسع من سبتمبر ١٩٣٠ .

- ١ - الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة .
- ٢ - الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها .
- ٣ - رأى فى الأزمة الحاضرة .
- ٤ - الرجعيون والإنجليز المحليون .
- ٥ - سيعدل الدستور ولكن كيف .
- ٦ - الرجعية العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة .

كتب العقاد هذه السلسلة من المقالات فى صحيفة المؤيد الجديد ولم يتعرض له أحد ، فلقد كانت النية مبيتة لتقديمه إلى المحاكمة عندما تسمح الظروف وتسقط الحصانة التى كان يتمتع بها كعضو فى البرلمان .. وفى ١٤ أكتوبر ١٩٣٠ استدعى إلى النيابة قبل حل البرلمان بأسبوع .. وهذا ما يؤكد أن السلطات كانت مبيتة النية على تقديمه إلى المحاكمة فتركته يكتب ما يشاء وخلال هذه السلسلة من المقالات لم يتقدم أحد ضده يعترض عليه .. ولكن العقاد كان يتوقع القاء القبض عليه ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بافراج سريع .. وهذا ما يقوله فى كتابه « عالم السدود والقيود » لم تقع منى هذه الرحلة بين الدار والسجن موقع المفاجأة .. أننى كنت أنتظرها منذ زمن طويل ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بافراج سريع وعلى توقع الاتهام والحبس كانت الأنباء تتوالى على بما يؤكد ذلك التوقيع من جهات عديدة .. وسمعت النبأ اليقين فى هذا الأمر من صديقنا المغفور له سينوت حنا بك .. وقد لقينى مرة فاستوقفنى وقال لى أنى أروى لك ما أعلم لا ما أظن أن مقالاتك تراجع فى بعض الدوائر مراجعة خاصة وإنهم ينتظرون يوماً معيماً ربما كتبت فيه ما يساعد على تأييد التهمة ثم يقدمونك إلى المحاكمة بما استجمعوا من أدلة قديمة وحديثة .. وهذا يؤكد أيضاً أنه كان هناك أصرار على تقديم العقاد إلى المحاكمة .

هل هناك علاقة بين علمه بتقديمه إلى المحاكمة وعزمه على السفر إلى لندن ؟ وما هي حقيقة إلغاء السفر ؟

لو تصفحنا ما كتبه العقاد عن ذكريات السجن في كتابه « عالم السدود والقيود » والسفر إلى لندن كان في صيف عام ١٩٣٠ مع وفد مجلس النواب لتمثيل مصر في مؤتمر المجالس النيابية .. وأن تقديمه إلى النيابة بدأ في ١٢ أكتوبر عام ١٩٣٠ أى بعد أنتهاء فصل الصيف وبداية فصل الخريف كما أن مقالاته في المؤيد الجديد بدأت في ٩ سبتمبر ١٩٣٠ وهذا يعني أن العقاد كان يعرف أنه مستهدف من قبل السلطات وأن محاكمته أمر وارد في أى وقت ليس بسبب مقالاته الأخيرة فقط ولكن بسبب مواقفه ومقالاته تجاه القصر والوزارات المختلفة التي تعاقبت على الحكم حتى عام ١٩٣٠ .

وأن أخبار سينوت حنا للعقاد بعزم القصر على تقديمه للمحاكمة يتضمن تلميحا لا تصريحاً بضرورة اتخاذ الحيلة والحزر سواء بالتوقف أو وسيلة أخرى وليكن السفر .. ولكن شخصية العقاد وبما تتضمنه من كبرياء والاعتزاز بالنفس حتى الغرور وخاصة انه في هذه الفترة أصبح نجماً من نجوم الحياة السياسية والأدبية فوق انه عضو في البرلمان .. كل ذلك جعله يتوقع أن الحبس لن يطول وسيعقبه أفرجاً سريعاً هذا منعه من اتخاذ وسيلة السفر للهروب بالإضافة إلى ما ذكره بأن يصدر حكم ضده وهو في الخارج ويظل هناك في مناخ غير مناسب له .

والمقالات التي سبق الإشارة إليها .. كانت هجوماً عنيفاً على الملك والقصر والحكومة وكان يستخدم كلمة « الرجعيون » للتدليل عليهم .. وفي مقالة « استقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » يطعن طعناً صريحاً في الملك فؤاد ومن سبقه في الحكم من أفراد أسرة محمد على متهماً إياهم بخدمة الاحتلال على حساب الأمة ومتهماً الملك بأنه لم يحرك ساكناً من أجل البلاد عندما نشبت ثورة ١٩١٩ بل تحرك ضد الثورة .. وبأنه بذل كل ما في وسعه لتأخير الاستقلال وابقاء الحماية .. وبأنه الموعز بنفى زعماء الثورة وسجن فريق آخر منهم .. وبتشيت الحركة الوطنية بكل ما يملك من وسائل الإيعاز

والاغراء .. فيقول في هذه المقالة : « أفيظن الرجعيون أن المصريين قد ثاروا ثورتهم ليستقل الرجعيون بالتحكم فيهم والأمر والنهي في رقابهم ؟ أفيظن الرجعيون أن المصريين يفرحون باستقلالهم لأن هذا استقلال الرجعية بظلمهم وأفرادها بتعذيبهم واستعدادها باعنائهم وإذلال نفسوهم ؟ » .

لو كان الرجعيون قد بذلوا كل ما في وسعهم من البذل في سبيل الاستقلال- لما جاز لهم ذلك ولا قبل المصريين منهم بعض هذا التحكم الذي لا يقبل .. وهيهات أن يقبل في زمان كهذا الزمان .. فكيف بهم وهم قد بذلوا كل ما في وسعهم من البذل لتعطيل الحركة الوطنية وازهاق الحياة المستقلة في صدور هذه الأمة ؟

كيف بهم وهم يتحدثون عن الاستقلال ولا يسيرون الا على السياسة التي تمتد منها وتسعى إليها أحزاب المستقرين التي تنطق بلسانها المور بوسن والدبلى ميل اكسبريس والدبلى تلغراف ؟

أيها المتحدثون بالاستقلال .. لأنهم يريدون أن يستقلوا بهدم الدستور وأستبعاد المصريين فلا يقدررون .

أيها الرجعيون الذين ما طلبوا الاستقلال لهذا البلد يوماً ولا يطلبونه الآن ولن يطلبوه ولن يكون لهم شأن فيه أو أستقل كل الاستقلال أن تلجأوا إلى السير لويد جورج يهدم الدستور ويلغى البرلمان ويحكم في البلاد الآلات المسخرة من وزراء محمد محمود ؟ وهل من الاستقلال أن تهدموا الاستقلال باسم الاستقلال الذى أرادته أهله لأنفسهم ولم يريدوه لكم تسلطونه عليهم سوط عذاب ولعنة من لعنات العذاب والخراب .

وكانت مقالات العقاد تلقى تأييداً كبيراً من الكثير من المواطنين بل اعتبرها البعض بأنها تعبير حى عن رأى العام ووجهة نظر الأغلبية .

وقد نشرت « المؤيد الجديد » تحت عنوان « رأى فى الأزمة الحاضرة » للكاتب الضليع جاء فى مقدمته .. عزيزى الأستاذ العقاد ..

« أعجبت شديد الأعجاب بمقالتك البديعة التي حليت بها صدر المؤيد عن سياسة الحكومة الإنجليزية بإزاء الأزمة الحالية .. ولست أعد وعد الحق إذا قررت أنها لم تتضمن وجهة نظر شائعة في تصوير الحالة كما شاء لك التواضع أن تذكر .. بل تضمنت وجهة نظر الأغلبية الكبيرة .. وعبرت أحسن تعبير عن أحساس الرأى العام » .

المحاكمة :

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٣٠ أستدعت النيابة العقاد ومحمد فهمى الحضرى صاحب جريدة المؤيد أجرت معهما تحقيقاً مطولاً عما نشره فى المؤيد الجديد من المقالات التى سبق ذكرها ووجهت النيابة إلى العقاد تهمة العيب فى الذات الملكية .. استناداً إلى نص المادتين ١٥٦ و ١٥٦ مكررة من قانون العقوبات .

ويذكر راسم الجمال فى كتابه .. أن الحكومة تعنت معه فاعتقل فى سجن مصر بالرغم من أنه كان ثمة اتفاق بين نقابة الصحفيين قبل حلها .. وبين وزارتي. الحفانية والداخلية .. على عدم اعتقال الصحفى قبل محاكمته .. لأن مبدأ اعتقال المتهم قبل محاكمته .. المقصود به منعه من تغيير معالم جريمته .. وليس من المعقول بداهة أن يستطيع الصحفى تغيير معالم جريمته .. لأنه كلام مسطور ومنشور .. وكذلك كان ثمة اتفاق آخر بين النقابة والوزارتين على أن يراعى أن يكون اعتقال الصحفيين فى مصر كاعتقال زملائهم فى أوروبا بأن يكون الاعتقال فى سجن تتوافر فيه الراحة والمطالعة .. الخ .

وهو الأمر غير المتوافر فى سجن مصر وقد طالبت الأهرام الحكومة بمعاملة العقاد طبقاً لهذهين الاتفاقيين .

وفى ثلاثة أيام فقط انتهت النيابة من التحقيق « ١٦ أكتوبر » وحالتها فى نفس اليوم إلى محكمة مصر الأهلية لقيدها وإعلان قرار الاتهام فيها .. وسرعة هذه

الاجراءات التى عادة ما تستغرق أوقات طويلة قد تمتد إلى شهور كما يحدث فى القضايا الأخرى .. يكشف التدخل المباشر فى القضية وقسوة ونفوذ السلطات التى تطالب بمعاينة العقاد بأقصى سرعة .. وقد تضمن قرار الاتهام أن محمد فهمى الخضرى صاحب المؤيد الجديد ومديرها قد عاب علنا بصفته مديراً لجريدة المؤيد فى حق الذات الملكية بأن نشر مقالات فيها فى الأعداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ الصادرة فى سبتمبر ١٩٣٠ تشتمل على عبارات العيب فى الذات المذكورة وأن عباس العقاد بصفته شريكاً للمتهم فى الجريمة سألقة الذكر .. اتفق معه على ارتكابها وساعده على عمله بها فى الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن ألف المقالات المشار إليها .. وسلمها إليه لنشرها فوقعت الجريمة بناء على ذلك .

وعلى هذا يكون المتهم الأول قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات والثانى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ فقرة ثانية وثالثة والمواد ٤١ ، ٤٨ ، ١٥٦ من قانون العقوبات .

وفى ٢٧ أكتوبر ١٩٣٠ احتشد جمهور كبير من مختلف فئات الشعب وخاصة رجال الوفد والمحامين والصحفيين فى قاعة محكمة مصر الأهلية للنظر فى قضية المؤيد الجديد وجريت مساجلات أمام قاضى الاحالة حول المقصود بكلمة الرجعية .. فالنيابة تصر على أن المقصود بالرجعية فى المقالات الملك .. والعقاد قال أنه لم يقصد بها الملك وإنما قصد بها الاستعانة فى الحكم بمن لا ضمائر لهم والذين لهم مآرب غير شريفة وضرب أمثلة ببعضهم .. وأتهم النيابة بأنها تقيم اتهاما له على مجرد ظنها بأنه قصد بالرجعية الملك .. وذلك على أنه لا يقصد بالرجعية الملك إسقاطه للوزارات وكان يقصد بذلك أن كثيراً من الموظفين يخرجون للوزارات فيسقطونها كما فعل قتلة السردار باسقاطهم للوزارة الشعبية بجريمتهم ..

ولكن المحكمة لم تأخذ بأقوال العقاد ودفاعه وحولت القضية إلى محكمة الجنايات مع استمرار حبس العقاد ..

فى الثامن من ديسمبر ١٩٣٠ اكتظت قاعة محكمة جنات مصر بالجمهور إمتلأت عن آخرها واحتشد المواطنون خارجها لدرجة أن قوات الأمن عجزت عن حفظ النظام .. وهذه الجلسة لم تستغرق وقتاً طويلاً حيث طلب مكرم عبيد محامى العقاد تأجيل القضية حتى يتسنى له الاطلاع واعطاء فرصة للعقاد للاطلاع ومراجعة المقالات موضوع القضية ولتذكر المناسبات التى كتبت فيها .

وقررت المحكمة التأجيل إلى ٢١ ديسمبر ولكن اضطرت المحكمة التأجيل مرة أخرى لمرض أحد أعضاء هيئةها .

وفى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ بدأت محاكمة العقاد .. وبدلت النيابة جهداً جباراً فى أثبات تهمة العيب فى الذات الملكية من خلال مقالات العقاد .. وأخذت تشرح وتنفذ المقالات وتثبت للمحكمة أن العقاد كان يقصد الملك فى مقالاته وليس الموظفين كما يزعم وأشارت النيابة أيضاً إلى حكم محكمة النقض والابرام المصرية فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٤ بأن العيب فى الذات الملكية قد يكون بطريق التعويض كما يكون تصريحاً وأن للمحاكم أن تبحث موضوع المقال المطروح أمامها لاستظهار ما قد يكون فيه من الأمور المعاقب عليها .. وفى ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ أمرت المحكمة بحبس عباس العقاد تسعة أشهر حبساً بسيطاً .

ان ما بذلته النيابة من جهد فى اثبات العيب فى الذات الملكية ومحاولة تبرير ذلك من خلال مقالاته يؤيد الرأى القائل بأن كلمة العقاد فى البرلمان كان السبب الرئيسى وراء محاكمته .. ويؤيد هذا الرأى أيضاً الأستاذ محمد كامل البنا مدير الصحافة بمجلس الوزراء قبل ١٩٥٢ ... فى لقاء معه .. قال .. قضيت مع العقاد فى سجن قرة ميدان حوالى خمسة شهور بنفس التهمة (العيب فى الذات الملكية) وكان العقاد فى السجن رغم ما كان يتسم به من كبرياء الا أن السجن اتعبه فالمعاملة لم تكن جيدة ولم تكن هناك رعاية وخاصة فى الفترة التى كان فيها مدير السجن محمد فهمى قبطان .

وأكد محمد كامل البنا .. أنه عايش محاكمة العقاد وكان قريب من العقاد بسبب الصلة الوثيقة التى كانت تربطه مع الزعيم مصطفى النحاس (سكرتير فنى

للنحاس) وأن الذى أدخل عباس العقاد السجن ومحاكمته كلمته المشهورة « أن الأمة على استعداد لسحق أكبر رأس فى البلد تحاول أن تعيث بدستور الأمة أو تلغيه » وأن المقالات اتخذتها النياحة كمبرر لتقديمه إلى المحاكمة وحجسه .. وخاصة أن ما قاله كان تحت قبة البرلمان ويتمتع بالحصانة ولا يجوز محاكمته .. حدث فى ظل مناخ يسوده العداء الشديد بين الملك والوفد وكانت محاكمة العقاد ضرباً للوفد باعتبار أن العقاد كان كاتب الوفد الأول وما يؤيد هذا الرأى أيضاً ما ذكره مكرم عبيد فى دفاعه عن العقاد أمام القضاء عام ١٩٣٠ أن الأستاذ محمود عزمى لم يتقدم إلى المحاكمة ولم توجه إليه تهمة بالرغم من أن عزمى وجه إلى الملك بصريح اللفظ تصرفات قال أن فيها اعتداء على الدستور .. ان ذلك لمجرد حركة تعيينات وتنقلات فى المحاكم الشرعية بينما العقاد لم يشر إلى الملك بحرف فى كتاباته بل وجه مطاعنة إلى الرجعية والرجعيين .

ويذكر الأستاذ محمد التابعى فى مجلة « آخر ساعة » فى ١٩ يولييه ١٩٦٨ فى باب من أسبوع لأسبوع .. أن العقاد قدم إلى المحاكمة ، ودخل السجن بسبب قوله المشهور فى البرلمان ..

وكان قد دخل السجن المذكور قبل المرحوم عباس محمود العقاد بتهمة العيب فى الذات الملكية .. وذلك أنه وقف فى إحدى جلسات مجلس النواب وكان نائب وقال « ان هذا المجلس مستعد لأن يحطم أكبر رأس فى البلد » .

وكان رئيس المجلس يومئذ المرحوم ويصا واصف عضو حزب الوفد المصرى .. ودق الجرس بعنف ومنع عباس العقاد من الاستمرار فى الكلام واستدعى الملك أحمد فؤاد المرحوم ويصا واصف وسأله أى رأس كان يقصد النائب عباس محمود العقاد ؟ وأخرج ويصا واصف .. ولكنه قال .. أنه يا مولانا عبد مخلص لكم وقال الطاغية أحمد فؤاد أنه عبد .. ولكنه ليس مخلصاً .. وقدم المرحوم العقاد للمحاكمة .

ووقف ممثل النيابة العامة يتكلم فى شرح جناية العيب فى الذات الملكية .. وكانت جناية لا جنحة ، وكانت ما قاله .. والعبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الملاحه .. وصدر الحكم عليه بالحبس مع الشغل تسعة شهور .

وذات يوم ذهب وزير الحقانية (أى العدل) المرحوم على ماهر باشا يزور سجن قرة ميدان وكانت مصلحة السجون يومئذ تتبع وزارة الحقانية .

ودخل على عباس العقاد فى زنزانته يسأله هل له شكوى ؟ هل هو يطلب شيئاً ؟ ولكن العقاد رحمه الله لم يرد عليه .. بل ظل ممدداً فى فراشه وقد وضع ساقاً فوق ساق .

— ٣ —

العقاد فى السجن :

استغرق التحقيق مع العقاد بضعة شهور بدأت بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٣٠ حيث قدم وصاحبه محمود فهمى الخضرى صاحب جريدة « المؤيد الجديد » للمحاكمة بتهمة العيب فى الذات الملكية وطالب النيابة العمومية بتطبيق المادة ١٥٦ من قانون العقوبات آنذاك بتهمة العيب فى الذات الملكية وبعد مرافعات ومداولات صدر الحكم على العقاد ظهر يوم ٣١ ديسمبر ١٩٣٠ بالحبس تسعة أشهر قضاها بسجن مصر العمومى بالقلعة .

من تاريخ القبض عليه حتى خروجه من السجن قضى العقاد أياماً عصيبة فى السجن وكانت الأيام الأولى من أصعب الأيام حيث الانتقال إلى حياة جديدة من الآلام والمرض وتقييد الحرية . يقول محمد كامل البنا - مدير عام الصحافة بمجلس الوزراء قبل ١٩٥٢ .. لازمتم العقاد فى سجنه أكثر من خمسة شهور .. عاش العقاد فى زنزانته وحيداً لم يكن يشاركه أحد فيها وكانت هناك أوامر مشددة

بالقسوة فى التعامل معه وخاصة فى الفترة التى رأس فيها السجن محمد فهمى قبطان .. فالذهاب إلى دورة المياه مرتان واحدة فى الصباح وأخرى فى المساء وكان العقاد يتضايق من هذا الاجراء بسبب طلبه المتزايد على دورة المياه حيث كانت حالته الصحية غير جيدة ويعانى من نزلات برد مستمرة وكانت الشرطة لا تجيب طلبه ومع ذلك ظل العقاد كما هو من الكبرياء والغرور فى السجن وكان لا يخش أو يخاف من أحد ولكنه كان دائم الشكوى من المرض .. وفترة الفسحة التى كانت تسمح إدارة السجن بها للمساجين .. كلنا نلتقى ونتجاذب أطراف الحديث حول الأحداث الوطنية وكان الحديث لا يخلو من الهجوم على الملك والحكومة .. وكانت إدارة السجن تجند عدد من المحبوسين وخاصة الأجانب للتجسس علينا ونقل أخبارنا إليهم .

وقد اشتهر العقاد من سوء المعاملة التى يتلقاها فى السجن مما دفع بعض الصحف بطرح هذا الموضوع والمطالبة بحسن معاملة العقاد بما يليق بها لكاتب كبير ونائب فى البرلمان فى فترة سابقة .. وكلف النائب العام رئيس نيابة مصر التحقيق فى هذا الأمر وتقديم تقرير عن حالة العقاد فى السجن .. وجاء فى التقرير أنه يتمتع بأكبر قسط من الراحة التى تسمح بها لائحة السجنون وذكر التقرير أن العقاد ذاته أكد ذلك للنيابة .. ولكن العقاد نفى ذلك وشكا من سوء المعاملة إلى المحكمة .

ودفع عن ذلك مكرم عبيد باشا أمام المحكمة فى مرافعته العظيمة .. وقال .. أن العقاد رجل مريض ، ولقد رأيتموه بالأمس مريضاً وسمعتموه مريضاً وتوجعتم له مريضاً والمرض روعة ورحمة وللخصام فيه هدنة .. ولكن النيابة أبت أو خشيت أن تتهاون مع خصم طريح الفراش .. صريع المرض فلم تأبه للشكاوى التى قدمها مؤيدة برأى الأطباء .. وقد رجوت بنفسى حضرة صاحب العزة النائب العمومى أن ينقله إلى غرفة خاصة فى مستشفى السجن إذا أن حالته العصبية والصحية تقتضى مثل هذه العزلة عن بقية المرضى ورجوته إذا لم يتيسر ذلك أن ينقله إلى سجن الأجانب .. فوعد أن يبذل أقصى جهده لاعداد غرفة خاصة

فى سجن مصر .. ولكن هذا العهد لم يثمر مع الأسف .. فالعقاد كان إلى اليوم محبوساً فى زنزانة ضيقة لا تدخلها الشمس وتبللها قطرات الرطوبة كما بين لكم ذلك فى الجلسة السابعة وهو لا يزال مريضاً بل أن المرض أخذ فى الاشتداد عليه حتى أصبحنا نخش على حياته الغالية سوءاً وأن يصبح السجن له قبراً حياً ، واستمر مكرم عبيد فى مرافعته قائلاً :

يا حضرات المستشارين .. لا يعرف الشوق الا من يكابده .. ولا الصبابة إلا من يعانيتها ، لقد كنت نزيل السجن فى وقت من الأوقات فإذا حدثكم عن معيشة السجن فى الزنزانة فهو حديث الخبير ولا فخر .. تصوروا حجرة صغيرة جرداء وكأنها جحر ليس فيها نافذة يطل منها السجنين وجوار سقفها كوة تطل هى على المسكين أما الشمس فلا تدخلها مطلقاً بل من الساعة الرابعة بعد الظهر يدخلها الظلام ويبيت فيها حتى الصباح .. صوروا لأنفسكم حياة رجل مفكر متحضر كالعقاد فى مثل هذا الجحر ثم صوروه لأنفسكم مريضاً بصدره فى حجرة مرطوبة لا تدفئها شمس ولا نار .. لا سيما وأنه قد أصيب من زمن بذات الرئة ثم أن لم تزعجكم الصورة فصوروه لأنفسكم مريضاً بأمراض أخرى كالأعصاب والمعدة والحنجرة والزكام المزمن الذى ترتب عليه نزول الدم من أنفه ..

وتقدم عباس العقاد بشكوى إلى مدير مصلحة السجون يشكو فيه سوء الغرفة التى ينزل بها والتى لا تتفق مع ظروفه الصحية السابقة .

حضرة صاحب السعادة مدير مصلحة السجون بعد تقديم واجب الاحترام .. أرجو أن تسمحوا لى بتلخيص شكواى المذكورة التى آمل أن يكون لها نصيب من الاجابة .. اننى إذا قلت يا صاحب السعادة أن رطوبة الزنزانة تتلف صحتى وتعرض حياتى للخطر .. فلست أقول غير الواقع الذى يتساوى فى العلم به الطبيب وغير الطبيب .. فاننى أصبت فيما مضى بالالتهاب الرئوى والنزلات الشعبية وحالة الأنف والحنجرة والصدر هى عندى معرضة للنزلات التى لا يسهل شفاؤها فى جو الرطوبة بل لا تريدها الا تفاقمأ واستزادة .

وهذا لحد عسر الهضم المزمن ومرض الأعصاب ومن كان فى هذه الحالة يحتاج إلى الشمس فى محل نور حاجته إلى الحياة ويتوقى الرطوبة كما يتوقى السم القاتل .. ولم تمضى على فى الزنزانة عشرة أيام أو نحو ذلك من خمسين يوماً فى جهد مقلق وضيق نفسى متتابع . وقد سرى إلى الحنجرة فألتهبت ثم تحول إلى سعال وأصبح السعال منذ عشرة أيام مصحوباً بأفراذ وبلغم كثيف يميل أحياناً إلى الاخضرار .. وهذه حالة غير مأمونة على الصدر ولا سيما جو الرطوبة الذى لا يصلح لشفاء نزلة من هذه النزلات ولست أذكر ما يصحب الذكام من صداع وأرق وما يصحبه من تأثير سيئ فى الأعصاب فان ذلك ظاهر فى البداية بل أقول أن الرطوبة زادت عسر الهضم سوءاً على سوء فبعد أن كان يعترين أياماً متقطعة أصبح مستمراً فى كل يوم لا يجدى فيه استعمال الأدوية التى كانت تزيله فى الأحوال العادية .

يا صاحب السعادة :

خلاصة ما أقول .. أن صحتى تلف فى هذا الجو الرطب الذى أعيش فيه وأن حياتى نفسها معرضة للخطر وأنى لا أطلب غير الشمس فى المكان الذى أعيش فيه ولس من العسير تدبير ذلك .

وتقبلوا الاحترام ،

أمضاء

عباس محمود العقاد

وعن أيامه الأولى التى قضها فى السجن .

كتب عباس العقاد

فتحت الكوة الصغيرة .. ثم فتح باب الرتاج الكبير ثم احتوانا البناء المخفور الذى يعرف فى مصلحة السجون باسم « سجن مصر العمومى » ويعرف على ألسنة الناس باسم « قرة ميدان » أى الميدان الأسود باللغة التركية . وخطر لى .. وأنا

أخطو الخطوة الأولى فى أرض السجن قول الفيلسوف ابن سينا وهو يخطو مثل هذه الخطوة :

دخولى باليقين بلا افتراء وكل الشك فى امر الخروج

فهو تقرير فلسفى صحيح للواقع . أما الدخول فيها هو ذا اليقين لا شك فيه واما الشك كل الشك فهو فى أمر الخروج متى يكون وإلى أين يكون ألى رجعة قريبة من السجن إليه ؟ أم إلى عالم الحياة مرة أخرى .. أم إلى عالم الأموات ؟ وفى تلك اللحظة عاهدت نفسى لئن خرجت إلى عالم الحياة لتكونن زيارتى الأولى إلى عالم الأموات أو إلى ساحة الخلد كما سميتها بعد ذلك .. خدع سعد زغلول .

ولم تقع هذه الرحلة بين الدار والسجن موقع المفاجأة .. لأننى كنت انتظرها منذ زمن طويل ولو على سبيل الحجز الذى ينتهى بأفراج سريع .. ولكننى كنت لا أدرى فرقاً بين أيام أو أسابيع أقضيها على ذمة التحقيق وبين مدة أقضيها فى الحبس بحكم القضاء .. لأننى كنت اقدر أن حبس التحقيق وان قصر كاف بأن يصيبني بأكبر ضرر الذى يخشاه الناس من الحبس وهو ضرر العلة التى لا تزول . وعلى توقعى الاتهام والحبس كانت الأنباء تتوالى علىّ بما يؤكد ذلك التوقع من جهات عدة .

ويضيف العقاد الليلة الأولى فى السجن .. فيقول :

فى هذه الأثناء بدأت أشعر بقشعريرة الرطوبة التى ينفح بها الأسفلت فى أرض العبر وسقفوه ثم فرغ السجنان وصاحب النوبة الموكل بحجرتى من اعداد سريها وإدارتها ولوازمها .. فألقيت نظرة على الغطاء الى سيغينى عن غطائى فلم اطمئن إليه كثيراً .. ولكن قلت لا بأس بالتجربة هذه الليلة وبقيت مترقباً هذه النافذة المفتوحة على رأسى يندفع الهواء منها طول ليل الخريف .. فما العمل فيها ؟ قال دليلى أو فرجيلي على أفندى شاهين « لا عليك من هذه النافذة فسترى كيف نعالج خطبها » والتفت إلى صاحب النوبة فأوصاه أن يسدها بالحصيرة المفروشة

على أرض الحجرة . كما يصنع في حجرته هو .. ففعل صاحب النوبة توأ ليريني كيف يحكم هذه الصناعة وضحك شاهين أفدى .. ضحك العلم والمعرفة وهو يقول لى « أحمد الله على أنهم لم يختاروا لك سجن الاستئناف .. فهناك النافذة أربعة أضعاف النافذة هنا ولا أمل فى سدها بحال من الأحوال .. فضلاً عن الظلام المطبق من الصباح إلى المساء .. قلت : « الحمد لله » .

وهبط ظلام الليل شيئاً فشيئاً .. وعاد المسجونون قبل ذلك أفواجاً إلى الحجرات .. وتعالى بينهم ضجة كضجة السوق فى يوم زحام .. ثم توالى اغلاق الأبواب وإدارة المفاتيح فى الأقفال .. ثم بدأ « التميم » أما لمراجعة حجرة حجرة .. كم يا ولد ؟ عشرة !! كم يا ولد ؟ أربعة وهكذا إلى نهاية الدور وفى كل عنبر أربعة أدوار ولن يريح السجناء دوره حتى يستوثق من مطابقة العدد الموجود للعدد المكتوب فى مجلة المعلق عند الباب وازدادت الضجة بعد انتهاء المراجعة ، فلم يكن للسامع أن يسمع الا أسماء تتقاذف أفواه رجال ونساء .. وصرخات وأهازيج وشتائم هى عندهم فى منزلة التحيات المباركة .

ثم سكنت الضجة بعض الشيء وتبين من هنا وهناك نداء مفهوم .. وشرع اثنان فى قافية من القوافى المعروفة فى محافل الأعراس والموالد المصرية .. وكأنهما علما بمقدم الصحفي الطارئ على السجن فى تلك الليلة فجعلا للصحافة قسماً من هذه المساجلات المحفوظة ..

ثم يصل إلى قوله .. وقد اظلمت الحجرة عندى حينذاك - ظلامين لأن النافذة المغلقة حجبت كل ضياء يتسلل إلى الحجرة من فناء السجن المنار بنوره الضئيل فلم أستطع أن أعرف مكان الكوب ولا سلة الطعام فى ذلك الظلام .. ولبت أسمع الأصوات تخفت حتى انقطعت أو كادت نحو الساعة التاسعة كما أنأتنى الساعة العربية التى تدق فى مسجد القلعة .. ولم يبق من مسموع الا وقع أقدام الحراس على البلاط والا صيحاتهم كل نصف ساعة يطيلونها يتنافسون فى اطالتها .. فذكرتنى مبيت ليلة على حدود الصحراء .. أسمع فيها صياح الذئاب

وبتاريخ ٨ يوليو ١٩٣١ خرج العقاد من السجن وهو أكثر إصراراً على
 المضى في طريق التصدي للفساد وقال بعد خروجه مباشرة . وما أقعدت لى ظلمة
 السجن عزماً .. فما كل ليل حين يغشان مرقد وما غيبتى ظلمة السجن عن
 شيء .. من الرأى يتلو فرقداً منه فرقد عذاتى وصحبى لا اختلاف عليهما ..
 سيعدنى كل كما كان يعهد وخرج العقاد إلى ضريح سعد زغلول وعاهد نفسه
 على أن يستمر فى رسالته فى مهاجمة سماسرة الطغيان وأصحاب المصالح
 الذاتية .. حتى خلفاء سعد اختلف معهم حينما وجدهم يحيدون عن المبادئ
 القومية .

محمد التاييد



”المسجون مثلي أو مثل
المرحومين عباس محمود
العقاد، ومحمد توفيق
دياب .. المسجون مثلنا
بسبب جنة سياسية كان
يعامل بنفس معاملة
السارق أو المزيف أو
القاتل أو قاطع الطريق“

- ١ -

لا أحد يختلف على أن محمد التابعي كان أحد رواد الصحافة أسهم في تطويرها بشكل ملحوظ وله بصمات واضحة وخاصة في الأسلوب الصحفي .. السهل الممتنع ، الجملة القصيرة السريعة السهلة بعيداً عن الأسلوب السائد في ذاك الوقت الذي كان يستخدم لغة الخطابة في الكتابة .. وصف مصطفى أمين - أشهر تلاميذ التابعي .. قلمه .. بأنه قلم رشيق أنيق أحياناً يشبه أغصان الفل والياسمين وأحياناً يشبه السيف والخنجر أو المدافع الرشاشة .

قال عنه أيضاً : كانت مقالاته تهز الحكومات وتسقط الوزارات ولا يخاف ولا يتراجع .. كلما سقط على الأرض قام يحمل قلمه ويحارب به بنفس القوة ونفس الاصرار .. كان في شبابه لا يخاف الفقر ولا السجن ولا الجوع ويوضح التابعي منهجه الصحفي ورسالته في أنه ضد الظلم مهما كان موقعه ، أن رسالتي الصحفية أن أحارب الظلم أياً كان وأن أقول ما أعتقد أنه الحق ولو خالفت في ذلك الرأي العام . وهناك مواقف عديدة تؤكد هذا النهج ، فلقد ذهب إليه مصطفى أمين وعلى أمين وكان يعملان في آخر ساعة يرجونه إيقاف حملته ضد علي ماهر باشا لأن الرأي العام والطلبة معه والاستمرار في ذلك يؤثر عليه وعلى المجلة ورفض التابعي وقال أن الرأي العام مخدوع فيه وفي سياسته وسيكشف ذلك للرأي العام « أنا لا أسكت على الحال المايل » رأى أن الصحافة تستطيع أن توجه الرأي العام وليست تتملقه أو تكتب ما يسره أو يرضيه .

اليوم ينفق الألوף وغداً يعطلون له جريدته .. فلا يجد ثمن العشاء .. ومع ذلك يمتضى في مهاجمة إسماعيل صدقي بنفس العنف ونفس الحماس .

كان يعمل ١٨ ساعة يومياً ولا يتعب ولا يكل ولا يمل حيث كان يعشق الصحافة .. أعطاها بلا حدود .. لقب بأمير الصحافة وأحياناً بملك الصحافة

واكتشف مواهب صحفية كثيرة أشهرها مصطفى وعلى أمين وكامل الشناوى وأحسان عبد القدوس .

لعب التابعى دوراً بارزاً فى السياسة ، فلقد كان صالونه بالزمالك يعج بعلية القوم من الوزراء والسياسيين وكان يخطبون وده ورأيه فى الكثير من المواقف السياسية ، كشف الفساد الذى مارسه القصر والحكومات وكان أشد عنفاً مع على ماهر وشن عليه هجوماً عنيفاً ولم يخش البطش والاستبداد ولا تهديد على ماهر بضربه بالرصاص .

نشأ محمد التابعى والسنين الأولى فى طفولته وصباه هى التى رسمت وحددت ملامح شخصيته - ذكاء مشتعل ، اعتزاز بالشخصية لدرجة أن البعض وصفوه بالغرور والكبر ، شجاع جرىء .. لا يخاف .. أسلوب رشيق متجدد يسرق الأبصار ويشاغب القلوب والعقول .

اختلف الرواة حول تاريخ ميلاد التابعى الا أنه من المؤكد أنه ولد عام ١٨٩٦ وكان أهله يصفون بمضيف الجميل على شاطئ بحيرة المنزلة ولكن أسرته من السنبلادين بالمنصورة .. أطلقوا عليه أسم « محمد التابعى » تبركاً باسم الشيخ التابعى واسمه الأصلى - محمد التابعى محمد وهبه ولقب عائلته « وهبه » .

كان رابع أخواته وأول الذكور .. جاء بعد فاطمة وعائشة وزينب وجاء بعده شقيقه حسين وهبة ، توفى والده المهندس ولم يبلغ التابعى ٧ سنوات .

هذا يؤكد أن محمد التابعى لقى عناية ورعاية خاصة من أسرته وخاصة والدته التى كانت تنتظر الولد « الذكر » بعد ثلاثة بنات وللولد فى الريف مكانة متميزة تحتفل الأسرة به أيما احتفال .

فماذا لو جاء بعد أنتظار وبعد ثلاثة بنات ؟

هذا الاهتمام الخاص بالولد الصغير « محمد التابعى » فى طفولته وصباه هو الذى أثر تأثيراً كبيراً على شخصيته وحدد ملامحها الذى سبق ذكرها .

فى الحارة قضى الكثير من طفولته وكانت ألعابه المفضلة تتمثل فى ألعاب الشجاعة والأقدام والجرأة ، فكان دائماً يلعب مع الفريق الفائز الهاجم وهذا يفيد شجاعته وجرأته وذكاءه فى مشواره الصحفى الطويل .

فى الحارة قضيت طفولتى ألعب حافياً وأمسك بيدي سيفاً من الصفيح ودرعاً وخوذة كلفنى صنعها قرشين كاملين وتفننت فى مبارزة فريق الزناتى خليفة وطبعاً كنت أنا الزناتى خليفة الذى ينتصر فى كل مصررة وذلك بالحدافة والتفنن فى المقلب ..

ولعل فترة صبا وشباب محمد التابعى تفسر الطفرة الكبيرة التى أحدثها فى الصحافة من خلال أسلوبه السهل المباشر الذى يتفهمه ويستوعبه جميع فئات الشعب وأصحاب الثقافات المختلفة وأخراج الصحافة من قالب الرطانة والخطابة التى كانت تكتب بها .

فالتابعى كان مغرمأ بقراءة الرويات والقصص بالاضافة إلى تفوقه فى اللغة العربية ، حصل على ٣٥ من ٤٠ درجة فى امتحان « البكالوريا » ثم اتقانه اللغة الانجليزية بعد أن كان ضعيفاً يرسب فيها مما مهد له الطريق لقراءة الأدب الإنجليزى ورواياته .. كل هذه العوامل اكسبت التابعى أسلوباً مميزاً فى الكتابة يجمع بين قوة اللغة العربية ومضامنها وبين سهولة اللغة الإنجليزية وجملها القصيرة المباشرة ..

وقد أهتم التابعى بقراءة كتب المنفلوطى كما كان يفعل محبو القراءة من المتعلمين من هذا الجيل .. الذى تلا المنفلوطى ولما كان ميله شديداً إلى قراءة القصص ، فقد وجد بغيته فى قصص مسامرات الشعب وهى سلسلة حافلة كان يصدرها الصحفى خليل صادق وكانت قصصاً مترجمة من روائع الأدب الغربى وكان يترجمها أدباء متمكنون أمثال محمد السباعى وأحمد حافظ عوض وغيرهما .. وذلك إلى جانب قراءته للقصص الإنجليزية فى لغتها الأصلية التى كانت سبباً فى تفوقه فى اللغة الإنجليزية إلى درجة أنه كان يكتب بها أسهل مما يكتب باللغة العربية .

البداية الصحفية :

البداية الصحفية للتابعي كانت التاج الطبيعي لتكوينه في طفولته وحباه وشبابه كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق .. الحس الوطني والسياسي الذي تحلى به والجرأة والشجاعة التي دفعته إلى أن يكتب لينقد ويرد على الصحيفة التي كتبت تهاجم المظاهرات الوطنية في عام ١٩١٩ باللغة الإنجليزية في الأجيشيان ميل .. كانت ذلك البداية التي رسمها لنفسه واستمر فيها طيلة حياته الشجاعة في تناول الأحداث وبما يميله عليه ضميره الوطني والدفاع عن الظلم وكشف الحقيقة .. مهما كلفه ذلك من ثمن ..

في أيام ثورة ١٩١٩ وما تلاها .. وعلى وجه التحديد عام ١٩٢١ ابان المظاهرات الوطنية التي قامت في تلك السنة كتبت الاجبشيان ميل مقالاً هاجمت فيه المظاهرات وبأسلوب الشباب المتحمس .. أغتظت من تلك المقالة وتناولت القلم فكتبت أول مقالة لى باللغة الإنجليزية وأرسلته إلى الجريدة ، وكم كانت دهشتي عندما نشرته الجريدة في مكان بارز مع تعليق عليه ثم بعثت رسالة إلى الجريدة عن الموظفين الإنجليز الذين يستنزفون أموال الدول ولا يقومون بأى عمل ولم يكن لدى فى الحقيقة أى أمل فى نشر تلك الرسالة ولكننى فوجئت بأن الجريدة نشرتها وفى مكان بارز أيضاً وكانت مقالاتى توقع بـ « أم - تى - أم » وهى الحروف الأولى من محمد التابعي محمد وتشاء الظروف أن أصبح صديقاً لرئيس تحرير الاجبشيان ميل مستر أوفارول .. وقد حدث أنه دعانى إلى مشاهدة مسرحية « غادة الكامليا » فى مسرح رمسيس ولم يكن قد مضى على افتتاحه بضعة شهور .

وكانت تقوم بدور مرجريت السيدة روزاليوسف ويقوم بدور أرهان دوفال يوسف وهبى ويقوم عزيز عيد بدور دوفال .

وعند الانصراف من المسرح سألتى مستر أوفارول عن رأى فى المسرحية .. وطلب منى أن أكتب نقداً للمسرحية نشره فى مجلة سفنكس التى كان يشرف

على تحريرها إلى جانب جريدة الأقباشيان ميل ولم يعجب النقد فكتبت جريدة النظام التي كان يصدرها الأستاذ سيد على تهاجم المقال الذي كتبه باللغة الإنجليزية ..

واضطرت أن أرد على جريدة النظام فكتبت أول مقال لي باللغة العربية نشرته في جريدة السياسة .

لقد دخل التابعي أو طرق باب صاحبة الجلالة بحماسة الوطني وغيرته على البلاد من ظلم وفساد الإنجليز وبدأ بالسياسة وبالرغم من أن المسرح والفن أخذ من مشواره وقتاً طويلاً الا أنه عاد إلى السياسة مرة أخرى حتى آخر أيامه في الصحافة .

وبنفس الجرأة والشجاعة التي تحلى بها التابعي في بدايته الصحفية قام بترجمة مذكرات اللورد سيل المستشار المالي الأسبق للحكومة المصرية وكشف فساد الإنجليز وتلاعبهم على المصريين وكيف أن هذا اللورد كتب هذه المذكرات ليسخر من المصريين ويستهزأ بهم ولم يخف من غضب الإنجليز وبطشهم .

وبالرغم من ذلك فلقد عرف التابعي واشتهر في بدايته الصحفية بأنه ناقد مسرحي كان الجميع يعمل له ألف حساب .. ودفع مقالاته الفنية في البداية تحت أسم « حندس » والتي نشرت أغلبها في جريدة الأهرام .

الا أن البداية الصحفية الحقيقية والتي تولى فيها مسئولية العمل كانت في روزاليوسف ويكتب عن ذلك التابعي في آخر ساعة في ٢٤ يولييه ١٩٧٤ .. وقصتي مع الصحافة تبدأ منذ عام ١٩٢٥ عندما كنت موظفاً في مجلس النواب .. وكنت أصطاف على شاطئ جليم بالاسكندرية مع أحد أصدقائي وكانت المرحومة روزاليوسف وزوجها الأستاذ ذكي طليمات من أعز الأصدقاء على نفسي وكانت روزاليوسف تعمل في مسرح رمسيس وقتئذ .. وأتصلت بي رحمة الله عليها تليفونيا وسألتنى عن ميعاد عودتي إلى القاهرة .. ولما سألتها عن السبب فاجأتنى بأنها تنوى اصدار مجلة اسمها « روزاليوسف » .. وكان مفروضاً أن

تكون المجلة ثقافية أدبية تعتمد على القصة والشعر والفن وان يكون رئيس تحريرها ذكي طليمات .. واكون أنا المسئول عن باب النقد المسرحي بالإضافة إلى مقال آخر أقدمه كل أسبوع . وصدر أول عدد من المجلة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ثم صدر العدد الثاني والثالث وسافر ذكي طليمات بعد ذلك إلى باريس في أول بعثة لدراسة الفنون المسرحية .. وأصبحت أنا المسئول الوحيد عن المجلة .. لكن اللون الذي كانت تعالجه المجلة لم يلق رواجاً .. فكانت تطبع ألفى نسخة فيباع منها ٥٠٠ نسخة والباقي « مرتجع » فاقترحت روزاليوسف أن تحولها إلى مجلة سياسية .. وكان لا بد ان تشمل المجلة على صفحتين سياسيتين وكنا « ننسخ » هاتين الصفحتين كل أسبوع من أحد الكتاب .. فأُسبوع من رمزي نظيم وأسبوع آخر من عبد المجيد حلمي وفي ذات يوم فوجئنا بجريدة سياسية تهاجمنا قائلة أن مجلة روزاليوسف نقلت عنها عمودين سياسيين دون استئذان وثارت روزاليوسف وسألنا المسئول عن الصفحتين فقال أن أحداً لم يرض أن يكتب في ذلك الأسبوع .. فلجأ لتلك الوسيلة .. ومنذ ذلك اليوم بدأت أقرأ الصحف اليومية وأدرس الموقف السياسي وبدأت أكتب في السياسة .. وبقيت في مجلة روزاليوسف حتى عام ١٩٣٤ ثم اخرجت مجلة آخر ساعة في يوليو ١٩٣٤ وكنت أبأشر كل شيء في المجلة بنفسى كما كنت أفعل من قبل في روزاليوسف .

— ٢ —

كانت المرة الأولى التي دخل فيها محمد التابعي « الزنزانة » في المدرسة السعيدية الثانوية بسبب « شقاوته » وجرأته المتناهية في خطف التذاكر من كمسارى الترام وتوزيعها على الطلاب والركوب مجاناً .. فعاقبه ناظر المدرسة وكان انجليزيا اسمه « مستر شارمان » وكان وكيلها هو عبد الفتاح صبرى ومن

فرط شقاوتى لم يتحملنى الناظر والوكيل .. فقرر ابعادى عن المدرسة واذكر ان آخر حوادث الشقاوة والتى ابعدت على أثرها ان شركة الترام كانت تحضر قاطرتين خاصتين للطلبة ساعة انصرافهم من المدرسة وكنت أركب مع الطلبة . وكان الكمسارى يقطع تذاكر للجميع .. وفى يوم من أيام آخر الشهر والحالة المالية متأزمة لدى الطلبة جمعياً تطوعت من نفسى بأن اختطف حقيبة الكمسارى « وقطعت » للطلبة جميعاً تذاكر مجانية .. وأبلغت شركة الترام المدرسة بما حدث فكان نصيبى الحبس ثلاثة أيام بزنزاة المدرسة .

ولكن جرأة التابعى وشجاعته لم تتوقف بل عاشت معه فى حياته الصحفية وكانت هى الزاد والزواد له فى مشواره ..

بدأت معارك التابعى الصحفية فى الأيام الأولى له فى مجلة روزاليوسف ومع أنه كان موظفاً فى الحكومة الا أن هذا لم يمنعه من أن يهاجم الحكومة ورئيسها ويشن حملة صحفية ضد ملوك وملكات أوروبا وقدم على أثرها إلى المحاكمة والتحقيق معه وأودع فى زنزانة السجن الا أن الحكم صدر ضده بالحبس ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ وخرج على أثره من السجن .

واختلف موقف الصحف الأخرى تجاه هذه القضية فهناك صحف هاجمت الحكومة وتصرفها مع محمد التابعى وهناك صحف تعجبت من موقف محمد التابعى الموظف لدى الحكومة والذى يهاجم رئيسها فى نفس الوقت وتحكى فاطمة اليوسف فى « ذكريات » من هذه القضية ثم جائت من باريس أنباء خطيرة عن المجلة .. « فقد كتب الأستاذ التابعى سلسلة مقالات بلا توقيع عن الحياة الخاصة لملوك وملكات أوروبا بعنوان « ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام » واثارت الصحف المعادية لـ « روزاليوسف » واثارت الدوائر الأوروبية وألقت النيابة القبض على الرجل الذى أنبته فى رئاسة التحرير أثناء سفرى : إبراهيم خليل وهذا معناه توقف المجلة عن الصدور .. وفعلنا توقفت ولم يكن لإبراهيم خليل فى الواقع شأن بالتحرير .. وكأنما عز عليه أن يروح ضحية ما كتبه التابعى فاعترف فى التحقيق بأن كاتب هذه المقالات هو الأستاذ محمد

التابعى الموظف فى الحكومة .. ولم تطلق النيابة سراح إبراهيم خليل .. بل قبضت على التابعى وأنزلتهما معاً فى زنزانة السجن .. وكان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت هو عبد الخالق ثروت رحمه الله عفيفاً فى طريقة حكمه فلما قبض على التابعى وإبراهيم خليل وضع البوليس فى أيديهما القيود الحديدية المعروفة وكانت هذه أول مرة توضع فيها هذه القيود فى يد كاتب صحفى .. وشن المرحوم عبد القادر حمزة فى جريدة « البلاغ » حملة عنيفة على تصرف الحكومة مع التابعى وإبراهيم خليل ووضعهما الحديد فى يد تحمل القلم كان لها صداها البعيد الذى أرغم الحكومة على أن تفك هذه القيود .. وكان أخطر مقال نشره التابعى فى سلسلة « ملوك وملكات أوروبا تحت جنح الظلام » ما بين الخديو إسماعيل والملكة فيكتوريا .. معلومات لم يسبق نشرها حيث قدم التابعى وإبراهيم خليل إلى النيابة للتحقيق معهما أثر نشره لا يزال يذكر حتى الساعة دم الغضب أو الخجل الذى تجمع ثم كسى وجهه مستر جلبرت دايفز مدرس التاريخ فزاده احمراراً على احمراره .. ولا تلك النظرة التى لها قسوة وبرودة الصلب التى رمانى بها والسبب أننى كنت صبيّاً فى الخامسة عشرة من عمري رفعت صرّتى وأصعبى بهذا السؤال ، هل حقيقة أن الدوق أوف كنوت شقيق المرحوم الملك أدوارد السابع هو ابن الخديو إسماعيل وضح طلبة السنة الثالثة بالمدرسة العباسية بالضحك ورمى مدرس التاريخ بالنظرة التى وصفتها وأشار بأصبعه إلى الباب وخرجت من قاعة الدرس وأنا ألعن فى سرى عم خورشيد مملوكنا الشيخ وألعن معلوماته التاريخية التى كان يقصها على فى فصل الأجازات ويقسم على صحتها ويدعمها بأدلة كانت تبدو لى فى ذلك الوقت أنها أعلى من الشك .

ويقول إبراهيم خليل فى أوراقه عن هذا المقال وأثرها على المجلة وعليهما بعد نشر هذا الموضوع ، قامت ثورة عنيفة ضد روزاليوسف فى دار المندوب السامى .. واتصل رئيس الحكومة دولة ثروت باشا بالنائب العام لاتخاذ اللازم .. وفى اليوم التالى لظهور العدد المنشور به هذا المقال أحيطت دار روزاليوسف فى شارع جلال برجال البوليس السرى للقبض على محررى المجلة .. وكان ذلك فى الساعة السادسة مساءً وأثر المحررون عدم الذهاب إلى المجلة وقضاء السهرة

فى كازينو البفور .. حيث كانت تغنى المطربة ملك وفى صباح اليوم التالى نصحنى الأستاذ عبد القادر حمزة بأن أتوجه إلى نيابة مصر لمقابلة رئيس النيابة وكان وقتها الأستاذ محمد بك نور .

كنت فى ذلك الوقت أقوم برئاسة تحرير المجلة أمام الهيئات الرسمية بدلاً من السيدة روزاليوسف المتغيبه فى أوروبا .. ولم أكن على دراية أو علم بقوانين الصحافة ومواد النشر والقذف والسب تاركاً كل هذا للأستاذ محمد التابعى بصفته حائزاً على ليسانس الحقوق وأكثر منى فهماً لقوانين النشر ويستطرد إبراهيم خليل .. وما أن أوصلنى الساعى إلى مكتب المرحوم محمد بك نور حتى انهال على شتماً وسباً وقال .. مين اللى بيكتب الكلام الفارغ ده .. أنتو صحفيين ؟ وضرب بيده على المكتب .. ولم ينتظر أية أجابة منى بل وضع يده على سماعة التليفون وتحدث مع مأمور قسم الأزيكية للحضور حالاً إلى مكتبه . وأجلسنى بجانب الساعى لحين حضور المأمور .. ولم تمضى عشر دقائق حتى دخل المأمور والمعاون وحملونى إلى دار روزاليوسف للبحث عن أصول المقالات .. وطلبت الأستاذ محمد التابعى من تليفون المرحوم أحمد شوقى بك لكى يحضر لفتح مكتبه الخاص وبعد أن تم التفتيش نقلنا إلى النيابة .. وبدأ التحقيق معى أولاً .. ثم مع الأستاذ التابعى وحضر التحقيق الأستاذ إسماعيل وهبى المحامى .. ثم تأجل إلى المساء فى الساعة السادسة مساء وانضم إلينا الأستاذ عبد الرحمن نصر ..

ويقول إبراهيم خليل : نفانا إلى سجن التخشيبه فى المحافظة وهو عبارة عن غرفتين واحدة للرجال والأخرى للنساء الساقطات .. وزارنا فى هذه الليلة الأستاذ عبد القادر حمزة وعبثاً حاول الاتصال برئيس نيابة مصر للافراج عنا . وتبين أنه كان فى السينما .

وأحضر لنا الأستاذ عبد القادر فرشاً .. للنوم وتحدث الأستاذ التابعى مع السيدة عزيزة أمير فأحضرت بدورها فرشاً وعشاء .. وكانت رائحة البطاطين والملايات التى أرسلتها قرية إلى رائحة الشانل « عطر » وفرشت أرضية الغرفة ..

لنوم ثلاثة أنفار على حد تعبير السجناء .. وفاحت رائحة الشنل في السجن وقالت النساء الساقطات .. يا سلام على الروايح .. شمى يا بت شمى « نعشى روحك » وصرخ الشاويش قائلاً .. أخرسى يا بنت أنتى وهيه آمال ريحتكوا المنتنة اللى نشمها ؟ ولم يغمض لنا جفن حتى الساعة الواحدة مساءً وكان التابعى يراقب كل من يدخل غرفة سجن النساء الساقطات من عساكر البوليس وينصت إلى ما يدور داخل الغرفة تحت ستار الظلام .. وكان عندما يسمع دلالة .. أو خروجاً عن المألوف وقع من العسكرية لاحد النساء يلفت نظر عبد الرحمن نصر إلى ما يحدث .. وبقينا على هذا الوضع حتى الصباح .. وقبل خروجنا من سجن التخشبية ودعنا النساء الساقطات بالزغاريد وتمنين لنا عوداً حميداً .. وكان نبأ القبض علينا والتحقيق معنا قد وصل إلى أصدقائنا الفنانين فحضرت إلى النيابة السيدات زينب صدقى ومارى منصور وفردوس حسن .. كما حضرت السيدة منيرة ثابت .. وجلسن أمام غرفة التحقيق .. وبدأ التحقيق معنا فى حوالى ٢٠ مقال ابتداء من مقال « شاه إيران مدين بتاجه لخادمة فرنسية » .. وسلسلة ملوك وملكات أوروبا .. ومقال الملكة فيكتوريا ..

وانتهينا من التحقيق الأول .. ونقلنا إلى سجن الاستئناف .. أنا .. والتابعى .. فقط ونمنا فى هذه الليلة بعمق من شدة ما لقيناه فى اليومين الماضيين من أرق وتعب .. وفى الصباح وضع البوليس فى يدنا القيد الحديدى ونحن فى طريقنا إلى النيابة وعند وصولنا إلى غرفة التحقيق كان على بابها جمهور كبير من أصدقائنا وأقاربنا .. وعن أيام السجن يحكى إبراهيم خليل فى أوراقه .. قضينا فى السجن أربعة أيام هى مدة التحقيق وكانت حياتنا طريفة فكان الغذاء يصلنا من منزلنا .. والعشاء من السيدة عزيزة أمير .. ولم يكن يسمح بدخول الشوكة والسكاكين .. واعترض التابعى على هذا المنع فكان الرد بأن إدارة السجن تخشى على السجن من الانتحار بهذه الآلة الحادة .. وبطبيعة الحال لم يقبل التابعى هذا من إدارة السجن لأنه لم يتعود الأكل بأصابعه وخاصة إذا كانت هناك شورية أو ملوخية .. كان الغذاء يصل إلينا فى الساعة الثانية ظهراً والعشاء فى الرابعة والنصف حيث يبدأ الظلام ومعنى هذا أننا نتناول طعام العشاء والظلام شديداً فكان التابعى يختلط

عليه الحلو مع غيره أصناف الطعام أما السجائر فقد أخذت جانباً كبيراً من اهتمام التابعي .. وهي ممنوعة منعاً باتاً .. وكان التابعي يخفيها في بطانة ذيل البالطو .. وتناقصها عندما نصل إلى حجراتنا وفي مرة اكتشف أحد حراس باب السجن مكان السجائر فأخذها لنفسه وحرمننا من لذتها يوماً كاملاً .. وكان التابعي يضايق كثيراً من طابور الصباح الذي حضرناه مرة واحدة بعد أن أعفانا منه مأمور السجن وكذلك من خروجنا من الغرف للذهاب إلى دورة المياه طبقاً للائحة السجن .. وتحديث التابعي مرة مع أحد المسجونين .. وسأله عن تهمته ، فقال أنه فقاً عين صديق له وحكم عليه بالسجن سنة .. وقارن التابعي بين هذه الجناية وجنايته المتهم فيها بسبب الشاه وخرج من هذه المقارنة بأن البراءة ستكون من نصيبه ولعدم وجود ساعات معنا فقد كنا نعرف أوقات الليل من دقات جرس الترام بميدان باب الخلق القريب من سجن الاستئناف . فإذا توقفت الدقات فنحن بعد منتصف الليل .. أو عند الفجر .

وقد أحيلت القضية بعد ذلك إلى المحكمة ونظرت في جلسات سرية .. وتولى الدفاع فيها عن المتهمين الأستاذ وهيب دوس وصدر الحكم عليهما بالحبس ستة شهور مع إيقاف التنفيذ .

هذه القضية هي السبب الرئيسي في شهرة التابعي ككاتب سياسي حيث كان يعرف بالناقد الفني أو المسرحي .. والسبب أيضاً في استقالته من الوظيفة الحكومية .. انتهى التحقيق ببراءتي .. وحدث ما هو أغرب من هذا .. فقد استدعاني فخرى بك عبد النور .. وهو من رؤساء المكتب « الذي 'حوكم أمامه » وسألني عن راتبي .. ولما علم أنه ١٢ جنيهاً ثار وقال ..

ازاي خريج الحقوق يأخذ ١٢ جنيهاً يرفع مرتبه إلى عشرين جنيهاً حالاً .. وكانت نتيجة الشكوى التي قصد بها إيدائي .. هي زيادة مرتبي ثمانية جنيهاً ، أحسست يومها بالخجل من أنني أكتب متخفياً فقدمت استقالتي من الوظيفة واحترفت الصحافة بعد أن كانت هواية وكان ذلك عام ١٩٢٨ .

السجن وقضية الحصانية :

أصبح التابعى شخص غير مرغوب فيه .. وحكومة إسماعيل صدقى تتحين الفرصة لقصف هذا القلم الساخر العنيف الذى وصف بأنه يضع السم فى برشامة .. وجريت معه وزارة صدقى باشا كل الطرق والأساليب من الترغيب والتلويح له بذهب المعز فلما لم يستجب التابعى اتبعوا معه أسلوب آخر .. طلبوا منه أن يخفف من كتابته فى مهاجمة الوزارة ويقلل من تأييده للوفد والنحاس باشا ولكنه مضى فى طريقه وبنفس المنهج فى كتابته .. فأخذوا يهددونه ويتوعدون حتى وقع حادث الحصانية وهو حادث عادى وقع مثله فى عهد صدقى باشا الكثير ولم يصل إلى ما وصل إليه نتائج حادث الحصانية .. فلقد استغلت وزارة صدقى باشا وأنتها الفرصة من أجل الانتقام والتكيل بهذا القلم الذى أصبح شوكة فى ظهر الحكومة ومن متابعات الحادث كان الهدف واضحاً .. لم تكن مجلة روزاليوسف ولا السيدة روزاليوسف وانما كان محمد التابعى هو وحده المطلوب دخوله إلى السجن لتأديبه .. وحادث الحصانية .. يتلخص فى أن رجال الإدارة فى ذلك الوقت .. ذهبوا إلى قرية الحصانية مركز السنبلوين .. حيث عطلوا وابوراً لطحن الغلال ومضرباً للأرز يملكهما الشيخ طلبة صقر الذى كان من الوفديين المعروفين ورفع الشيخ دعوى أمام المحكمة (ضد الحكومة) فأرسلت الإدارة بوليسها لكى يمحو معالم ما أفسده فى الوابور قبل أن تثبت المحكمة حالته .. وتصدى الشيخ صقر وأنصاره للبوليس .. فأطلق البوليس النار وسقط ثلاثة من القتلى وكثيرون من الجرحى وحوصرت القرية أياماً طويلة وألقى أهلها فى السجن .. وترتب على هذه الحادثة أزمة فى وزارة العدل وقامت النيابة بتحقيق فى هذا الموضوع وكتب النائب العام تقريراً يطلب فيه الإفراج عن الأهالى ورفع الدعوى أمام مأمور المركز بتهمة التزوير فى أوراق رسمية ..

وتصدى التابعى إلى هذه الممارسات اللاإنسانية والغير قانونية وكتب فى روزاليوسف تعليقاً ساخراً على هذا الحادث ، قال فيه أن وزير العدل أحمد باشا على قرأ تقرير النائب العام ثم هز رأسه وقال نفرج عن الأهالى معلش أما أن نحاكم المأمور بتهمة التزوير فلا وأسبل القانون رمشه .. فصرف النظر على الموضوع وكان يمثل النيابة فى القضية الأستاذ محمود منصور .. وكان من المعجيين بالمجلة فاستهل مرافعته تأثراً وردد المدح والثناء عليها مشيداً بأسلوب التابعى ثم أنشئ مهاجماً فى عنف مندداً بطريقة النقد الجارحة التى سلكتها المجلة .

ويكتب التابعى عن القضية فى آخر ساعة فى ٣ يولية ١٩٦٨ .. حققت معى النيابة العمومية .. الأفوكاتو العمومى أولاً والنائب العمومى ثانياً وأخيراً وانتهى التحقيق بأن وجهت إلتى تهمة القذف والسب فى حق وزير الحقانية « العدل » المرحوم أحمد باشا على وفى حق النائب العمومى المرحوم محمد ليب عطية باشا « مأمور مركز السبلاوين » .

وقدمت لمحكمة الجنايات وكان رئيس الدائرة التى نظرت القضية هو خصمى القديم المرحوم محمد بك نور الذى كان قد دخل غرفة التحقيق وقال للأستاذ ذكى سعد « أحبسه يا ذكى بك » .

ولو كان الأمر بيد محمد نور وحده لحكم على بالسجن مع الشغل عاماً أو عامين ، ولكن كان هناك مستشاران آخران . ومن هنا أضطر أن ينزل على حكم الأغلبية .. وبرأتى المحكمة من تهمة القذف فى حق وزير العدل والنائب العمومى وأدانتنى فى تهمة القذف فى حق مأمور مركز السبلاوين .

وصدر ضدى الحكم بالحبس البسيط أربعة شهور .. ولو كانت ثلاثة شهور فقط لكان ممكناً أن أذهب فى الساعة الثامنة صباحاً كل يوم إلى قسم شرطة عابدين وأقوم بأى عمل كتابى بكلفوننى به وأعادر القسم فى الساعة الخامسة مساءً وأعود إلى مسكنى .. ولكن محمد بك نور رحمه الله وسامحه أصر على أن تكون مدة الحبس أربعة شهور لكى أدخل السجن .

ويحكى التابعى عن اليوم الأول فى السجن بعد عودته من الاسكندرية فى محطة القاهرة وجدت بعض أصدقائى فى انتظارى .. وقد وقف خلفهم أحد ضباط البوليس السياسى وحييته وسأله - هل أنت هنا من أجلى ؟

قال نعم .. وقد عرفنا من الاسكندرية أنك غادرتها بهذا القطار .

سأله : هل تسمح لى بالمرور على مسكنى لكى أرتب حقيبتى وأخذ ما يلزمنى من الملابس فى السجن لأن الحكم ضدى بالحبس البسيط .. أى أنه فى وسعى أن أرتدى ثيابى العادية .

ولم يمانعنى الضابط .. وصحبنى إلى مسكنى وكنت أقيم يومئذ فى شقة فى عمارة مجاورة لفندق سميراميس وبعد أن وضعت بجامات وروب دى شامبر وشبب .. وعندما أردت أن أضع عدة حلاقة الدقن ، أعترض وقال أنه غير مسموح بدخول أية آلة حادة مثل موسى الحلاقة خوفاً من أن يتتحر السجين .. وعدت أسأله ..

هل تسمح لى أن أمضى الليلة فى مسكنى وأذهب غداً صباحاً إلى السجن .. ولكنه قال ؟ وكان معه الحق - لقد أنقض اليوم وسوف نذهب معاً إلى المحافظة حيث تمض الليلة لأن السجن يغلق أبوابه فى الساعة السادسة مساءً .. وسوف يحسب لك يوماً هذا من المدة المحكوم بها عليك .. وافقته وذهبت معه إلى المحافظة .

وهناك وضعوا لى مرتبة على أرضية حجرة الضابط النوبتجى ونمت نوماً عميقاً وفى حوالى الساعة السابعة صباحاً أحسست بيد توقظنى برفق وفتحت عيني وإذ بى أجد المرحومة فاطمة اليوسف وقد أحضرت لى معها ترموس مملوءاً بالشاى واللبن وكيساً به تفاح وبرتقال .. وقمت وكانت هناك إجراءات لا بد من أتمامها قبل ذهابى إلى السجن .. وقد تمت الاجراءات حوالى الساعة العاشرة صباحاً .. وأمام محكمة الاستئناف بميدان باب الخلق ودعت المرحومة فاطمة اليوسف وركبت مع نفس الضابط الذى كان أستقبلنى فى محطة القاهرة .. ركبنا سيارة رحملتنا إلى السجن المركزى الذى كان يعرف يومئذ باسم قرة ميدان .

وكان مأمور السجن المذكور يومئذ هو « البكباش » محفوظ ندا الذى رقى فيما بعد إلى رتبة لواء وأصبح مديراً لليمان طره .. ودخلنا عليه حجرة مكتبه وناولته ساعة يدى الذهبية ومحفظة الجيب .. كذلك علبة السجاير « معدن ملوكى » لأن التدخين كان يومئذ فى جميع السجنون ممنوع ، وقلت لنفسى أنها فرصة لكى أكف عن التدخين ولم يكن هناك فى الوقت أى فرق فى معاملة المسجونين .

المسجون مثلى أو مثل المرحومين عباس محمود العقاد ومحمد توفيق دياب .. المسجون مثلنا بسبب جنحه أو جناية سياسية .. كان يعامل بنفس معاملة السارق أو المزيف أو القاتل أو قاطع الطريق .

وهكذا كان أول اجراء قاموا به أنهم استدعوا حلاق السجن الذى قص لى شعر رأسى « نمرة واحد » كما يقولون أما ذقتى فكان الحلاق يحلقها لى كل أسبوع مرة واحدة وبالفتلة ثم أدخلونى إلى الحمام وخرجت من الحمام إلى زنزانة كانت فى الدور الأول من السجن . ووجدت فى الزنزانة « برش » على أسفلى أرضية الغرفة ومن فوقه مرتبة محشوة بالقش ومخدة محشوة كذلك بالقش وبطانية صوف وكنت أشرب الماء المعدنى ولكن من مالى الخاص .. ومن ثم كانوا يحضرون لى كل يوم زجاجة ماء ايفيان وكان ثمنها وقتئذ خمسة قروش .. وكنت بدأت أشرب المياه المعدنية منذ عام ١٩٣١ أى منذ مرضى للمرة الثانية بسبب المغص الكلوى .. وفى صباح اليوم التالى زارنى كبير أطباء مصلحة السجن المرحوم الدكتور عبد المجيد محمود .. وكان صديق لى توفاه الله منذ عشرين عاماً ونصف قد رجاه أن يزورنى فى السجن وأن يرى ما يستطيع عمله لكى يخفف عنى ولو قليلاً حياة السجن .. وزارنى فعلاً وكشف عالى .. واكتشف أن قى عدة أمراض لم أكن أعرفها أو أشعر بها مثلاً لغط فى القلب ، أما ضغط الدم الضعيف والعالى فقد شكوت منهما فيما بعد .. أى فى عام ١٩٦٦ وما بعده .

وأمر كبير أطباء مصلحة السجن أن يضعوا لى سريراً فى الزنزانة وإلى جانبه مائدة صغيرة عليها غطاء من الرخام .. كما أمر لى بطعام خاص وهو بناء على

طلبى .. قهوة ولبن وقطعة من العجن أو الحلاوة الطحينية فى الفطور وكنت أتناوله فى الساعة السادسة صباحاً .. وحساء عدس وكبدة أو لحم مشوى أو أرز .. فانتبهة الموسم سواء أكان ذلك عبأ أو برتقالاً فى الغذاء .. وكان ميعاده فى الثانية الثانية عشرة ظهراً ومثله فى العشاء فى الساعة السادسة مساء ومرة فى كل أسبوع كان يقدم لى نصف دجاجة « رستو » فى طعام الغذاء .

ولم يكن مسموحاً لى باستعمال الشوكة والسكين خوفاً من أن أنتحر .. كانوا يقدموا لى ملعقة فقط أشرب بها الحساء وأكل بها الأرز أما الكبدة أو اللحم المشوى أو النصف فرخة .. فكنت آكلها أو أمزقها بيدي .. وفى السجن التقى التابعى بكل من الأستاذين عباس العقاد ومحمد توفيق دياب .. ويذكر ذلك التابعى فى مجلة آخر ساعة فى بابهِ الأسبوعى « من أسبوع لأسبوع » فى ١٩ يونيو ١٩٦٨ .. تحت عنوان فى صيف عام ١٩٣٣ جمع سجن قرة ميدان بين المرحوم دياب ويبنى .. وتحدث فى المقال عن العقاد وكيف دخل السجن .. سبق أن أشرنا إلى ذلك فى العقاد .

أما المرحوم محمد توفيق دياب فقد كان فى أول الأمر ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين ولكن عندما تولى المرحوم محمد محمود باشا الحكم فى صيف ١٩٢٨ واستصدر مرسوماً ملكياً بحل مجلس النواب وتعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .. يومئذ ثار توفيق دياب على الأحرار الدستوريين وكتب مقالاً عنوانه « من الأعماق » ونشرته له جريدة الأهرام وكان رئيس تحريرها يومئذ المرحوم داود بركات وانضم توفيق دياب إلى حزب الوفد .

ذات يوم ذهب رحمه الله إلى مجلس النواب وجلس فى غرفة الصحفيين وخرج من الجلسة وكتب مقالاً وصف فيه أحد النواب بأنه « أكحل العينين » ذات معنى خبيث .. وكان رئيس الوزراء يومئذ هو المرحوم إسماعيل صدقى بك وحقق مع المرحوم محمد توفيق دياب وقدم لمحكمة الجنائيات وصدر الحكم ضده بالحبس مع الشغل ستة أشهر .. ولكنه طعن فى الحكم .. وقبلت محكمة النقض والابرام الطعن وكان رئيسها يومئذ هو المرحوم عبد العزيز فهمى باشا

الذى كان أول الأمر صديقاً وزمياً للمرحوم سعد زغلول باشا وعضواً بحزب الوفد المصرى ولكنه اختلف مع سعد زغلول .. ومن بعدها أصبح يكره الوفد والوفدين قبل رحمه الله الطعن .. ولكن رفع مدة الحبس من ستة شهور إلى تسعة .

ودخل توفيق دياب سجن قرة ميدان .. وكنت أسمع من حراس السجن أن المرحوم توفيق دياب كان كثير الشكوى كثير الطلبات وأنه كان يخطب أحيانا فى جماعة المسجونين .. ودخلت أنا السجن المذكور فى ٢٢ مايو عام ١٩٣٣ كما سبق أن قلت وهكذا جمع السجن بين توفيق دياب وبينى ولكن كان محظور علينا أن نلتقى أو نتحدث معاً .. ومن ثم كنا إذا تصادف وخرجنا إلى حوش السجن فى وقت واحد لكى « ننتزه » ونسير على أقدامنا نصف ساعة فى الصباح ومثلها بعد الظهر .. وكان حراس السجن يحولون بيننا إذا حاولنا أن نتصافح بالأيدى أو نتحدث .. عاش التابعى فى قرة ميدان مدة ١٠ لحبس فى قراءة القصص والكتب الأدبية العربية والإنجليزية وفى كتابة الرسائل إلى روزاليوسف والتي وصلت إلى ٣٥ رسالة .. وهذه الرسائل تكشف متاعب التابعى الغذائية وطلباته المتكررة من الأطعمة المختلفة .. كما تكشف هذه الرسائل عن قوة العلاقة ومتانتها بين التابعى وروزاليوسف لدرجة أنه كان يصدر تعليماته وتوجيهاته من داخل السجن إلى روزاليوسف فى كل مشكلة تواجهها ومن الرسائل التى تدل على ذلك :

صباح الأحد .

عزيزتى .. عرفت أمس مساء أنك استدعيت للتحقيق ولا أعرف طبعاً ماذا ستكون الأسئلة التى توجه إليك ولكن دفاعك فيما أعتقد يجب أن يكون على القواعد الآتية :

أولاً .. اللغة أو اللهجة التى كتبت بها « السياسة » وهى ضد الوفدين واتهامها لهم بالخيانة والتفريط فى حق البلد وانتهاك الحريات بل والسرقة .

ثانياً .. اللهجة التى كانت تكتب بها إلى عهد قريب ضد وزارة صدقى باشا وضده هو بالذات .

ثالثاً .. لهجة الصحف الحكومية على العموم أثناء وزارة محمد محمود باشا وما كانت تكتبه ضد الوفد وزعمائه وضدنا نحن بالذات .. هذا هو القسم العام من الدفاع والغرض منه هو أن تثبت أنه إذا كان للهجات الصحف مقياس ودرجات فى مناقشة الخصوم أو الحملة عليهم فإن « السياسة » وهى لسان الحزب الذى يرأسه محمد باشا قد وضعت هذه القواعد وهى تزيد فى شدة لهجتها عشر مرات على الأقل عن اللهجة التى كتبنا نحن بها والتى يشتكى دولته منها اليوم . وهذه الرسالة أيضاً توضح توجهيات واستفسارات التابعى من السجن لمشاكل وقضايا العاملين فى مجلة روزاليوسف ..

صباح الأربعاء ..

عزيزتى .. عرفت الآن أنهم قبضوا على محررى الشبيبة الصريح أمس .. لا تخافى أنا أعرف كما تعرفين منذ زمن أن الحكومة كانت تترصد بهم وتنوى الايقاع بهم .

قضية محمد محمود كما قلت لك هايفة جداً وليس فيها كما علمت سوى صورتين وعلى كل حال ماطلوا فيها وأجلوا حتى يمر الصيف وينتهى هذا الجو غير الملائم لقضايا الصحف أى إلى ما بعد أن تنتهى « هوجة » النيابة ..

وفى السجن لم ينسى التابعى متابعة ما ينشر فى المجلة وابداء رأيه فى سياسة التحرير وابداء رأيه فيها وإعطاء بعض الملاحظات ..

صباح الثلاثاء ..

عزيزتى .. أقبلك وأقبل يديك وأرجو أن تكونى بخير .. ولقد علمت أنك قضيت يوماً فى السويس وسررت جداً لعلمى بأن هذا التغيير ينفعك ويفيد أعصابك ولعلك تكونين قد سررت من رحلتك ؟ كيف حال أحمد ؟ نفسحى الآن بقدر ما تستطيعين لأنى محتفظ بحقى فى الفسحة .

يلوح لى بعض رسائل لا تصلك .. لأنى سبق أن وجهت إليك بضعة أسئلة فلم يصلنى جواب عنها ، ولهذا سوف أرقم رسائل بأرقام سلسلة من ١ ، ٢ .. الخ ، حتى تردى فتقولى مثلاً وصلتني رسالتك رقم ١ وهكذا لكى اطمئن على وصولها .. مقال فكرى لا بأس به من جهة الموضوع خصوصاً وأنه لم يذكر أهم نقطة وهى النقطة الخاصة بتصريح وزير الحقانية ..

ومن أحدى الرسائل المرسلة إلى روزاليوسف من السجن .. يقول لها .. لا ترسلنى من الأخبار سوى المهم أما زيارات الرئيس وقدم لسينوت .. فلا تهمنى ويمكن أن يقال أن الأخبار التى تهمنى هى التى تتعلق بالجريدة أو بتحقيقات الصحف أو القضايا الهامة وكذلك الأخبار السياسية العامة ..

وخرج التابعى من السجن وهو أكثر إيماناً بمواصلة المسيرة والتمسك برسالاته فى الدفاع عن الشعب ومحاربة الفساد والمفسدين .. لقد خرج فعلاً من السجن الصغير إلى السجن الكبير كما قال الأستاذ فكرى أباطة فى مقالة له فى روزاليوسف عقب خروج التابعى من السجن .

ها هو الأستاذ التابعى يصدر اليوم من السجن ، وها هى روزاليوسف المجلة تصدر فى اليوم نفسه أرأيت التوافق الظريف بين المجلة العزيزة ومحورها العزيز .. لا شك أنه اليوم يتلقى تلغرافات التهنة وخطابات التهنة وتليفونات التهنة ووفود التهنة .. أنا لا أفعل ما تفعل التلغرافات والخطابات والتليفونات والوفود .. لقد خرج حضرته من سجن إلى سجن بل خرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير ليست حرية الأكل والشرب والنوم هى كل شيء .. هناك حرية الفكر وحرية الرأى وحرية الضمير وأين هى فى السجن الكبير .. يدك سجينة .. رأسك سجينة .. عينك سجينة .. لسانك سجين .. الصحافة سجن - الخطابة سجن - الاجتماع سجن - الرأى سجن - أرأيت يا سيدى الطليق اليوم أنك مغالط وأن الذين يهنتونك مغالطون وأن الذين أفرجوا عنك مغالطون .

وبعد خروجه من السجن كان أول مقال يكتبه هجوم عنيف على صدقي باشا ووزارته .. فلقد أراد أن يقول له أن الأفلام الحرة لا تموت أبداً ولا أحد يستطيع أن يقصفها لأنها المعبد الحقيقي على صوت الشعب ولسان حال الحرية ..
خرج التابعى فكتب هذا المقال ..

استقالة أم اقالة :

صدقي باشا يعرف منذ عام أنه غير مرغوب فيه ..

حياته وأعماله .. سواء كانت صحة صدقي باشا ضعيفة لا تمكنه من القيام بأعباء الحكم وزج خلق الله في أعماق السجون ، أو كانت جيدة مثل البمب عيار ٢٤ ، فإن الثابت أن صحته لم يكن لها دخل في استقالته .. أو اقالته ..
والواقع أن صدقي باشا يعرف منذ عام . أى منذ عاد من أوروبا في شهر سبتمبر عام ١٩٣٢ الواقع أن دولته يعرف أن بقاءه في رئاسة الوزارة لم يعد مرغوباً فيه .. ولكن دولته وقع في نفس الخطأ الذى وقع فيه زميل وصديق قديم له من قبل فتمسك بأهداب السلطة بل وحاول أن يرفع أنفه فى وجوه الذين أقاموه وأوقفوه على قدميه وأسندوه أثناء حكمه الطويل .. وكانت النتيجة أن أصحاب الشأن لم يجدوا بداً من أن يضعوا حسن الذوق تحت ماجور أو يقولوا لصاحب الدولة الزائلة : تفضل من غير مطرود .. عاد صدقي باشا من أوروبا فى العام الماضى بعد أن أبلى تعليه فى مطاردة سيرجون سيمون من بلد إلى بلد حتى فاز منه بقدر من الشأى أو الحساء لا أذكر الآن وبحديث عن المفاوضات عاد وألقى خطبته المشهورة التى بدأها وختمها بعبارة هى (والآن هيا إلى العمل) ولكن أنصاره الذين اعتادوا أن يتركوا العمل له هو وعليهم هم التصفيق ، أنصاره هؤلاء لم يلبوا الدعوة ، أما خصومه المقنعون فقد لبوها وراحوا يعملون على أسقاطه منذ أول يوم .

وأحس صدقي باشا وأحس معه بعض أصدقائه وزملائه الوزراء أن في الجو شيئاً وتوالت الأحداث الخفية المستورة وتوالت المعاكسات .. وبعبارة صريحة كما قال لنا زميل وصديق لدولة صدقي باشا في شهر يناير الماضي .

لقد شربنا المر منه إلى أن كانت حادثة البداري والأزمة الوزارية التي تلتها ، وكانت فرصة ذهبية لو شاء صدقي باشا أن ينتهزها ويخرج ويترك أنفه السليم يشم ولكنه دعك أنفه دعة قوية وأمره بالزكام والصهينة وراح يطلب معونة أصدقائه من الإنجليز ويلوح بمسألة المفاوضات .. صدقي باشا الذي لم يجد شيئاً يقوله عن المفاوضات يوم عاد من أوروبا ويوم حشدت له الأنوف .. بل اكتفى بعبارة المشهورة « هيا إلى العمل » .. صدقي باشا رأى من مصلحته وبعد عودته بثلاثة شهور أن يتكلم عن المفاوضات وكيف أن سير جون سيمون أقسم له بكافة أولياء الله الإنجليز ألا يتفاوض مع سواه .. لماذا ؟ .. لكي يفهم خصومه أن في احراجهم احراجاً للإنجليز وأن في خروجه من الحكم عرقلة لسير هذه المفاوضات ..

ونجحت المناورة وسويت الأزمة وخرج من الوزارة عبد الفتاح يحيى باشا وعلى ماهر باشا من جهة وتوفيق دوس باشا من جهة أخرى ..

والذي يرجع إلى عدد هذه المجلة رقم ٢٥٦ الصادر في ٩ يناير الماضي يجد على صفحة ١٠ مقالاً عنوانه : « الأبراشى باشا ضد صدقي باشا ، تعديل الوزارة هدنة لن تطول » .. وقد قلنا فيه ما نصه : هذا والفريق الآخر ، فريق عبد الفتاح يحيى باشا سافر متيقظ يترقب الفرصة لاجراج صدقي باشا والخلص منه وتولية عبد الفتاح يحيى باشا رئاسة الوزارة من غير أحداث أى انقلاب برلمانى .. ثم قلنا فى ختام المقالة : وإذا كان دولته قد انتصر اليوم على خصومه فإنه نصره لن يطول .. لأن خصومه ليسوا بالدين يقبلون الهزيمة صاغيرين أو ساكتين .

هذا ما قلناه منذ تسعة شهور ومنه يرى القارىء أننا كنا أول من ذكر اسم

« صاحب الدولة » عبد الفتاح يحيى باشا والنية المتجهة إلى توليته رئاسة الوزارة .. وقد حققت الأيام صدق ما قلناه ..

ثم كانت هدنة .. وسافر صدقي باشا إلى أوروبا في هذا الصيف وهنا رأت الصحف الإنجليزية أن الوقت قد حان لكي تفهمه بالأبيض والأسود حقيقة موقفه فنصحت له بالاستقالة وأن صحته بالدنيا .. وأنه لن تكون معه أية مفاوضات ..

وانكشف أمر صدقي باشا ورأى خصومه المقنعون في مصر أنه لم يعد هناك ما يخشونه من جانب الإنجليز ومن ثم راحوا أولاً يشعرونه بذوق أنه لم يعد مرغوباً فيه .. ولقد نشر في العدد الماضي كيف أن مجلس الوزراء رفض أولاً أن يوافق على طلب صدقي باشا الخاص بسفر عبد الوهاب باشا إلى أمريكا ، ونزید اليوم على ما تقدم أن هناك مسائل عديدة كان يبعث بها صدقي باشا من أوروبا طالباً من مجلس الوزراء الموافقة عليها ومنها حكاية خاصة بعبد الحميد بدوى باشا ومهمته الخاصة بسندات الدين ، ولكن مجلس الوزراء كان يرفضها .

وأخيراً تضايق صدقي باشا فأرسل من أوروبا إلى زملائه الوزراء يقول ما معناه ، هل أنتم متفقون معى فى السياسة أم لا ؟ لأنكم إذا كنت غير متفقين معى فانى استقيل .. ولكن دولته لم يتلقى رداً على خطابه المذكور .

وثائق

- ١ - وقائع محاكمة أحمد حلمي
- ٢ - وقائع محاكمة عبد العزيز جاويز
- ٣ - وقائع محاكمة عباس العقاد

النص الكامل لمحاكمات أحمد حلمى بتهمة العيب فى الحضرة الخديوية

(القضية الأولى فى محكمة أول درجة)

(مذكرة النيابة)

(فى قضية أحمد أفندى حلمى صاحب جريدة القطر المصرى)

حرية الصحافة :

الحرية أقسام حرية فكر وحرية فعل وحرية قول ، فالقسم الأول يخول الإنسان أن يفكر فيما أراه أما حرية العمل والقول فلا يمكن إطلاق العنان لكل من أراد أن يعمل أو يقول خوفاً من إلحاق ضرر بالغير ولذا سنت الحكومات القوانين لوضع حد للتطرف والعمل والقول .

ويدخل فى حرية القول حرية التأليف ومنها حرية الصحافة .

فوائد الصحافة :

كل يعلم فائدة الصحافة ولا محل لاطالة الكلام فى هذا الموضوع ولكن من المعلوم أن الصحافة قد تكون وبالاً على الأمة إذا لم تؤد وظيفتها على الوجه الصحيح فتصبح شراً عليها يجب ملافاة أضراره ومن الأسف أن بعض الجرائد بمصر اخترقت سياج القانون وأسأت فهم الحرية الصحافية فأخذت تنشر كلما يعن لها صحيحاً كان أو غير صحيحاً حسناً كان أو قبيحاً وربما خفف من جرمها قصدتها بأن كان عملها صادراً عن حسن نية ولكن الأمر وفى بعضها ليس كذلك إذ تكتب ما تتخيل انه يروج بضاعتها أو تنشر ما تدفعها إليه المصلحة الشخصية أياً كانت تاركة المصلحة العامة وراء ظهرها .

ومن الجرائد التي تعدت حدود الأدب والواجبات الصحافية جريدة القطر المصرى المرفوعة على صاحبها الدعوى اليوم .

وقد نص القانون على معاقبة من يتصدى لنشر مثل هذه الحوادث لأنه يعتبر أن النشر نفسه هو الجريمة غير ناظر إلى الأركان المكونة للجريمة والسبب في ذلك جلى واضح لأن الضرر قد أتى من النشر والأحوال التي يجب فيها معاقبة الناشر قد نص عنها القانون في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ .

ولكن توجد أحوال أخرى هي في نفسها مما تستوجب العقوبة عندما ينص القانون على اعتبارها جرائم وها هو القانون لم ينص منها الا في مواد تشديد العقوبة (المواد ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١) ، وهذه المواد كلها ليست من الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بل هي مما نص عليه القانون في مواد القذف والسب ومن ذلك يثبت أن الشارع لم ينص الا على معاقبة الفاعل لتلك الجرائم وذلك يؤخذ صريحاً من نفس القانون حيث قال : كل من ومعنى ذلك أن نفس القاذف أو الساب أو الطاعن هو الذي يعاقب لا غيره .

ومن الواجب ان لا نخطيء في فهم معانى مواد الجحج والجنابات التي تقع بواسطة الصحافة بمصر ولا يجب الرجوع في تفسيرها إلى قانون العقوبات الفرنساوى ولا إلى أقوال المشرعين منهم فيها . ذلك لأن قانون الصحافة الفرنساوى يقدر مسئولية فاعلى الجريمة حسب الاحكام التي ألغاهها قانون العقوبات المصرى الجديد والتي كانت تنص عليها المادة ١٤٧ الآنفه الذكر . وبالجمله فانه لا يعد قاذفاً أو ساباً حتى يستوجب العقاب الا من صدر منه ذلك القذف أو السب ولا تقع المسئولية الا على الناشر لا على الناقل : ان القانون لا يعاقب على هذه الجرائم الخاصة الا متى كانت صادرة من نفس الناشر الذى ابتدعها من بنات أفكاره . فعلى أى مستند تستند النيابة لتجريمنا إذا كانت ما اعتبرته جريمة قد تم نشره في إحدى الجرائد المنتشرة بمصر : أيمن أن يقال ان الفاعل لذلك الفعل الجنائى أراد أن يدعونا إلى نشر ما نشره هو في جريدته ؟ ألم تتم الجريمة بنشره ما نشر في مبدأ الأمر ؟ أليس توقيع العقوبة وتطبيق المادة

٢٩ علينا مخالفاً للقانون وللضمير ؟ أو تلك المادة لا تعاقب الا على فعل لم يكن من قبل مقترفاً ولم يكن تاماً وهو فى نظر القانون جريمة .

ان المشرعين فى فرنسا يعتبرون اظهار الجرائم سبباً للتبرئة وذلك فى مواد القذف ، فبأى حق يسأل الإنسان عن عمل لم يكن هو مقترفه ولم يكن هو الناشر بل كل ما عمله هو نقله الأمر الذى لا يستوجب العقاب كما قدمنا ولم نقصد بنقله الا انتقاده وتبين أوجه خطأ الناشر وان غاية ما يمكن مؤاخذتنا عليه ووقوعنا تحت المسؤولية هو وجود شىء فى ذلك الانتقاد مما يقع تحت طائلة العقاب وبخلاف ذلك يكون رفع القضية علينا مما ينافى العدالة كل من يفسر القانون على غير ذلك يكون قد أخطأ أن من الأمثال القانونية ان القانون شديدة ولكن هكذا القانون وأذن فلا يجب أن يكون ذلك القانون شديداً فى المعاقبة ولا يكون شديداً فى التجزى وراء معرفة الجرائم والمجرمين .

ان الكل أمام القانون سواء وكل من يطلب تطبيقه يجب أن يعمل طبقاً لنصوصه وأن يكونوا أول الخاضعين له .

(الحكم الابتدائى)

(فى قضية القطر المصرى باسم الجناب الافخم عباس حلمى باشا خديوى مصر)
(محكمة السيدة زينب الجزئية)

بجلسة الجنب المنعقدة علنا بسرأى المحكمة فى يوم الخميس ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ (٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٢٧) .

تحت رئاسة حضرة على ماهر أفندى القاضى . وحضور حضرة محمود زكى أفندى وكيل النيابة . وأحمد فوزى أفندى الكاتب .

صدر الحكم الآتى :

فى قضية النيابة العمومية نمرة ٥ - يناير سنة ١٩٠٩ الواردة بالجدول نمرة ٣٤ سنة ١٩٠٩ .

(ضد)

أحمد أفندى حلمى عمره ٣٣ سنة صاحب جريدة القطر المصرى ومقيم بمصر .

اتهمت النيابة العمومية أحمد أفندى حلمى فى صحيفة أعلنت فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ بما يأتى :

« تجارته بالتداول على مسند الخديوية المصرية والظعن فى نظام حقوق الوراثة فيها وفى حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية والعب فى حق ذات ولى الأمر وذلك بنشره فى جريدته (القطر المصرى) بالعدد ٣٧ الصادر فى ٨ يناير سنة ١٩٠٩ مقالة تحت عنوان (مضر للمصريين) يقول بنقلها عن جريدة العدل التركية العربية التى تطبع فى الاستانة ونشره فى العدد ٣٨ الصادرة فى ١٥ يناير سنة ١٩٠٩ مقالاً تحت عنوان (يا ولادة الإسلام وعلماء الأنام فى دار السلام) و (أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأمير المصريين عباس بن توفيق) و (يد الجنب العالى) و (أملاك الجنب العالى) و (مهمة شكرى باشا) .

وفى الجلسة قالت النيابة أنها تتهم أحمد أفندى حلمى بالتهم الأربعة التى بينها فى هذا الاعلان ولكن بالنسبة لما نشره فى مقالته (مضر للمصريين) فقط أما باقى المقالات التى ذكرت فى ورقة الاعلان فانها تتخذها من الأدلة على سوء قصد المتهم ثم شرحت التهم بحسب ما ورد فى محضر الجلسة وفى المذكرة المقدمة منها وطلبت عقاب المتهم بالمواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢ عقوبات .

والمحاميان عن المتهم طلبا براءته للأسباب المبينة فى محضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة منهما أيضاً .

(المحكمة)

بعد سماع طلبات النيابة ودفاع المتهم والاطلاع على الأوراق من حيث ان لكل تهمة من هذه الأربعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية ثلاثة أركان :

الركن الأول : التطاول أو الطعن أو العيب .

الركن الثانى : وقوع ذلك بأحدى الطرق المبينة فى القانون .

الركن الثالث : توفر القصد الجنائى فيه .

وحيث أن هذه التهم لا تختلف عن بعضها الا فى الركن الأول فترى المحكمة لزوم بيانه فى كل تهمة على حدتها وبعد ذلك يكون البحث فى الركنين الأخيرين عاما أى شاملاً للهمم الأربعة لأنها نشرت فى مقالة واحدة بمعرفة المتهم وحده .

الركن الأول : فى التهمة الأولى

التطاول على مسند الخديوية المصرية . ج

حيث (ان مسند الخديوية المصرية) هو شكل الحكومة فى مصر بنظامها المعروف من جهة كونها خديوية أى أمانة ممتازة ذات استقلال داخلى فالتطاول عليه يكون بنقد هذا النظام .

وحيث أنه جاء فى مقالة (مصر للمصريين) ما نصه :

(إذا كان ما تبذل الأمة لهم « أى لعائلة محمد على » هو لحصولها بواسطة حروبهم الدموية على الامتيازات الداخلية من الدولة فان المصريين يتنازلون عنها للدولة إذ لولا تلك الخيانات لحصلت تحت حكم الدولة على دستور يتمتع به من الشعوب العثمانية من أهم أقل من المصريين علماً) .

وحيث أن هذا القول صريح فى ارادة جعل مصر ولاية عثمانية بالتنازل عما نالته من الامتيازات الداخلية التى لا تعتبر حكومتها خديوية الا بها وإذا فهو تطاول على مسند الخديوية بالمعنى القانونى الذى سبق ذكره .

(فى التهمة الثانية) الطعن فى نظام حقوق الوراثة

حيث أن الطعن فى نظام حقوق الوراثة فى الخديوية المصرية يكون أما بانكار حق الامارة على الجالس على عرشها وأما بانكار هذا الحق على العائلة الحاكمة كلها .

وحيث أنه ورد فى مقالة (مصر للمصريين) من هذا القيل ما نصه :

(فإذا عرف المصرى مما تقدم أن شقاءه وبلاءه كان السبب فيهما عائلة محمد على يجب عليه وينبغى له أن يتخلص منها لأن أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه وأرأف به .. إلى أن قال فينبغى للأمة أن تعلم أيضاً أنها لا حاجة لها به « أى بسمو الأمية » وترسل الوفود إلى الممالك الموقعة على معاهدة لوندرة لاختبارها بأنها غير راضية بأن يحكمها واحد غير مصرى الجنس) .

وحيث أن هذه العبارة دعوى للأمة إلى انتزاع الملك من الحضرة الخديوية وعائلتها لجعله فى عائلة أخرى فهى طعن ظاهر فى حقوق الوراثة .

(فى التهمة الثالثة) الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها .

حيث أن حقوق الحضرة الخديوية منها ما هو مدون فى الفرامانات الشاهانية . ومنها ما هو من مستلزمات العرش الخديوى كالمرتب المخصص لصاحب هذا العرش وأما سطوتها فالمراد نفوذها وإذا فكل تعريض بشئ من ذلك يعتبر طعناً على حقوق الحضرة الخديوية وسطوتها .

وحيث أنه فضلاً عما جاء فى الجملة التى ذكرت تحت التهمة الثانية من الطعن فى حق الوراثة الذى هو رأس هذه الحقوق فقد جاء فى موضع آخر من تلك المقالة ما يأتى : (ثم بأى حق مشروع تأخذ عائلة محمد على من الخزينة

المصرية ثلاثمائة وخمسين ألف ليرة سنوياً وأى شر دفعوه عنها أم أى خير جلبوه لها حتى يكال لهم المال جزافاً) .

ثم جاء فى موضع آخر ما نصه :

(فقبوا كل متشرد لا يعرف أحد مسقط رأسه وهلا ملقط جسمه وسلموهم الوظائف واستعانوا بهم على بقاء المصرى فى حالات الجهل .. وسلبوا الضياع التى وقفها أهل الخير .. وأنفقوها على شهواتهم ...) .

وحيث أن فى هاتين الجملتين ما فيهما من الطعن فى حقوق الحضرة الخديوية ومن القدح وما يحط من نفوذها وسطوتها .

(فى التهمة الرابعة) الطعن فى حق ذات ولى الأمر

حيث أنه لا يمكن وضع تعريف جامع لما هو العيب فى حق ذات الأمر ولكن العلماء متفقون على أن مدلول هذا اللفظ عام يصدق على كل أمر يؤذى الكرامة أو يمس بالاحترام الواجب لصاحب التاج سواء وقع تصريحاً أو تلميحاً وسواء كان راجعاً إلى حالته الشخصية وإلى حياته العمومية .

وحيث أنه ينطوى تحت ذلك ما ورد فى مقالة (مصر للمصريين) مثل :

« رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم للبلاد سديد
فلما توليتم طغيتم وهكذا إذا أصبح القولى (وهو عميد) »

ومثل (وقد اقتضى أثر محمد على فى قبح فعله وسوء سيرته أولاده وأحفاده من بعده) ومثل (وليظل المصريون خدماً لصبيانهم وأرقاء لنسوانهم) إلى ذلك من المطاعن الموجهة لذات ولى الأمر تلميحاً بأقوال بدئية تأبأها الآداب الإنسانية .

وحيث أن ما ذهب إليه المتهم في دفاعه من أن المراد (بولى الأمر) هو جلالة السلطان وحده منقوض (أولاً) لأن هذه الصفة أطلقت في عرف هذه البلاد على حاكمها الشرعى وهو سمو الأمير ولا شك في أن الشارع قد جرى على هذا العرف و (ثانياً) لأنه إذا صرفت هذه الصفة إلى جلالة السلطان وحده فلن يوجد في القانون نص يعاقب من يعيب في حق الحضرة الخديوية وهذا أمر غير مقبول خصوصاً إذا لوحظ أن المادة ١٥٨ تعاقب من يعيب في حق أحد أعضاء العائلة الخديوية و (ثالثاً) لأن العيب في حق جلالة السلطان داخل عقابه في المادة ١٥٧ عقوبات لأن حكومة جلالته في نظر الشارع المصرى وقت وضع قانون داخلى تعتبر أجنبية عن حكومة مصر بصفتها ذات استقلال داخلى وهذا الاعتبار لا يمس السيادة العليا التى للدولة العثمانية على مصر بوجه من الوجوه .

على أنه لو كان فى هذا الأمر محل للالتباس فلا شيء يمنع من اطلاق صفة (ولى الأمر) فى المادة ١٥٦ على جلالة السلطان على سمو الخديوى معاً .

(الركن الثانى فى التهم الأربعة) وقوع الطعن باحدى الطرق المبينة فى القانون

حيث أن قانون العقوبات قد بين فى المادتين ١٤٨ ، ١٥٠ الطرق التى تقع بها هذه الجرائم فذكر منها المطبوعات التى تباع فعلاً أو التى تعرض للبيع وحيث أن مقالة (مصر للمصريين) قد طبعت فى جريدة القطر المصرى بالعدد ٣٧ ثم عرضت للتوزيع وللبيع فى المحلات العمومية من يوم ٨ يناير ١٩٠٩ وإذا فتكون هذه الجرائم قد وقعت طبقاً لأحدى الطرق التى عينها القانون .

وحيث أن المتهم يدفع هنا بأن طبع مقالة (العدل) ونشرها لا يكفىان لتوفر المسئولية الجنائية ما دام لم يكن هو منشئ المقالة المذكورة والا عد هذا قضاء على حرية الصحافة بمنعها عن نقل ما تشاء لفائدة قرائها .

وحيث أن هذا الدفاع يقتضى تحديد معنى حرية الصحافة وتعيين الأعمال التى وقعت من المتهم وبيان وجه مسئوليته عنها .

وحيث أنه وان كانت حرية تبادل الأفكار والآراء على العموم فالحرية الشخصية بأوسع معانيها هى أهم حق طبيعى للإنسان غير أنها ليست مطلقة بل هى مقيدة دائماً بواجب اجتماعى يعادلها فى الأهمية . هذا الواجب هو وقوف كل إنسان فيها عند الحد الذى يضمن لغيره حريته ومن تعدى هذا الحد فهو مسئول .

وحيث أنه لا شك فى أن ما أسند إلى المتهم هو خروج عن الدائرة التى تضمن له القوانين العمل والقول فيها واعتداء على حرية تكفلها القوانين لغيره وبعبارة أخرى هو أثم يعاقب عليه القانون والصحافة من اسمى وظائفها الانتصار للحق والعدل والقانون .

وحيث ان قول المتهم بأن اقتصاده على النشر من غير أن يكون هو المنشئ لما نشره يخليه من المسؤولية الجنائية هو قول لا يعبأ به ما دام القانون لم ينص على هذا الشرط بل ما دامت طبيعة هذه الجرائم لا تقتضيه إذ من البديهي أن نشر الطعن ماس بالكرامة على كل حال أى سواء كان الناشر هو المنشئ له أم لا .

على أن قصد الشارع هذا ظاهر من المذكرات التى حصلت بمجلس التشريع الفرنساوى حينما وضعت القوانين المستمدة منها المادتين ١٥٠ و ١٥٦ من قانون العقوبات المصرى .

وحيث أن من جهة أخرى فان نشر الطعن والتناول والعيب لا يخرج عن كونه فعلاً مكوناً ومتعمداً بهذه الجرائم وبناء على ذلك فالناشر يعتبر فاعلاً أصلياً طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات ويجب التنويه فى هذا المقام الا ان النشر والنقل سواء من جهة وجوب العقاب فى نظر علماء ولا فرق بينهما الا فى تقدير العقوبة .

وحيث فوق كل ما تقدم أن المتهم لم يقتصر على طبع مقالة (مصر للمصريين) ونشرها في هذه البلاد بل وافق على بعض ما جاء فيها تصريحاً بألفاظ جارحة إذ قال في تعليقاته عليها ما نصه :

« ولكن الذى يمكن لنا الموافقة عليه انه إذا كان بعض الولاة من عائلة محمد على قد عمل ما فى طاقته لتقدمها فان البقية لم يعملوا ولكن هل تأخرهم عن العمل مقصود منهم لتأخير المصريين عن التقدم أو عجز منهم وقصور اللهم ان كانت الأولى فنحن أول من يمتعض ويستمطر كل صنوف السخط والحرب وان كان الثانية فالعيب على من أقرروا العاجزين المقصرين ولم يناقشوهم الحساب » .

وحيث أن المتهم تظاهر بعد ذلك بأنه لم يستصوب بعض ما ورد فى المقالة وأخذ يرد عليه لكنه اختار الرد ما يعزز أغلب ما جاء فيها فصادق عليها ضمناً ولا شك انه فى مثل هذا الحال يكون المتهم قد تطاول بترتيب وطعن بتدبير .

(الركن الثالث فى التهم الأربعة أيضاً) القصد الجنائى

حيث ان القصد الجنائى هنا مفروض أى أنه متوفر بثبوت ارتكاب المتهم للأفعال المادية المكونة للجرائم المسندة إليه وذلك لأنه لا يمكن أن تكون ارادة المتهم قد توجهت إلى نشر مقالة (مصر للمصريين) فى جريدته وهو يجهل المقصود منها لأن ألفاظها ظاهرة ومعانيها صريحة واضحة .

وحيث أن المحكمة ترى فوق ذلك أنه لا يجوز للمتهم فى هذه الدعوى ان يتصل من هذا القصد المفروض ، فيدفع بسلامة نيته لأن محل هذا الدفع ان يكون الفعل المسند له مخالفاً للقانون الوضعى فقط .

أما وهو مخالف للقانون الطبيعى ولمبادئ الآداب العامة فلا يتصور كيف يمكن للمتهم أن يتبرأ من طبيعته .

وحيث أن سوء قصد المتهم ظاهر مع ذلك فيما كتبه عن الحضرة الخديوية في نفس العدد الذى نشرت فيه مقالة (مصر للمصريين) أو فيما تقدمه وتلاه من الأعداد الأخرى كمقالة « أملاك الجنب العالى » و « يا ولاة الإسلام » وغيرهما وهذا يفيد ان المتهم قد ارتكب الأفعال المسندة إليه بروية تامة وقصد مستمر سابق ومقترون ولاحق بهذه الأفعال .

وحيث أن ما يذهب إليه المتهم من أنه لا يجوز الاستدلال على سوء قصده بمقالات غير التى يحاكم عليها ولو كان من انشائه هو مذهب غير صحيح قانوناً وخصوصاً فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف إذ لكل صاحب صحيفة مبدأ معلوم يرمى إليه فى كل ما يكتبه .

وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون التهم الموجهة إلى المتهم ثابتة كلها عليه وعقابه ينطبق على المواد ١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ عقوبات .

وحيث أن الأفعال المسندة إلى المتهم منها ما هو مكون لجرائم متعددة ومنها ما هو مرتبط بغيره ارتباطاً لا يقبل التجزئة فضلاً عن كونها كلها وقعت لغرض واحد فيجب إذاً اعتبار هذه الأفعال جريمة واحدة والحكم فيها على المتهم بالعقوبة المقررة لاشد الجرائم عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

وحيث أن المحكمة ترى استعمال الرأفة فى توقيع العقوبة على المتهم بالنظر لما تبينته من درجة تريته التى لا يجوز عدلاً أن يكون مسئولاً الا بقدرها .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بحبس المتهم عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المصرى) مدة ستة شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ من الجريدة المذكورة وأعفت المحكوم عليه من المصاريف وجعلت الكفالة لايقاف التنفيذ ألف قرش أ . هـ .

(القضية الأولى فى ثانى درجة)
حكم الاستئناف فى قضية القطر المصرى
باسم الجنا ب الخديوى المعظم عباس حلمى باشا
محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنب الاستئنافية المنعقدة علناً بسرأى المحكمة فى يوم الخميس ٢٩
ابريل سنة ١٩٠٩ (٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٧) .

تحت رئاسة حضرة محمود باشا بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات
المستر كلابكوت ومتولى غنيم أفندى القاضيين ومحمود فخرى بك وكيل النيابة
ومحمود طلعت حرب أفندى كاتب الجلسة .

(صدر الحكم الآتى)

فى قضية النيابة نمرة ١٣٢٥ الواردة بجدول المحكمة نمرة ١٣٧٨
سنة ١٩٠٩ .

ضد

أحمد أفندى حلمى صفته صاحب جريدة (القطر المصرى) مولود بمصر
وساكن بها وعمره ٣٣ سنة .

بعد سماع تقرير التخليص الذى تلاه حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة
والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم في أول الأمر بأربع تهمة وردت في مقالة نشرها في جريدته بالعدد ٣٧ الصادر في ٨ يناير ١٩٠٩ تحت عنوان (مصر للمصريين) نقلاً عن جريدة «العدل» التي تطبع في الاستانة باللغتين التركية والعربية وقد تضمنت هذه المقالة الطعن على الحضرة الخديوية ودعوة الأمة إلى الخروج عن طاعتها والسعى في انتزاع الملك من عائلتها وكذا الطعن على مسند الخديوية وفي ذاتها .

وتلك التهمة هي : أولاً - التطاول على مسند الخديوية المصرية - ثانياً - الطعن في نظام حقوق الوراثة فيها - ثالثاً - الطعن في حقوق الحضرة الخديوية - رابعاً - العيب في حق ذات ولي الأمر .

وفي الجلسة الابتدائية تنازلت عن التهمة الخاصة بالطعن في نظام حقوق الوراثة ثم طلبت عقاب المتهم بالمواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات .

ومحكمة السيدة رأت ان هذه التهمة جميعها ثابتة ولكنها اعتبرت جريمة واحدة وحكمت حضورياً في ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ بحبس المتهم عشرة شهور حبساً بسيطاً وأمرت بتعطيل جريدته (القطر المصري) ستة شهور وبإعدام كل ما ضبط وما يضبط من العدد ٣٧ منها وأعفت المتهم من المصاريف :

المحكوم عليه . استأنف في الميعاد . والمحاميان عنه طلبا البراءة .

والنيابة استأنفت أيضاً في الميعاد وجعلت طلباتها في الجلسة الاستئنافية قاصرة كذلك على ثلاث تهمة وهي : أولاً - الطعن على مسند الخديوية المصرية - ثانياً - الطعن في حقوق الحضرة الخديوية - ثالثاً - العيب في حق ذات ولي الأمر بأقبح ألفاظ الهجوم والسباب - وطلبت التشديد بالنسبة لعقوبة الحبس مع تطبيق المواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات

والتأييد ، أولاً - بالنسبة لايقاف الجريدة ستة أشهر لان هذه المدة هى نهاية هذه العقوبة فى هذه المرة - ثانياً - بالنسبة لاعداد العدد ٣٧ واركتكت فى شرح التهمة على ما جاء فى تلك المقالة واتخذت باقى المقالات التى تقدمتها والتى تلتها فى الاعداد الأخرى من أعظم الأدلة على سوء قصد المتهم .

(أسباب الحكم)

حيث ان الاستئنافين تقدما فى الميعاد .

وحين أن الجنب الخديوى هو بلا نزاع ولى الأمر هنا كما أن الجنب السلطانى هو ولى الأمر هنا وهناك .

وحيث أنه بالنسبة لحرية الصحافة التى تكلمت عنها المحكمة الأولى فى حكمها فهذه المحكمة توافقها على ما ذكرته بخصوصها وتزيد عليه بأنه ما من أحد ينكر أن الصحافة الصادقة هى التى عليها مدار السعادة والرفاهية ونشر الفضائل والكمالات الإنسانية ورفع اعلام الحضارة والمدنية وهى التى تنهض بالبلاد إلى أوج العز والفخار وترقى بها فى مراقى التقدم والعمران ولكن على شرط أن لا تستعمل الحرية الممنوحة لها من الحكومة أو من الأمة الا فيما يجلب المنفعة ويدراً المضرة وأن لا تخرج فيما تنشره عن حد الآداب المرعية وأن لا تتعدى فيما تكتبه دائرة القوانين الطبيعية والوضعية التى جعلت لكل شىء حداً فى هذا العالم يجب أن يقف الإنسان عنده .

وحيث أن من أول واجبات هذه الصحافة تتعلق بالعرش الخديوى وحث الناس السكينة والسلام والعمل لما فيه حفظ الأمن والنظام وبذل النصح والارشاد وبث روح الألفة والمجبة بين جميع سكان البلاد والروضخ إلى الحق وعدم الاقتصار على ذكر السيئات دون الحسنات . وإذا بدا لها ما يوجب الانتقاد فليكن رائدها الحكمة فى نقد الأقوال والأعمال مع التعقل والرزانة والاعتدال ولكن من غير أن تتعرض مطلقاً للشخصيات .

وحيث أن من أهم واجبات الجرائد على العموم المحافظة على حقوق الحاكم والمحكوم وحض الناس كباراً وصغاراً شيوياً وفتياناً على التفرغ لأعمالهم والانقطاع لاشغالهم حتى يصلوا فى الحياة العمومية إلى ما يؤهلهم لخدمة البلاد بالصدق والاخلاص الذى ينتظر من أمثالهم .

وبناء عليه - كل من يتعدى على السلطة الشرعية أو ينفر الناس من العائلة الخديوية أو يحرضهم على الفتنة ويدعوهم إلى الخروج عن طاعة الحكومة أو يطعن على الغير تصريحاً أو تلميحاً أو يعيث بالنظام أو يكدر صفو الراحة ويخل بالأمن وتثبت عليه التهمة قانوناً فالقضاء لا يرحمه ولا يلوم من بعد ذلك إلا نفسه .

وحيث أن المطاعن التى نشرها المتهم فى جريدته مهينة مؤلمة للغاية ومكتوبة بعبارة جارحة بذيئة خارجة عن حد اللياقة والأدب وما كان أغناه عن نشرها للرد عليها كما يقول لأن جريدة (العدل) التى نقل المقالة عنها أنما تنشر فى الاستانة لا فى مصر وقل من يقرأها فى هذه الديار ، ان لم نقل أنها غير معروفة هنا بالمرّة فلم يكن ثمة باعث قوى لهذا الرد .

وحيث أنه لو كان المتهم سليم النية حسن القصد واراد ان يرد على هذه المقالة دفاعاً عن البيت الخديوى كما يزعم لما نشرها كلها بل كان يشير إليها إشارة خفيفة دون أن يذكر كلمة واحدة منها ثم يتصدى لتفنيدها بعبارة لا تترك أثراً سلباً فى الأذهان أو كان على الأقل يتحاشى نشرها فى يوم ٨ يناير الذى هو يوم تذكّار عيد الجلوس الخديوى كما يقضى به واجب الأدب والذوق السليم فأين أذن الولاء الذى يدعيه بل أين هو ذلك الاخلاص الذى يقول انه متفان فيه .

وحيث ان تعمد المتهم لنشر المقالة المذكورة فى يوم عيد الجلوس الخديوى نقلاً عن جريدة لا يقرأها أحد فى هذه البلاد ونشرها من أولها لآخرها على أهل مصر مع ما فيها من المطاعن القبيحة التى يمجها الذوق وتشمئز منها النفس ويفر منها الطبع وموافقه على بعضها فى تعليقاته التى نشرها عنها فى العدد ٣٨ من

جريدته كل ذلك من أقطع الأدلة على سوء قصده الذى ظهر الآن وبان بأجله بيان وأوضح برهان وعلى الغاية التى كان يرمى إليها من النشر .

وحيث ان نشر المتهم للمقالة فى جريدته نقلاً عن جريدة أخرى ولو بلا شرح ولا تعليق من عندياته وحتى من غير ان يصادق عليها بعضها أو كلها لا يخله أبداً من المسئولية الجنائية لأن مجرد نشر الطعن نقلاً عن الغير وإطلاع الناس عليه حاط بالقدر ماس بالكرامة مستوجب للعقوبة كما ذهبت إلى ذلك بحق محكمة أول درجة .

وحيث أن هذه المحكمة توافق محكمة السيدة على باقى أسباب الحكم المستأنف وتجعلها من ضمن أسبابها ما عدا ما يتعلق منها بتهمة الطعن فى نظام حقوق الوراثة لتنازل النيابة عنها .

وحيث أن مدة الحبس المحكوم بها قليلة فى جنب الطعن الفاحش الذى نشره المتهم للعموم فى جريدته موجهة لاعلى مقام يجب أن تصان كرامته ويجب أن يعطى حقه من التأديب والاحتشام .

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد (١٥٠ و ١٥٦ و ١٤٨ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٣٢) عقوبات حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً . أولاً - بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة البدنية وحبس المتهم سنة مع الشغل . ثانياً - بالغائه فيما يتعلق بالأسباب الخاصة بتهمة الطعن فى نظام الوراثة . ثالثاً - بتأييده فيما عدا ذلك . وعفت المحكوم عليه من المصاريف .

وقائع محاكمة عبد العزيز جاویش فی قضیة دیوان (وطنیتی)

عقدت محكمة الجنایات جلستها اليوم فی الساعة الثامنة والدقیقة ٥٠ صباحاً للفصل فی قضیة النيابة العمومية المختصة بديوان وطنیتی وهی . مؤلفة من حضرة عزتلو ، و محمد مجدى بك رئيساً ومن زميله على ذو الفقار بك والمستر سودان عضوين وجلس فی كرسى النيابة العمومية حضرة عزتلو محمد توفیق نسیم بك أحد رؤساء النيابة فی محكمة الاستئناف العليا بدلاً من حضرة عزتلو على توفیق بك رئيس نيابة محكمة مصر الذى ألم بصحته انحراف خفيف منعه من المرافقة فی هذه الدعوى ورأينا قاعة الجلسة مزدحمة بالمحامين ومندوبى الصحف وجمهور غفير من المتفرجين والمتهمين الثلاثة الحاضرين الحاضرين قعوداً فی مجلسهم وهم الشيخ عبدالعزيز جاویش والشيخ محمد حسن القزوينى والياس دياب افندى وكذلك رأينا خارج القاعة جمهوراً غفيراً آخر من المتفرجين لم يجد له موضعاً فی داخلها .

وبعد فتح الجلسة أعلن الرئيس انه لم يضع نظاماً استثنائياً للمحاكمة وابقى حضورها عمومياً مباحاً مؤملاً ان يحافظ الحاضرون أنفسهم على النظام ويلزموا السكينة ثم تلا كاتب الجلسة ورقة الاتهام وقد نشرناها برمتها فی جينها وسئل المتهمون الثلاثة عن التهم المعزوة اليهم فانكروها وعن اسمائهم وصناعتهم الى آخر ما هو معروف من هذا القبيل ثم قسم المحامون دفاعهم عن المتهمين وبعد ذلك نهض حضرة عزتلو محمد توفیق نسیم بك رئيس النيابة العمومية فی محكمة الاستئناف العليا فلقى مرافعته التالية بما اشتهر عنه من طلاقة اللسان وفصاحة البيان وهذه صورتها .

مرافعة النيابة

تطلب النيابة العمومية معاقبة المتهم الأول بالمواد ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ من قانون العقوبات لوضعه وطبعه كتاب « وطنيتي » ولما كان فعل المهمين الآخرين يحتمل أن يوصف بفعل أصلي أو باشتراك فتطلب معاقبتهم بالمواد المذكورة وبالمادة ٣١ فقرة ثانية و ٤٠ فقرة ثالثة من قانون العقوبات مع مراعاة تطبيق المادة ١٥٤ عقوبات في حالة ما إذا اعتبر المتهم الثاني مرتكباً لجريمة تمجيد الجرائم .

وفي حالة اعتبار المتهم الثاني فاعلاً أو شريكاً مع الأول يلاحظ أنه سبق الحكم عليه لارتكابه بواسطة طرق النشر المنصوص عنها في المادة ١٤٨ جريمة قذف واهانة الموظفين وقد ضمنت جريمة الاهانة الى جريمة القذف أخذاً بإشدهما .

والى لمحدثكم بأمر هذا الكتاب قام رجل من اسراء الخيالات الذين ينظرون بغير روية ويحكمون بغير عقل وأخذ لنفسه حظها من لذة استباحة الجرائم وتعظيم الجناة ومن سوء التهجم على اسمى مقام في البلاد والتجريم على هيئة الحكومة والمحاكم بما أودعه في كتابه الذي طبعه ونشره .

وأصبحت تتداوله الأيدي وتقرأه الألسن وتتناقله العامة . وأكثر الناس عامة .

وضع هذا الشاعر المفتون ذلك الكتاب ووسمه بوطنييتي فلا حيا الله وطنية تجعل آلة للحض على اجترار السيآت وبث التعاليم التي تفسد القلوب وتذيق الناس بعضهم بأس بعض - بل لا بارك الله في وطنية تلبس كما يلبس الثوب مقلوباً فتؤلم النفوس وتفتن الخواطر .

أنا لا أطيل عليكم البحث في كل ما نظم أو كتب في هذا الكتاب من الأمور والوجوه الجنائية بل الفت نظركم إلى ما ورد في صفحة ٣٤ تحت عنوان « وطني ينجي ربه .. وطيف الوطنية » آية الاخلاص والى ما جاء في الصفحة الخامسة نثراً وهذه صورته .

فمن حيث لا نصرون مبادئ الحزب الوطنى نصرأ ولا طلعن فى دياجى الخطوب من حياتى فجزأ ولا جودة بالنفس يوم تدعو البلاد للأمة حرأ بل لا غيرن ما استطعت وجه التاريخ الحديث فى مصر تغيرأ تخر له جابرة الظالمين سجدأ يكون خشية وفرقا ويرفع الوطن المقتدى رأسه مهللاً مكبرأ منصورأ ان شاء الله»

فالعبرة واضحة وما الانتقام والخصام والحمام واهراق الدماء واغتيال الآجال وتغيير وجه التاريخ الحديث فى مصر تغيرأ ييكى منه الظالمون خشية وفرقا لا تحريض على القتل بين الناس .

وغرض الشاعر فى هذه الأبيات غاية فى التجلى والظهور بقطع النظر عن نشيده الوطنى والأغاني الحماسية الأخرى - وليس بعد هذا القول المنظوم والمنشور بعد ما ورده بشأن دنجرا والوردانى القاتلين وتمجيده فعلهما من دليل على الاغراء على القتل بين الناس .

وهى جريمة معاقب عليها بالمادة ٤٩ من قانون العقوبات .

ثم انتقل بكم إلى ماورد فى صحيفتى ٥٥ ، ٥٦ تحت عنوان «الى سمو الأمير والوزارة والأمة»

وليس انطق بالسفة من هذه الأبيات التى تدل على جرأة غورت بالقائل للتعريض بقدر من تكتفه مهابة الاجلال والتعظيم والى ما فى صفحة ٧٣ بعنوان «إلى وزراء مصر وإلى ما فى صحيفتى ٦٣ ، ٦٤ بشأن اهانة ناظر الحقاينة» وصحيفة ٦٨ بشأن الحكم على المتهم والى ما فى صحف ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ تحت عنوان الى دنجرا قبل الاعدام» وتحت عنوان اليه بعد الاعدام والى ما بين قبول النقض ورفضه»

وصحيفة ٧٢ تحت عنوان «الوسام بعد السجن» وصحفتى ٩٦ ، ٩٧ تحت عنوان «الحادث الخطير» وصحفتى ١١ ، ١٢ تحت عنوان «يوم القضاء»

قال ومازال بين مهاب هذه الأهواء بمدح الاثم ويعظم الاثم يدفن الحسن

ويعلم السيئة يشيع الفوضى وينسر الباطل مما كانت تدعوه اليه نزوات نفسه وخواطر قلبه الأثيم الجرائم التي تحن بصدد الكلام عليها حاملة بظهور كتاب وطنيتي فجسم الجنبانة فيها أنما هو ذلك الكتاب بمحتوياته ومشتملا به بتأليف هذ الكتاب من منظومات وقصائد أكثرها فيما يسمونه بالحركة الوطنية الحاضرة ومن مقدمات بينها وبين هذه القصائد من العلاقة والرابطة مالا يخامره ابهام ولا بداخله شك فهي اجزاء مرتبطة ببعضها ارتباطا قصد مقروور عليه وغرض مسبوق العزم اليه .

يدلکم على هذا الغرض وذلك القصد تلك المقدمات الثلاث وهي مقدمة اهداء الكتاب وفيها يقول الغاياتي انه كان بدمياط بين قوم يعبدون الاحكام كآلهة فلما أقام بالقاهرة وشربت نفسه مبادئ الحزب الوطنى بفضل قائدى زمام الحركة الحاضرة فريد بك والشيخ عبدالعزيز اللدين تعهدا شعوره فسمما وامداه فما ولم يكن منهما إلا كالبهر يطره السحاب وماله

فضل عليه لانه من مائه نظم ما نظم من هذه القصائد مشرفا عليها من سماء الحزب

ثم مقدمة فريد بك حيث يتكلم فيها على الشعر بانه يحض على القتال ويجب اقتحام الأخطار ويحمل على القتال ويجب اقتحام الأخطار ويحمل النفوس على المكارم ويعيب ما يقال من الشعر مدحا في الامراء والكبراء .

ثم مقدمة الشيخ عبدالعزيز وفيها يبين الأشعار التي تترك في النفس أثرا وتكون صادقة العبارة منهضة للهمم موقدة للعزائم .

فهذه المقدمات الثلاث متفقة فى المعنى وهى وما تضمن الكتاب من القصائد المطابقة لما ترمى اليه من الغرض المقصود اجزاء متواصلة تكون مجموعا واحداً هو كتاب « وطنيتي »

نعم ان من اجزاء هذا الكتاب أيضا بعض قصائد وردت فى باب المتفرقات كشفاء ولى العهد ورتاء المرحوم عاصم باشا ونحو ذلك مما لا يوجد مسؤولية

ولا يدعو إلى مؤاخذة لكن وجود هذه الاجزاء فى الكتاب لا يبرر عمل المتهمين بأن الاجزاء الاخرى .

يدلكم على ذلك ما ذكر فى مقدسات المتهمين بشأن هذا النوع من الشعر فالغاياتى يلوم نفسه فى مقدمة الكتاب على ما كان يقوله من هذه الأشعار ويعتذر بأنه كان بدمياط بعيداً عن الحزب نائياً عن مبادئه وأنه قد جاء بشيء منها فى كتابه ليكون مثالا رادعاً للشعراء حتى لا يطرقوا من الشعر لا ما كان فى خدمة الوطن وحب البلاد .

وفريد بك يقرع كل شاعر يقول الشعر مدحاً فى ملك أو كبير .

والشيخ ينحو نحوهما فى ذكر الشعر الذى يستفز الهمم وردود هذه الاجزاء التى يذمونها فى مقدماتهم اقطع فى تأكيد المسؤولية وأوضح فى بيان تماسك بقية اجزاء الكتاب من مقدمات وقصائد يدلكم على ذلك ان أغلب القصائد التى يستفاد منها المسؤولية الجنائية نشرت بجريدة اللواء كقصيدة دنجر وكقصيدة سمو الأمير والوزارة وكقصيدة إلى وزراء مصر كغيرها من القصائد الحماسية كقصيدة السين يضطرب والنيل ينتحب وآية لذكرى .

أليس فى نشر هذه القصائد من قبل فى جريدة اللواء التى كانت لسان حال الحزب الوطنى وفى تقريراتها والكتابة عليها فى مقدمات كتاب وطنيتى وذم غيرها من مشتملات الكتاب مما هو مبسوط فى ذيله اتفاق غريب يدل على ان المتهمين توافقوا وساروا فى وجهة واحدة لغرض مشترك وقصد شائع بينهم وهو ايفاد العزائم وانهاضها بمثل هذه الكتابات وتلك القصائد .

أليس فيما ذكره الشعب الذى كان لسان حال الحزب فى عدد ٢٥ ابريل ١٩١٠ ان كتاب وطنيتى لدى عزم الغاياتى على طبعه يشتمل على مقدمة الكتاب وكلمة الاهداء وكلمتين مأثورتين لفريد بك والشيخ عبدالعزيز وقصائد ومنظومات فى الحالة السياسية والحركة الوطنية وعلى ذيل ومتفرقات ما يؤيد ان المقدمة والقصائد انما هى اجزاء تكون مجموعاً واحداً هو كتاب وطنيتى

خلص من هذا البيان إن هذه المقدمات بورودها فى هذه الكتاب بهذا المعنى وذلك المبني هى جزء من اجزائه هى عنوان خاطر المتهمين وترجمة ضميرهم .

مالذى اثار هذه الأوصاف فى ذهن واضع الكتاب ؟ وما الذى اغواه حتى انشأ هذه الاضلولة ؟ أثارها فى خاطره التصاقه بالحزب الوطنى كما هو يعترف فى مقدمته وتعرفه بالرئيسين وما يتلقاه عنهما من التعاليم والارشادات .

يستفاد ذلك من أقواله فى كتابه . فهو يقول فى موضع انه كان ينظم من الشعر مالا يفيد البلاد ولا يبه العامة ولا يذكر الخاصة ويقول ان عذره فى ذلك انه كان بعيدا عن الحركة الوطنية لا يعرف عنها شيئا حيث كان بدمياط بين قوم كرام يكادون لا يذكرون الوطن والوطنية على الاطلاق ثم غادرهم ميمما القاهرة .

وهو يقول فى صحيفة ، انه يرفع (وطنيتى) بيد الاخلاص إلى امامى الوطنية وقائدى زمام الحركة الحاضرة رئيس الحزب الوطنى محمد بك فريد والشيخ عبدالعزيز جاويش يرفع لهما ويهديهما هذا الكتاب الذى هو عنوان شعور نفسه قد تعهداه فسمما وامداه .

فاذا ماأثنى عليهما فى كتابه ثناء تلميذ معترف بما لهما عليه من التربية وواجب الارشاد فى كلمتيهما وتقريظهما كان ثناؤهما ثناء استاذ مرب حكيم يريد ان يبلغ بتلميذه شأوا من الفضل فلا يزال به مشجعا مرغبا .

الغاياتى يقول ما هو ابلغ من هذا كله واقطع فى الادلال على ثمالؤهم واشتراكهم معه فى وضع هذا الكتاب بالذات حيث يقرر صراحة على اثر قوله انه تلميذهما وانهما مرشدها ومعلماه ان ذلك كان ايضا شأنى وشأنهما فى هذا الكتاب أى كان لهما فى وضعه تلميذا كما كان كلاهما له فى وضعه استاذاً ومرشداً .

أليس هذا اعتراف صريح بنماؤهم وتعاونهم على وضع الكتاب المذكور ؟

ليس أقوى في الاحتجاج من عبارة ذات الجنائي التي اطلع عليها المتهم كما سنيته بعد وسكن عنها سكوت المسلم بها المعترف بصحتها فانها هي التي تبين لكم الحقيقة وتذكر لكم حكاية الواقع من غير كذب ولا مداهاة . ولما يسأل الشيخ عبدالعزيز عن هذا الاعتراف الصريح بقول انه محض كذب افتراه الغاياتي لغرض في نفسه .

أينك وبينه عداوة تحمله على اسناد هذا الأمر اليك ، فيجيب كلا ولا علم لي بالسبب الذي دفعه الى هذا القول .

أليس هو الغاياتي المصحح بالعلم اخيراً ؟ أليس هو الكاتب تلك القصائد في اللواء قديماً ؟ أليس هو المهدي اليك كتابه حديثاً ؟ أليس هو امثلي عليك والمعترف باستاذيتك له في طول كتابه وعرضه ؟ فما هو ياترى الباعث الذي يحمل هذا الرجل على هذا الكذب الممقوت .

يقول الشيخ لا أدري وان اعتراف الغاياتي لا يسرى على .. صحيح ماتؤيده القرائن وتؤكدده وقائع الدعوى من أولها الى آخرها .

ثم يقول انه يجوز ان يكون قصد الافتخار واعطاء كتابه قيمة له باسناده إلى ما لهؤلاء الكاتبين يحسنون لا رباب الرزائل رذائلهم فيصورونها في نظرهم وفي نظر العامة فضائل مما يلبسونها من ثياب الوطنية وبما يقولونه في تمجيدها ثم اذا سئلوا عنها حوسبوا عليها ينكرونها ويدعون انهم لم يقرأوها وانها: سخافات وكليمات شويعر لا قيمة لها .

اذا كانت هذه حالة حملة الاقلام وأرباب الرأي والفكر فماذا يكون حال بقية الناس وسائر الطبقات ؟

هلا يوجد لأى هؤلاء الكاتبين قلوب واعية تمازجها روح الوطنية الصحيحة ؟ هلا لا يبلغون من التبصر بالعواقب حداً يقيهم شر الغوائل والمكاره حتى اصبحوا على حد قوله القاتل :

وفى كل يوم غارة مشعلة وفى كل عام غزوة ونزال
بالغ الغلاة وأغرقوا فلم يتعرفوا معنى حرية القول حتى حسب الشاعر المفتون
ان الحرية والوطنية هى أن يقول ما يشاء ولا يسمى .

ولذلك لم يخلص كتاب وطنيتى من المعاييب والمساوىء وانا ادعو كل من
لم يقتنع بهذه الحقيقة ان يطالعه ليتعرف هذا السخف بل تلك السخافات كما
وصفها المتهم الحاضر .

ادعو هذه الدعوة التى تخالف ما دعا إليه المتهم فى مقدمته فهو دعا الناس
لقراءته ليتعرفوا صدق عباراته وأنا أدعوهم ليتبينوا سخافة ذلك الكتاب الذى قال
المتهم عنه فى التحقيق لو كنت طالعه لمزقته وبعبارة أخرى لما كنت اقره .

ليس أهون يا حضرات القضاة من جلوس الكتاب وراء كلامهم فيطير بهم
خيالهم ويرسلون أقلامهم فيحملون على الرجال ويرمون البعض بالمروق والبعض
بالسوء وهم يظنون أنهم يحسنون عملاً .

ليس أسهل على من ليس لديه سوى جرأة القول الهرب من أن يعمل بكتاباته
على مجافاة هيئات الحكومة وتسفيه آرائها ويفتن الناس ويقول ذلك هو خدمة
المصلحة العامة باخلاص واستقلال .

وهنا نهت المحكمة النيابة لدعوتها الناس لقراءة هذا الكتاب وبالتالي لتسخين
الجريمة التى تطلب الحكم على المتهمين من أجلها فاستطرد رئيس النيابة كلامه
قائلاً : هذه القيمة قد حصل عليها بمقدمتك التى كتبها فيه وهى التى ان لم
تجعلك معه فاعلاً أصلياً فى وضع الكتاب لأنها جزء منه كما قدمنا فلا أقل من
أن تجعلك شريكاً له لأنك ساعدته على ترويح الكتاب ونشره بما كتبه عنه فى
مقدمتك ليكون له قيمة وشأن .

وبما يذهب الدفاع إلى ما لهج به بعض الجرائد أخيراً بشأن الخطاب المقول
بأن الغاياتى أرسله من الأستاذة لأحدى الجرائد بمصر وبه ينفى ما أسند فى
التحقيق إلى الشيخ وفريد بك وخلاصة ما فى الخطاب متعلقاً بهما هو أنهما لا

يعلمان بأسراره وغاياته وأنه استكتبهما مقدمتين حكيمتين بدون أن يعلمنا شيئاً من أمر الكتاب .

هذا الخطاب لم تتبين بعد صحة مصدره ولم يناقش الغاياتي بشأنه ولا بشأن موضوع الجرائم مناقشة قانونية تكون من ورائها بانه وجهد الحق من الباطل فهو خطاب لا قيمة له في نظر القضاء من جهة ويكذبه ما قام في الدعوى من الأدلة المبطللة لما تضمنه من جهة أخرى .

ومثل كاتبه لو صح انه الغاياتي وليس شخصاً آخر انما كمثل كل جان أبعد نفسه بالهرب عن طائلة العقاب فاراد أن يعيد أيضاً زملاءه في الائم وشركاءه في الجريمة عن تلك الطائلة بمزعم من المزاعم وادعاء من الدعاوى على أن مسؤولية الشيخ لم تكن مستفادة فقط مما قاله الغاياتي عنه في كتابه بل هي مستفادة أيضاً من القصائد ومن الوقائع ثبتت من قبل .

ما لهؤلاء الشعراء والكتاب يفسدون الأخلاق بما يقولون ويكتبون انتصاراً لأنفسهم بعنوان الوطنية والكتاب كما يعرفون هم من مجموع الأمة بمنزلة العقل المدبر والروح المفكر فصالح حالهم وكتابتهم مصلح لحالها وفسادها مفسد له .

حاصل جوابات الشيخ عبد العزيز انه لم يطلع على الكتاب ولم يعرف ما فيه وأنه كتب مقدمته مجاملة للغاياتي .

ودليله على عدم الاطلاع ان كتبت مقدمته وسلمها للغاياتي في شهر مايو قبيل أن يتم تأليف الكتاب وجمعه بدليل ما هو مذكور في آخر الكتاب (وأنهى تحريره في ٢٤ يونيو سنة ١٩١٠) وهذا الدليل مردود .

أولاً : ذكرت جريدة الشعب في ٥ أبريل سنة ١٩١٠ وهي التي كان يحرر فيها الشيخ ويصحح فيها الغاياتي كانت لسان حال الحزب ان الغاياتي عزم على طبع كتاب « وطنيتي » وانه يشتمل على منظومات نظمها في الحركة الوطنية الحاضرة وعلى مقدمة الأهداء كلمتين مأثورتين لفريد بك والشيخ عبد العزيز ومذيل بمفترقات شتى وان قيمة الاشتراك ثلاثة قروش .. وهذه واقعة لو ذكرت

فى أية جريدة غير جريدة الشعب لكانت مبطله لدليل المتهم إذ كيف يعلن عن العزم على طبع الكتاب فى ٢٥ أبريل سنة ١٩١٠ ، بل كيف يذكر فى الاعلان وصف الكتاب وانه مبتدأ بكذا ومختتم بكذا وفى وسطه كذا وان قيمة الاشتراك كذا ولا يكون تم جمعه أو حصل تأليفه ؟ بل كيف يذكر فى ذلك التاريخ ان الكتاب يشتمل على كلمتين للشيخ ولفريد بك ولا تكون مقدمة الشيخ قد كتبت وسلمت الا فى شهر مايو ؟

فكيف يكون انهى تأليفه بالمعنى الذى يريد فى ٢٤ يونيو وطبعه فى ٣ يونيو والمسافة بين التاريخين لا تسمح بالطبع لا سيما وقد قال صاحب المطبعة ان الطبع استغرق من ١٥ إلى ١٨ يوماً وان الغاياتى حضر له من أربعة أسابيع مضت .

وهنا أوضح المحقق للمتهم هذه الأوجه وكان جوابه انه ليس مسئولاً عما ينشر فى الشعب ولا العلم لأنه لم يكن رئيس التحرير - ما لنا ولرئاسة التحرير فانه لم يسأل عن موضوع ما ورد فى العلم وهو من قبيل الوقائع .

بالغ الشيخ الحرص على دعواه عدم الاطلاع ان أنكر اطلاعه على الكتاب حتى ساعة التحقيق وان لم يره الا أثناء استجوابه وقت ان دعت ضرورة التحقيق إلى قراءة شيء منه .

يا سبحان الله ينشر بعض قصائد الكتاب فى جريدة اللواء منذ كان الشيخ رئيس تحريره المسئول رسمياً كقصيدة إلى سمو الأمير والوزارة وبعضها نشر من كانت ترسل الرسائل باسم الشيخ عندما تعين الدكتور منصور رفعت مديراً مسئولاً كقصيدة دنجرا وقصيدة إلى الوزراء ونحوهما .

ويهدى الغاياتى للشيخ نسخة من الكتاب فتضيق منه لأنه وضعها على مكتبه ثم افتقدها ولذلك لم يقرأها ؟؟

نعم ان الغاياتى نظم قصائد ومقاطيع أخرى فى أثناء طبع الكتابات بشأن حوادث جدت بعد هذا التاريخ ثم ضمها إليه مثل أبياته على القوانين الجديدة

وقصيدة الحكم على الورداني وقصيدة روزفلت وهي عن حوادث تمت بعد ٢٥ أبريل وان كانت لها مقدمات حصلت قبل ذلك التاريخ لكننا نحن لا نؤاخذ المتهم بتلك القصائد الجديدة بل نؤاخذ عن القصائد التي اشرنا إليها مقدماً ولا نزاع في انها قيلت عن حوادث حصلت من أشهر مضت وقد ذكر منشئها تاريخ تلقيها ، بل وأوضح في تعليقاته على الكتاب تاريخ ما سبق أن نشر منها في جريدة اللواء .

فهذا الاعتراف الذي قد يتوقعه الاتهام من الدفاع غير سديد ومردود .

ثانياً : نشرت جريدة العلم في ٢٠ مايو ١٩١٠ ان نجز من طبع الكتاب ملزمتان تحتويان على ابتداء الكتاب واهدائه وعلى كلمتين لفريد بك وللشيخ عبد العزيز بتوقيعهما وعلى ما يليهما من الكلام على نشيد المارسييلز .

ونشرت تلك الجريدة أيضاً في أيام موالية في شهر يونيو ان الكتاب سيظهر قريباً ونشرت أيضاً في ١٩ منه أنه سيظهر في بحر أسبوع وقد ظهر بالفعل في ٢٤ يونيو أى فيما يقرب من أسبوع وهو تأويل قولهم في آخر الكتاب وتم تحريره أى طبعه في ٢٤ يونيو) .

فكيف يصح أن يقال بعد تعدد هذه النشرات أن الكتاب لم يبدأ في طبعه أو لم يتم جمعه أو تأليفه الا في ٢٤ يونيو ؟

ثالثاً : نشرت جريدة العلم في أول ٣ يوليو ١٩١٠ ان الكتاب ظهر بالفعل وانه يطلب من صاحبه في ادارة العلم

وينشر في جريدة العلم مرات متوالية عن طبع الكتاب وظهوره وأنه يطلب من صاحبه بادارة العلم .

وينشر في جريدة العلم في ٧ يونيو ٩١٠ مقدمة فريد بك عن الكتاب وتكتب أيضاً في تلك الجريدة مقدمة الشيخ جاويش !

تنظم قصائد المدح للشيخ بشأن سجنه !

يباع الكتاب فى ادارة العلم بمعرفة الفراشين كل ذلك يحصل والشيخ يقول انه ماقرأ الكتاب الا أثناء التحقيق وانه لو اطلع عليه لكان مزقه وفى عبارة أخرى لو عرف ماتوجه موضوعاته من المسؤولية لما كان يقره عليه

ليس الشيخ وحده الذى ينكر اطلاعه على الكتاب حتى ساعة التحقيق بل قد انكر ذلك ايضا نفس اسماعيل افندى حافظ مدير ادارة العلم اذ قال ان الغاياتى اهداه نسخة من الكتاب فردها اليه لتشويه فى احدى صورها ووعد به اخرى ولكنه لم يفعل

لماذا كل هذا الابتعاد عن وطنيتى اذا كان الغاياتى هو الواضع للكتاب وحده بل لماذا كل هذا الانكار اذا كان مدح الكتاب حصل اعتباطا ومجاملة ؟

بل لماذا يخفى الغاياتى كل المسودات فلا يوجد من اوراقه شىء لافى منزله ولا فى ادارة العلم ولا فى المطبعة ؟ بل تهرب بتلك الأوراق كما هرب الغاياتى الآن . الغاياتى كان يظن ان فى اخفائها اخفاء لجريمته وثبوتها لا يحتاج مثل هذه الأوراق مادام الكتاب شاهداً عليه وناطقاً بتأثيره ؟

أم هناك سر يتعلق باخفاء اشتراك آخرين معه فى وضع هذه القصائد وتلك المنظومات .

لماذا لا توجد نسخ من الكتاب فى ادارة العلم وقد اعلن عنه بطلبه من صاحبه فيها .

هذا ما وسعه المقام اليوم من مرافقة النيابة العمومية وقد ختمها صاحبها باقوال بليغة أوضح بها واجبات الكتبة والمصدرين للارشادات وبث الوطنية فى النفوس .

لسان الدفاع

وتلاه حضرة محمد على بك مدافعاً عن الاستاذ الشيخ عبدالعزيز جاويش فأخذاً ينتقد خطة النيابة في التحقيق فردته المحكمة الى التكمّل في الوقائع فقال ان الشعب نشر في ابريل الماضى اعلاناً يفيد عزم الغاياتى على طبع ديوانه وانه مصدر بمقدمتين الواحدة لحضرة محمد فريد بك والاخرى للشيخ عبدالعزيز جاويش ومعلوم ان الحكم على الوردانى بالاعدام كان فى ١٨ مايو بعده وقصيد روزفلت أو خطبته فى جيلده هل كانت فى ٣١ منه وهذا يدل دلالة صريحة على ان المقدمتين لم تكتباً تقريراً ولا مدحاً لكل ماورد فى هذا لديوان ولا كان فيه شيء مما يعاقب عليه قانوناً أو قت كتابتهما هذا فضلاً عن اعتياد المقرطين المجاملة فى كل ما يطلب منهم تقريره من الكتب والمؤلفات وعن عدم تضمن المقدمة التى وضعها الشيخ لديوان وطنيتى مدحاً فى شيء خلال اسلوبه فى النظم وضرب أمثلة على المجاملات فى التقارير وعدم مطالبة واضعها للمؤلفات التى يطلب منهم تقريرها منها أن المرحوم الشيخ إبراهيم البازجى وشهرته فى اللغة والأدب لا تحتاج إلى تعريف قرظ مؤلفاً وضع لمدمته شخصياً ثم ذكر شواغل الشيخ عبد العزيز وأعماله المختلفة بين العلم ومجلة الهداية والافتاء فى عدة مسائل يستفتى فيها قائلاً انها تستغرق أوقاته وتمنعه من مطالعة ديوان طلب واضعه إليه نظريته فاكفى فى مدحه أسلوبه وحب اختياره اللفظى ولم يتقصّد غير ذلك .

وقال جواباً على سؤال للمحكمة أنه دعا فى مقدمته الناس لقراءة وطنيتى ولكنه لم يقرأ شيئاً منها بل سمع من الناظم أنه سيسمى ديوانه (وطنيتى) اقتداء بأحمد نسيم أفندى فى تسمية ديوانه وطنيات نسيم .

وانتقل إلى قصيدة ورد الربيع التى ضبطت فى الغلاف الذى كان يحمله الشيخ عبد العزيز فانتقد استخلاص النيابة منها شبهاتها المعروفة بكلام لا يتعدى ما انتقدتها الصحف عليه قبله .

وهنا طلبت إليه المحكمة أن يثبت بالأدلة المقنعة عدم اطلاع الشيخ عبد العزيز على وطنيتي ومشتملاتها قبل الطبع فقام الشيخ نفسه وقال ان الغاياتي أخبرني أنه سيجمع أشعاره في ديوان يسميه « وطنيتي » وطلب مني تقريره فأجبته إلى طلبه على أنني ما أطلعت على شيء من ذلك الديوان ولا كان هو قد طبع شيئاً منه في ذلك الحين .

فسألت المحكمة لماذا لم تطلب الاطلاع على وطنيتي قبل إعطاء نائمتها التقرير ، قال أنني ما خشيت قط من إعطاء تقريري لمعرفة ان قصائده التي ينوي جمعها طبعت كلها في اللواء قبل ذلك بأشهر ولم يحاكمه عليها أحد .

قالت المحكمة ذلك حجة عليك لا لك والحكومة حرة في تمهل المحاكمة حيناً وتطلبها في حين آخر .

قال الشيخ غرضي من هذا البيان كله أن أؤكد للمحكمة عدم اطلاعي على وطنيتي قبل طبعها .

واستأنف حضرة عزتو محمد على بك الكلام بعده ما غير وبدل في الديوان بين فترة الاعلان عنه والفراغ من طبعه وانتقل إلى البحث في تعريف النيابة للجرائم المعزوة إلى المتهمين مخطئاً اياها في التطبيق القانون بكلمات موجزة وأبقى التفصيل بعده لحضرة عزتو أحمد لطفى بك شريكه في الدفاع عن الشيخ عبد العزيز جاويش .

وبعد هذا وقف حضرة عزتو أحمد لطفى بك فاسهب في تخطيطه النيابة العمومية لعدم تعيينها التهمات واجمالها الكلام عليها اجمالاً عاماً وتكلم على الاشتراك ودعائمه وسوء القصد بفصاحته المعهودة .

وتلاه حضرة وهيب دوس أفندي مدافعاً عن الياس دياب أفندي مدير مكتبة التأليف فحضرة شريكه عزتو محمد أبو شاذى بك مدافعاً عن الشيخ القزويني والياس دياب أفندي بل عن المتهمين الأربعة جميعاً لتناوله في مرافعته البحث في جميع التهما المسندة إليهم وتفنيدها وتفسيره الأبيات التي اعتمدت عليها

النيابة العمومية في طلب معاقبتهم تفسياً يخالف المعاني المستخرجة منها ودفع إلى المحكمة في خاتمة مرافعته مذكرة مطبوعة بتفاصيل التهمات وردوده عليها .

الحكم اليوم

وبعد ذلك انفضت الجلسة على أن تعقد اليوم في الساعة الرابعة مساءً للنطق بالحكم .

صورة الحكم

افتتحت محكمة الجنايات أول أمس الحكم في قضية النيابة العمومية على الشيخ على الغاياتي وشركائه بالمقدمة المألوفة في الأحكام القضائية مشفوعة بالتهمات المسندة إلى المتهمين والعقوبات المطلوب تطبيقها عليهم وانتقلت من ذلك إلى وقائع القضية فقالت ما يلي :

وحيث انه يثبت من التحقيقات التي حصلت في هذه الدعوى ومن الاطلاع على ما ورد في الكتاب المضمون بوطنيته انه في شهر يونيو الى ٢٤ منه سنة ١٩١٠ والى ١٠ يوليو بعده قد تجارى الشيخ على الغاياتي بالقاهرة على وضع ونشر كتاب سماء وطنيتي يشتمل على قصائد ومنظومات شعرية يتضمن بعضها التحريض على كراهة الحكومة والأزدراء بها بالصحف الاتية بنمرة ٢٤ تحت عنوان طيف الوطنية ضمن ابياتها :

وولاة أقسموا ان يسجدوا كلما رام العدا منهم مراما
وفي صفحة ٥٦ :

ألا امطر الله الوزارة نقمة ولا بلغت مما تروم مراما
تحاول أن تقضى علينا بأنها ولكنى ستلقى دون ذاك آثاما
وزراعة خداع اقامته بيننا يد الحاكمين الأثمين فقاما

وفي صفحة ٦٨ :

ياليت شعري هل بدا في مصر يوم اقمتم
إلى بيت :

حتى تحاربنا الحكو مة عند ما تلتم
وتسومنا سوء العقو بة حينما نترحم

وفي صحيفة ٧٤ موجهاً كلامه الى أعضاء الحكومة حيث قال :

تزلزت قدامكم من هولها وهرعتمو فزعا الى الأبواب
ورضيتمو الهرب المعيب لانه خير من الافلاس عند حساب

وفي صحيفة ٧٥ مسترسل في نفس هذه القصيدة بقوله لهم :

عار عليكم ان يقال وزارة لم تدر ان سئلت بيان جواب
هربت فراراً من ميادين السؤال وسجلت ما سجلت من عاب

وفي ٧٧ ما نصه :

ظالمات من المظالم أودت بضياء الحياة بعد الحياة
يشتكى الشعب والقضاة خصوم لمن يشتكى خصام القضاة

.. وعقوبة على هذا الأمر حينئذ بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥١ عقوبات . وهو
تجراً أيضاً في الظروف المذكورة على نشر هذا الكتاب وطنيتي وعلى عييه فيه
في حق ذات .

ولى الأمر في صحيفتي ٥٥ ، ٥٦ موجهاً خطابه الى سمو الأمير بما نصه
بعد أبيات :

ونياس من امالنا فيك كلما قضيت علينا ان تكون غضابا
وأرضيت أعداء البلاد وأهلها وأصليتا بعد الوفاق عذابا
رويدك يا عباس لا تبلغ المدى ولا تستمع للظالمين خطايا

وعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٦ عقوبات .
وكذلك هو حسن فى هذا الكتاب فى الظروف المذكورة جريمته دنجرا الهنـدى
والوردانى لقتلها وزيرين فى صحيفة ٦٠ ، ٦١ بقوله :

هيننا فقيد الهند نلت مدى المجد وخلدك التاريخ فى مصر والهند
وقدمت نفساً للفداء كبيرة لتبعث وجداً فى النفوس على وجد
إلى أن قال :

يموت ولكن لا يموت جهاده وعما قريب تصبح الهند للهند
وفى أبيات أخرى عن دنجرا بقوله :

كيف أرثيك دنجرا بمقال يدعى القوم انه اجرام
إلى أن قال :

مت بالأمس والممات حياة خلدها لذكرك الأيام
فسلام عليك والدمع جار وسلام وفى القلوب ضرام
وفى صحيفة ١٠١ حسن جرية ناصف الوردانى بأبيات مطبوعة فى هذا
الكتاب أولها :

هل خل ابراهيم عند قضائه أملاً من الآمل دون حياته
إلى أن قال :

حتى كان الموت من رغبائه ليكون فى الاحياء بعد مماته
وعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، و ١٥٤ عقوبات .
وكذلك فى الظروف المذكورة أهان الشيخ على الغاياتى سعادة ناظر الحقاينة
بصفته موظفاً عمومياً وبسبب وظيفته هذه وبصحيفة ٦٣ ، ٦٤ حيث قال موجهاً
كلامه اليه :

حكمت فلم تنصف وقت فلم تصب
وتجت بأسرار الوزارة معاً
فاغضبت في مصر القضاء وأهله
فلا بك بعد الآن للعدل موثلاً
ورمت مراماً دونه الله والناس
وأبدت ما لم يد غالى وعباس
وارضاك أن يرضى خوان ودساس
فغيرك بعد الآن للعدل حراس
فغاية ما يغنى من الظلم افلاس
ويارب بسبب الظلم من شئت بينا

وعقوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٩ عقوبات وكذلك
في هذه الظروف كلها حسن المذكور جريمة الشيخ عبدالعزيز جاويش التي حكم
عليه بسببها في ٢٥ اغسطس ١٩٠٩ وذلك في صحيفة ٦٧ مخاطباً له

ياساكن السجن الكريـ م وأنت نعم الاكرم
إلى أن قال :

ما السجن للشرفاء إ لارفعلة وتعيـم
أنت البرى ومن يخـا لك مجرماً هو مجرم

وعقوبته على هذا تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٤ عقوبات .

وحيث أن هذه الجرائم ارتكبت كلها بالنشر في كتاب واحد هو (وطنيتي)
ولغرض واحد وهي مرتبطة في الكتاب المسمى ببعضها فيجب اعتبارها جميعها
جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدها وهو هذا المذكور في المادة
١٥١ عقوبات

وحيث أنه لم يثبت أن المتهم الشيخ على الغايتي قد حرض مباشرة على القتل
في كتابه الذي نشره باسم وطنيتي هذا وحيث يجب براءته من هذه التهمة

وحيث ان الذي ثبت للمحكمة من التحقيقات التي حصلت في هذه الدعوى
بخصوص الشيخ عبدالعزيز جاويش هو انه في شهر يونيه سنة ١٩١٠ بالقاهرة
إلى ٢٤ منه والى ١٠ يوليو بعد غدا قد حسن ومجد وضع كتاب وطنيتي ونشره
الذي ثبت انه في حد ذاته حاو ومشتمل على جملة أفعال معاقب عليها قانونا

بصفة جنحة وذلك بان امتدح هذ الكتاب بمقدمة وضعها فيه بامضائه وهى مطبوعة تحت عنوان الشعر والشاعر وآخرها « ومن شاء ان يرى نموذجاً من الشعر جمع بين رقة الألفاظ وجزالة المعانى والف بين أحكام التأليف وصدق العبارة فليقرأ شيئاً من وطنيتى ومن شاء فليسأل عن آثارها تلك الهمم الناهضة والنفوس المتوفدة والعزائم الصادقة فانها من غراسها وجميل ثمارها ، الخ صحيفة ٩ ، ١٠ ، ١١ وحيث ففعوبته على هذا الأمر تكون بمقتضى المادة ١٤٨ ، ١٥٤ عقوبات

وحيث انه ثبت انه فى اوائل شهر يوليو الى ٦ منه الى ١٠ بالقاهرة تجرأ كل من الشيخ محمد حسن القزوينى والياس افندى دياب على ترويج الكتاب المطبوع والمنشور باسم وطنيتى المشتمل على قصائد ومنظومات هى معاقب عليها قانونا كما سبق بيانه بان باع الشيخ القزوينى عدة نسخ لالياس افندى دياب بقصد بيعها وهذا أعددها للبيع وباع منها فعلا لأشخاص آخرين بعد العلم بضبط الكتاب بمعرفة الحكومة منعاً لانتشاره مع علمهما بما اشتمل عليه من العبارات المعاقب عليها قانونا بصفة جنحة مذكورة بالمواد ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ عقوبات فتكون عقوبتهما بمقتضى المادة ٣٩ فقرة ثانية و ١٤٨ . عقوبات .

وحيث انه لم يسبق الحكم على المذكورين وقد رأت المحكمة معاملتها بمقتضى المادة ٥٢ وما يليها

فبناء على هذه الأسباب وبعد الاطلاع على المواد المذكورة

حكمت المحكمة غيائياً بالنسبة للشيخ على الغاياتى وحضوريا للشيخ عبدالعزيز جاويش والشيخ القزوينى والياس دياب افندى اولاً - بمعاقة الشيخ على الغاياتى بالحبس مدة سنة مع التشغيل وتبرئته من تهمة التحريض على القتل ثانياً - يحبس الشيخ عبدالعزيز جاويش مدة ثلاثة أشهر حبساً بسيطاً ثالثاً - بمعاقة كل من الشيخ محمد حسن القزوينى والياس افندى دياب مدة شهرين وايقاف تنفيذ هذا الحكم الآن طبقاً للمادة ٥٢ و ٥٤ عقوبات

النص الكامل لعريضة اتهام العقاد بالعيب في الذات الملكية

باسم صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر - محكمة جنايات مصر -
المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العظيم راشد باشا وحضور
حضرة صاحبي العزة مصطفى حنفي بك ويس أحمد بك المستشارين بمحكمة
الاستئناف الأهلية ومحمود منصور بك رئيس النيابة العامة ومحمد أحمد السيد
أفندي كاتب المحكمة .. أصدر الحكم الآتي :

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٢ سايرة ما يدين سنة ١٩٣٠ المقيدة
بالجدول الكلي بنمرة ٩٩١ سنة ١٩٣٠ ضد :

١ - محمد فهمي الخضري أفندي عمره ٣٨ سنة وصناعته صاحب جريدة
« المؤيد الجديد » وسكنه شارع الدواوين .

٢ - عباس محمود العقاد أفندي ٤٢ سنة وصناعته عضو مجلس النواب وسكنه
بمصر الجديدة .

وحضر الدفاع عن المتهم الأول حضرة وهيب دوس بك المحامي وعن المتهم
الثاني حضرتاً مكرم عبيد بك ومحمود سليمان غانم أفندي المحاميان بعد سماع
الاحالة وطلبات النيابة العمومية وأقوال المتهمين وشهادة من شهد والمرافعة
والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين المذكورين بأنهما :

الأول : فى شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبلاد المملكة المصرية وبصفته مديراً لجريدة « المؤيد الجديد » غاب علنا فى حق الذات الملكية بأن نشر مقالات فى الجريدة المذكورة بالاعداد : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ ، سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين « الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعذيبها » و « رأى فى الأزمة الحاضرة » و « الرجعيون والإنجليز المحليون » و « سيعدل الدستور ولكن كيف ؟ » و « الرجعية هى العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة » بالتعاقب تحوى عبارات العيب المذكورة .

والثانى : بصفته شريكاً للمتهم الأول فى الجريمة آنفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده مع علمه بها فى الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن أنشأ المقالات الواردة فى الاعداد رقم ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٣ و ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها وسلمها إليه لنشرها .

وقد وقعت الجريمة فعلاً بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة وطلبت النيابة من حضرة قاضى الاحالة احالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمادتين ١٤٨ و ١٥٦ من قانون العقوبات ومحاكمة الثانى بالمواد ١٤٨ و ١٥٦ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من القانون المذكور .

وحيث أن حضرة قاضى الاحالة قرر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ احالة المتهمين المذكورين على هذه المحكمة لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر .

وحيث أنه بجلسات ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ سمعت المحكمة هذه القضية على الوجه المشروع تفصيلاً فى محضر الجلسة .

ومن حيث أن المحكمة قد اطلعت على المقالات موضوع الاتهام فى هذه الدعوى وتروى أن تقف فى ذكر الوقائع والأدلة عند الحد الذى يقتضيه القانون ويراه كافياً للفصل فى التهمة المطروحة امامها وأن يجتنب الافاضة فى ذلك لما

يترتب على هذه الافاضة من اعادة نشر صحيفة مخالفة لما يجب من الولاء العام نحو صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث أنه يتبين من أقوال المتهمين بالتحقيقات وبالجلسة ان الأول منهما هو المدير المستول لجريدة « المؤيد » التي نشرت بها المقالات المرفوعة بسببها هذه الدعوة وانه يطلع على ما ينشر بالجريدة في اغلب الأحيان ويشرف على تحريرها وأن الثاني هو منشئ المقالات المذكورة وهو الذى قدمها للنشر .

ومن حيث أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على المقالات سالفة الذكر انه بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ اصدر العدد نمرة ١٩٥ فى جريدة « المؤيد الجديد » وبه مقال تحت عنوان « الوزارة تعبت بالمصريين وهى آلة فى يد المستعمرين » بأضاء أبو فصادة تحدث فيها إلى القراء عن تلك الأزمة ونسبها لتدخل الإنجليز لأحداث الانقلاب الحاضر فى مصر فكان هذا المقال فاتحة مساجلة اشترك فيها عباس افندى محمود العقاد بعدة مقالات نشر أولها بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد ٢١ تحت عنوان « الوزارة البريطانية والازمة الحاضرة » قال فيها : « أنه لمناسبة المقال الذى نشره الكاتب الكبير (أبو فصادة) فى مؤيد أمس وهو المقال المشار إليه آنفاً أعيد نشر فقرات من حديث فى هذا الموضوع جرى بينى وبين مراسل الاحرار (السورية) منذ أكثر من شهر لأن هذه الفقرات تتضمن وجهة شائعة فى تصوير الحالة على ما هى عليه وكل ما يتضمن وجهة نظر كهذه خليق أن يعرف تفصيله فى هذه البلاد » ، فقلت لحضرة المراسل رداً على سؤاله « اعتقادى أن هذه الأزمة هى أزمة الرجعية قبل كل شىء والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهأون من زمن بعيد لإلغاء الحياة النيابية أو لابقائها ناقصة مشلولة تمكّنهم من الحكم كما كان الطغاة المستبدون يحكمون فى القرون الوسطى » ثم قال بعد ذلك : « وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين ، فان نالت الأكثرية بقيت على تأييدهم ، أى تأييد الرجعيين وأصبح هؤلاء الرجعيون هم حكام البلاد المستبدين وراء ستار من الدستور وأن نالت الأقلية تقدم مرشحوهم آخرون وهذا

هو القضاء المبرم على الدستور لأن كثرة الأحزاب في المجلس النيابي تنزع السلطة من المجلس وتضعها في أيدي الرجعيين» وقال أيضاً: «ولو تم هذا التدبير لاستغنوا به عن مسح الدستور ولكنه لم يتم فهم يلجأون إلى الخطة الأخرى التي يحاولون تنفيذها اليوم».

ثم قال رداً على سؤال المراسل الذي ذكر فيه أنه لا يعتقد براءة الإنجليز في هذه المؤامرة أكد انه ليس للإنجليز ضلع في المؤامرة ولكنها بعد ظهورها كانت فرصة للوصول إلى مطالبهم وقال «هذه خلاصة رأيي في حقيقة الأزمة منذ البداية وكلما مضى يوم بعد زادتنى الحوادث اقتناعاً به وأدلة محسوسة على صحته» ثم قال: «ان الإنجليز لم ينشئوا الأزمة لأن الأمة نشأت قبل المفاوضة بل نشأت لاحباط المفاوضة والوصول من وراء ذلك إلى إلغاء الدستور» ثم قال: فلا يسعى ان اعتقد أن كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وأن الوفاق تام بين هذه الوزارة والرجعية: هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين.

وفي اليوم التالي أى في ١٠ سبتمبر عقب على المقال الأول بمقال آخر نشر في العدد رقم ٢٢ تحت عنوان «الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعديدها» قال فيه «اتستطيع الرجعية ان تظن ظناً أم تتوهم وهما انها هى التى طلبت ذلك - يشير إلى الاستقلال - فكان أو أنها كانت تطلبه على أى وجه من الوجوه فيكون؟

اتستطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها فى سبيل ذلك أو تدبيراً واحداً دبرته أو لية واحدة اظهرتها بأى نوع من أنواع الظهور؟ لا: أن الرجعية لا تستطيع أن تظن ذلك ظناً أو تتوهمه توهماً ولا تستطيع الا أن تعرف ما يعرفه كل إنسان ولا يخفى على إنسان».

فى يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ظهر فى ميدان المساجلة مجهول امضى مقالاً بحرف «ص» نشر فى العدد رقم ٢٥ تحت عنوان «رأى فى الأزمة الحاضرة» ذهب كاتبه إلى ما رآه عباس أفندى العقاد من حيث الأزمة المنوه عنها، فقال: أولاً: أن الأزمة أزمة الرجعية، وعلل ذلك بقوله: «ولا تستغرب من الرجعيين

فى مصر الجرأة على تدبيرها لأنهم لم يطمئنون قط إلى حكم الأمة» ثم قال : « أما دكتاتورية محمد باشا محمود فقد اعتمدت حقيقة كل الاعتماد على تأييد اللورد لويد ولكن اللورد لويد لم يكن يستطيع وحده اجراء الانقلاب لولا أن ساعدته الرجعية بكل ما تملك من دسيسة وسلطان فلما عملت وزارة العمال على تبديل الحال فى مصر سعت الرجعية فى إنجلترا ليكون هذا التبديل فى صالحها ، فيحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا ، فلما لم يفلح فى هذا المسعى وعادت الحياة الدستورية ارادت من وزارة النحاس باشا أن تكون آلة الاعتداء على حقوق الأمة ولكن الوزارة النحاسية لم تكن لتقبل هذا فاستقالت حكيمة كريمة . وهنا لم يكن للرجعية بد من احداث الانقلاب الحالى إلى أن قال : وابلغ من كل ما تقدم أن بوادر الأزمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطيع الحكومة النحاسية ان تتفق على تعيين الشيوخ وكبار الموظفين واضطرت إلى تأجيل النظر فى ذلك إلى ما بعد عودة الوفد الرسمى ، وان الرجعيين كانوا يعملون لاحباط المفاوضات ، فلا يعقل أن تكون الحكومة البريطانية قد اشتركت معهم فى هذا التدبير . »

وفى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بالعدد رقم ٢٦ من جريدة « المؤيد » تحت عنوان : « الرجعيون والإنجليز المحليون » استهله بقوله « فى الخطاب المفصل الذى ارسله إلينا صديقنا (ص) بيان واف للرأى القائل بأن الأزمة الحاضرة فى مصر هى أزمة الرجعية قبل غيرها وان الإنجليز لم يخلقوا الأزمة وانما حاولوا ان يستفيدوا منها بعد خلقها وهذا الرأى هو رأينا الذى لا تزيدنا الحوادث الا اقتناعاً به ووثوقاً منه ، ولا يدعونا إلى تقريره وتوكيده الا ان يعرف المصريون الحالة على حقيقتها ويعلموا أصول الدسيسة من أين تنجم وإلى أى غاية تسعى فأنها - أى الرجعية - فى سبيل الاستعداد لمسح الدستور : تحتضن الأذنان الذين لا يستحقون فى شريعة الوطنية والإنسانية والاخلاق الا النبل والاهمال والتحقير فتجنى بذلك على ضمير الأمة جناية شديدة الفتك بعيدة القرار . »

وبتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ بالعدد رقم ٣٣ ، ٣٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ رقم ٣٦ نشر عباس أفندى العقاد مقالين : الأول منهما تحت عنوان « سيعدل الدستور

ولكن كيف ؟ » والآخر تحت عنوان « الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة » نحا فيهما منحى المقالات السابقة .

وبتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٠ رأت النيابة العمومية ان المقالات المذكورة تتضمن العيب في الذات الملكية فأجرت التحقيق مع المتهمين واقامت عليهما هذه الدعوى طالبة عقابهما بالمواد المينة بقرار الاحالة .

ومن حيث انه بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قضت محكمة النقض والابرام المصرية ان العيب في الذات الملكية قد يكون بطريق التعريض كما يكون تصريحاً وان للمحاكم أن تبحث موضوع المقال المطروح امامها لاستظهار ما قد يكون فيه من الأمور المعاقب عليها وأن ذلك يقتضى الذهاب في تأويل معانيه لتعيين من يكون قد أريد المطاعن وعملاً بهذا المبدأ بحثت المحكمة المذكورة القضية التي كانت تنظرها وجاء في حكمها أنه تبين ان المقال يشمل العبارات المينة في تقرير الاتهام وهي في مدلولها تسند العيب على الذات الملكية التي تعينت من مرامي الفاظه وعبارته إلى حد يصعب صرفه إلى غير حضرة صاحب الجلالة ولا عبرة إلى استناد محكمة الجنايات إلى ماضى المتهم تدليلاً على حسن نيته ان مجرد نشر عبارات مع العلم بمضمونها تقطع بسوء النية .

ومن حيث انه مما تقدم يكون لهذه المحكمة الحق في انزال العقاب بالمتهمين متى ثبت لديها أن المقالات موضوع المحاكمة تشمل عيباً في حق الذات الملكية سواء كان هذا العيب قد اسند إليها تصريحاً أو تلميحاً وكما أن لها الحق ان تستتج ذلك من مدلول العبارات ومرامي الألفاظ الواردة بالمقالات ولا يمنعها إذن من مؤاخذه المتهمين كون العيب لم يكن مسنداً لحضرة صاحب الجلالة الملك تصريحاً وذلك بخلاف ما ذهب إليه الدفاع عن المتهم الثانى من قوله : ان العيب المعاقب عليه بالمادة ١٥٦ من قانون العقوبات المطلوب تطبيقها انما يجب أن يكون اسناده مباشرة وصراحة للذات الملكية فأما قوله « صراحة » فقد تبين مما تقدم ان التفسير الصحيح للمادة ١٥٦ هو ما ذهب إليه محكمة النقض والابرام بأن العيب لا يجب أن يكون موجهاً مباشرة لأنه موجه إلى الوزارة

الحالية فهذا هو الموضوع المطلوب من المحكمة الفصل فيه وهو ما ستبين رأيها بشأنه مؤيداً بالدليل .

ومن حيث انه يتعين بحث المقالات المطعون فيها تحت ضوء الاعتبار المتقدمة ومن حيث أن المطلع على هذه الأدلة تفيض على ان المتهم الثانى قد اقترف جريمة العيب فى حق الذات الملكية الرفيع فأسند إليها أموراً ليس فيها فقط اخلال بالواجب المفروض على كل فرد من الاجلال لهذه الذات السامية بل ان الأمور تجاوزت هذا الحد إلى اسناد أعمال لجلالته تؤذى شعوره وتظهره بمظهر المعتدى على حقوق الأمة .

ومن حيث أن القارئ للمقالات المشار إليها يجد أن « ص » والمتهم قد تلافيا عند لفظة « الرجعية » ووقع اختيارهما عليها وجعلها عنواناً للمقام الجليل الذى لا يجران على ذكره بالتصريح - وهو مقام الملك المعظم - لانهما ذكرا هذا اللفظ فى مناسبات تاريخية وسياسية تصرفه حتماً وبلا عناء فى التفسير والتأويل إلى حضرة صاحب الجلالة الملك كما سيجيء البيان .

وعليه فليست كلمة « الرجعية » فى المقام الذى ذكرت فيه واعتبرتها المحكمة بسببه دالة على جلالة الملك مقصوداً بها كما قال الدفاع كل فكرة أو شخص أو هيئة مسئولة الآن أو فيما مضى عن هدم دستور البلاد أو العبث بحريتها وليس مثله مثل عبارات الديمقراطية أو الديمقراطية وليس مقصوداً فى المواضع الآتى نقلها لا الأحزاب ولا الوزراء بل الذات الملكية كما سبق القول . ومن حيث المتهم الثانى كتب فى المقال الأول بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتى : « اعتقادي أن الأزمة هي أزمة الرجعية قبل كل شيء ، والرجعيون اعداء الدستور كانوا يتهبأون من بعيد لإلغاء الحياة النيابية أو لابقائها ناقصة مشوهة تمكنهم من الحكم ، كما كان الطغاة المستبدون يحكمون فى القرون الوسطى وكانوا يتوهمون انهم قادرون على تأليف وزارة وفدية تتقدم إلى البرلمان فتشطره شطرين إلى آخر ما جاء فى هذه العباة » . والمفهوم بداءة من ذلك المتهم الثانى قصد بالرجعية والرجعيين جهة غير جهة الوزارة الوفدية المراد تأليفها ذلك لأن الجهة

التي تستطيع تأليف وزارة أو اسنادها - وهو المعنى المقصود هنا - جهة ذات سلطان وتعيينها على هذا الوجه يصرف مباشرة إلى جلالة الملك الذي يملك وحده حق اسناد الوزارة والتعبير هنا بالرجعية والرجعيين واحد فان اللغة تجيز استعمال الجمع في مقام المفرد تنويعاً في التعبير .

ومن حيث ان المتهم الثاني كتب كذلك في المقال الآنف الذكر ما يلي : « فلا يسعني أن اعتقد أن كل هذا تدبير من الوزارة البريطانية وان الوفاق بين هذه الوزارة والرجعية هناك اختلاف ولا شك بين هاتين الجهتين » وظاهر جليا ان الكاتب أراد بجهة الرجعية جهة ذات مكان عال وسلطان عظيم والا لما استقامت هذه المقابلة فلا يمكن الافتراض البادى للذهن والمتبادر للفهم انه انما يقابل بين جهتين عظيمتين هما جهة الإنجليز وجهة صاحب الجلالة ، ومن حيث أن المتهم الثاني كتب في المقال الثاني المؤرخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ العبارة الآتية : « استطيع الرجعية ان تظن ظناً أو تتوهم توهماً هي التي طلبت ذلك . يشير إلى الاستقلال - فكان أو أنها كانت تطلبه على أى وجه من الوجوه فيكون ، استطيع ان تذكر لنا كلمة واحدة قالتها في سبيل ذلك أو تدبيراً واحداً دبرته أو نية واحدة اظهرتها بأى نوع من أنواع الظهور » فهذه العبارة قاطعة في الدلالة على أن المتهم إنما أراد بلفظه الرجعية جلالته لأن معنى العبارات لا يستقيم بأى حال إذا كان المراد بالرجعية هنا الوزارة كما يقول الدفاع إذ المعلوم للكافة ان بعض رجالها على الأقل قام بما ينفي الكاتب صدوره من الرجعية وانما اراد الكاتب ان يستغل جهل الجمهور بالتقاليد الملوكية التي تنافي مع اظهار ما يبذله الملوك عادة في هذا السبيل .

ومن حيث أن الكاتب « ص » كتب في مقال نشر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وافق عليه المتهم الثاني في مقاله المنشور في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ « أن الرجعية سعت في إنجلترا ليكون هذا التعديل في صالحها ليحل استبدادها محل استبداد محمد محمود باشا فلما لم تفجح في هذا المسعى وعادت الحياة الدستورية أرادت من وزارة النحاس باشا ان تكون آلة للاعتداء على حقوق الأمة ولكن الوزارة النحاسية لم تكن تقبل هذا فاستقالت حكيمه كريمة وهنا لم يكن

للرجعية بد من أحداث الانقلاب « والمحكمة ليست في حاجة إلى التدليل بأن الرجعية هنا إنما يقصد بها جلالة الملك وليس أدل على ذلك من تلك المناسبات التي يذكرها الكاتب فليس في هذا البلد هيئة سياسية فضلاً عن أفراد تستطيع أن تجعل وزارة النحاس باشا آلة للاعتداء على حقوق الأمة بحيث إذا لم تقبل تضطر للاستقالة .

ومن حيث انه جاء أيضاً في مقال « ص » المشار إليه والذي وافق عليه المتهم الثاني في مقال ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ما يأتي :

« وابلغ من كل ما تقدم أن بوادر الأزمة ظهرت قبل المفاوضات فلم تستطيع الحكومة النحاسية أن تتفق على تعيين الشيوخ وكبار الموظفين واضطرت إلى تأجيل النظر في ذلك إلى ما بعد عودة الوفد الرسمي . وهذه العبارة قد ذكرت في سياق التدليل على أن الأزمة هي أزمة الرجعية وليس يخفى على أحد أن الوزارة النحاسية لم تكن لتعجز على الاتفاق في هذين الشائين إلا إذا كان المراد بالرجعية جلالة الملك الذي له حقه الدستوري في تعيين الشيوخ وكبار الموظفين .

ومن حيث ان المتهم الثاني قد استهل المقال المؤرخ في ٢١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ بعبارة صريحة في موافقته لرأى الكاتب « ص » في المراد بكلمة الرجعية وهو يتفق معه على بيانه المفصل في المقال سالف الذكر وزاد المتهم الثاني على الأمور المفصلة في هذا البيان قوله « ان الرجعية في سبيل الاستعداد لمسح الدستور تحتضن الأذنان » الذين وصفهم بالأوصاف الميئة في المقال ويؤخذ في هذه الأوصاف تحديد صريح لمركز بعض هؤلاء الأذنان إذ أسند إليهم أفعالاً تدل على أن لهم سلطة وزارية فيتعين أن هذا الاحتضان لهم خاص من جهة تملك تعيين الوزراء وهي جهة صاحب الجلالة الملك .

ومن حيث أنه يتبين من الوقائع والأدلة السابقة ذكرها أن المتهم الثاني قد عاب في حق الذات الملكية ، ليس فقط بالأدلال عليها بلفظ معيب هو الرجعية وهو وحده كاف باتفاق الدافع عن هذا المتهم لتكوين جريمة العيب المنصوص عنها بالمادة ٥١٦ بل بنسبة أمور شائنة إليها كادعائه بانها كانت تنهياً من زمن

بعيد لإلغاء الحياة النيابية وانها لا تستطيع أن تتوهم أنها هي التي طلبت الاستقلال أو بدا منها أى عمل أو أية نية للوصول إليه وأنها أرادت من وزارة النحاس باشا أن تكون آلة للاعتداء على حقوق الأمة وهو الأمر الذى وافق عليه صديقه المستتر وراء « ص » وانها تحتضن الأذنان الذين نعتهم بأحط الأوصاف إلى غير ذلك مما جاء فى المقالات موضوع الاتهام .

وحيث أن الدفاع عن المتهم الثانى قد بذل جهداً محموداً محاولاً محو هذه الصحف التى سودها المتهم المذكور بقلمه واسدال ستار على ما فيها ، ولكن الجهد مهما بلغ ما كان يستطيع أن يدارى جريمة واضحة وأدلة قائمة بينة بل أن مهمة الدفاع كانت فوق كل مجهود والتهمة لا دافع لها . فقد استشهد الدفاع بماضى عباس محمود العقاد أفندى ويقصائده التى صاغها فى الذات الملكية وبعض فقرات جاءت فى مقال من المقالات يوجه فيها الطعن إلى « المنافقين الذين يستعدون الإنجليز على القصر » فاما الماضى وما تميز به من الولاء وأدب العبارة ومن الاشارة بالعمل الجليل فانه لا يغنى عن الحاضر وهذه صفحته التى يحاكم المتهم اليوم من أجلها وأما الخطاب الموجه إلى المنافقين فهو طعن لهم لا دفاع عن القصر .

ومن حيث أنه متى ثبت أن المقالات السالفة الذكر بما فيها مقال « ص » تحوى عيباً فى حق الذات الملكية فالمتهم الأول مسئول حتماً عن هذه الجريمة بصفته فاعلاً أصلياً ذلك لأن القانون المصرى يفترض قرينة الاجرام المتراضا فى الأشخاص المبينين فى المادة ١٦٦ مكرر فلا يقبل منهم أى عذر من شأنه أبعاد المسئولية الجنائية كالقول بانهم لم يقرأوا المقالات المعاقب عليها أو لم يفهموها كما يدعى المتهم الأول متى ثبت اتصالهم فعلياً بإدارة الجريدة وهو حال هذا المتهم فى هذه القضية فدعوى الدفاع بأن المتهم الأول جاهل لا يستطيع فهم العبارات التعريضية المذكورة بالمقالات المتقدمة دعوى غير مقبولة وإذا كانت المادة ١٦٦ مكررة تعاقب الباعة أو الموزعين أو اللاصقين وهم أشخاص مفروض فيهم ليس فقط عدم الفهم بل القراءة فمن باب أولى مدير الجريدة

المسؤول عما ينشر فيها مسئولية جنائية مفروضة عليه من القانون فرضاً والمتهم الأول لم يدفع هذه القرينة القانونية بدفع مقبول .

ومن حيث انه لما تقدم يكون قد ثبت بأن المتهم الأول في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٠ بمدينة القاهرة وبإحدى المملكة المصرية وبصفته مديراً لجريدة « المؤيد الجديد » : عاب علنا في حق الذات الملكية بأن نشر مقالات في الجريدة المذكورة بالأعداد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ الصادر في ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ تحت عناوين : « الوزارة البريطانية والأزمة المصرية الحاضرة » و « سيعدل الدستور » و « الرجعيون والإنجليز المحليون » و « الاستقلال لحرية مصر وسعادتها لا لاستعباد مصر وتعتديها » و « رأى في الأزمة الحاضرة ولكن كيف » و « الرجعية هي العدو الأكبر في الأزمة الدستورية الحاضرة » بالتعاقب عبارات العيب السابق بيانها في حيثيات هذا الحكم .

والثاني بصفته شريكاً للمتهم الأول في الجريمة آنفة الذكر بأنه اتفق معه على ارتكابها وساعده مع العلم بها في الأعمال المسهلة والمتممة لها بأن انشاء المقالات المحتوية على العيب السالف بيانه الواردة في الأعداد رقم ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٦ من الجريدة المتقدم ذكرها بناء على ذلك الاتفاق والمساعدة .

وعقاب المتهم الأول ينطبق على المواد ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٧ من قانون العقوبات وعقاب المتهم الثاني ينطبق على المواد ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٧ ، ٤٠ ، فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه فيما يتعلق بتقدير العقوبة فقد راعت المحكمة من جهة انكار المتهمين للتهمة التي اسندت إليهما ورأت في هذا الانكار توبة وندماً ومن جهة أخرى جسامه الجريمة على أنها من جسامتها قد لاحظت أن مثلها لا يقصد الشارع أولاً وبالذات العقاب على ما هو واقع منه بالفعل بل يقصد بالأخص من إيقاع

منع وقوع أى عيب آخر فى حق الذات الملكية الواجب للمصلحة العامة ان تكون مصونة محاطة بالاجلال .

فلهذه الأسباب وبعد رؤية المواد آنفة الذكر حكمت المحكمة حضورياً بحبس المتهم الأول محمد فهمى الخضرى أفندى مدة ستة أشهر حبساً بسيطاً وبحبس المتهم الثانى عباس محمود العقاد أفندى مدة تسعة أشهر حبساً بسيطاً وأمرت بطبع الحكم فى ثلاثة جرائد يومية بمصاريف من قبل المحكوم عليهما .

صدر هذا الحكم علناً بجلسة يوم الأربعاء ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ م و ١١ شعبان سنة ١٣٤٩ هـ .

المراجع

أولاً : الكتب :

- ☐ د . أحمد بدوى .. مع الصحفي المكافح أحمد حلمى
- ☐ أحمد حلمى السجون المصرية فى عهد الاحتلال الإنجليزى
- ☐ أنور الجندى عبد العزيز جاويش من رواد التربية والصحافة والاجتماع
- ☐ د . يواقيم رزق مرقص صحافة الحزب الوطنى
- ☐ د . حسين فوزى النجار الشيخ عبد العزيز جاويش معلماً ومربياً
- ☐ راسم محمد الجمال عباس العقاد رجل الصحافة - رجل السياسة
- ☐ عامر العقاد صفحات من معارك العقاد
- ☐ سامح كريم العقاد فى معاركه السياسية
- ☐ عباس العقاد أنا
- ☐ عباس العقاد حياة قلم
- ☐ فاطمة اليوسف ذكريات
- ☐ صبرى أبو المجد محمد التابعى

ثانياً : الدوريات :

- ☐ جريدة القطر المصرى .
- ☐ جريدة العلم .
- ☐ جريدة اللواء .
- ☐ جريدة الأخبار .
- ☐ مجلة آخر ساعة .
- ☐ مجلة روزاليوسف .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	● مقدمة
٥	*** أحمد حلمى
٢٠	● المبدأ والثبات فى السجن
٢٤	● ملاحظات عمومية
٢٩	*** عبد العزيز جاويز
٣٥	● المحاكمة الأولى
٤٢	● المحاكمة الثانية
٤٤	● المحاكمة الثالثة
٤٧	*** عباس العقاد
٥٦	● الطريق إلى السجن
٦٠	● المحاكمة
٦٤	● العقاد فى السجن
٧١	*** محمد التابعى
٧٦	● البداية الصحفية
٨٤	● السجن وقضية الحصانة
٩٢	● أسئلة أم أقالة
٩٥	*** وثائق
٩٧	● وقائع محاكمة أحمد حلمى
١١٣	● وقائع محاكمة عبد العزيز جاويز
١٣٣	● وقائع محاكمة عباس العقاد

شهادات استثمار

البنك الأهلي المصري

بمجموعاتها الثلاث

أ، ب، ج

الأمان الضمان

الربح الوفير





مصر للطيران

مكاتب مصر للطيران المنتشرة داخل القاهرة

- ✦ مكتب لهيأتون كتاب مبنى فندق الريتلون تليفون ٧٦٥٩٠٠
- ✦ مكتب مبعوثات هيأتون الحكومة مبنى فندق الريتلون تليفون ٧٥٩٨٠٦
- ✦ مكتب مبعوثات لهيأتون مبنى فندق الريتلون تليفون ٧٥٩٧٠٣
- ✦ مكتب مبعوثات السيادة ٦ شارع عدلي - القاهرة تليفون ٣٩٠٥٤٤٤ }
٣٩٠٠٩٩٩ }
٣٩١١٢٥٦ }
- ✦ مكتب مبعوثات المطار المطار "القديم" تليفون ٢٤٤١٤٦٠
- ✦ مكتب العباسية إدارة النقل للقوات المسلحة تليفون ٨٢٤٣/٨٢٤٤ }
٨٢٤٥/٨٢٤٤ }
٢٨٢٣٢٧٠ }
٢٨٢٣٢٧١ }
- ✦ مكتب الخارجية وزارة الخارجية تليفون ٣٥٤٢٤٦٦
- ✦ مكتب الكرنك بعبدة موبيتيك دافى ٨٢٠٥
- ✦ مكتب شئون القاهره ميدان الجلاء والدق تليفون ٣٤٨٨٦٣٠ }
٣٤٨٨٦٠٠ }
٣٤٨٨٧٠٠ }
- ✦ مكتب طلعت حرب ٩ شارع طلعت حرب تليفون ٧٥٢٨٣٦/٧٤٢٨٣٥
- ✦ مكتب الأوبرا ميدان الأوبرا - القاهرة تليفون ٣٩١٢٣٥٨/٣٥١٢٩٠١
- ✦ المكتب والشركة ١٢ شارع قصر النيل تليفون ٧٥٠٨٦٨/٧٥٠٦٠٠
- ✦ مكتب المهندسين ٢٦ شارع يوليو - المهندسين تليفون ٣٤٦٤٥٠١/٣٤٧٢٠٢٧
- ✦ مكتب قصر النيل ١٢ قصر النيل تليفون ٧٥٠٦٠٠
- ✦ مكتب المطار - قسم ٢ مطار القاهرة "الجديد" تليفون ٨٢٥٦/٨٢٥٥
- ✦ مكتب مصر الجديدة ٢٢ بهار بهيم اللطفي روكسى تليفون ٦٦٤٣٠٥/٦٦٨٥٥٢

مصر للطيران الرائدة بين شركات الطيران العربية والعالمية

* تعد مصر للطيران رائدة النقل الجوي في المنطقة العربية والشرق الأوسط حيث تأسست في مايو ١٩٣٢ لتصبح أول شركة طيران عربية وسابع شركة عالمية .

* تحمل اسم وعلم مصر في مختلف أنحاء العالم وتمتد شبكة خطوطها من طوكيو في الشرق الأقصى إلى نيويورك ولوس انجيلوس في الولايات المتحدة الأمريكية وتغطي ٥٠ مدينة عالمية في اسيا وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة .

* الاسطول الجوي يضم أحدث طرازات الطائرات من الجابو "بوينج ٧٤٧" والأير باص والبوينج ٧٦٧ / ٣٠ ممتدة المدى والبوينج ٧٣٧ ويتم تحديث الاسطول في اطار خطه طموحة حتي عام ١٩٩٣ ويتكلف تبلغ ١٤٠٠ مليون دولار بالتمويل الذاتي لمصر للطيران دون تحميل الدولة اية أعباء .

* تعد مصر للطيران من المؤسسات الناجحة التي يضرب بها المثل علي مستوى الدولة حيث تقوم بتحديث الاسطول وتنفيذ جميع المشروعات التي تستهدف المزيد من خدمة وراحة الراكب بالتمويل الذاتي وقد استطاعت تحقيق ،اعلي فائض من الارباح في اخر ميزانية بلغت ٥٦,١ مليون جنية .

Christian Dior

کریستیان دیور

EAU SAUVAGE



Tel: 714381 - 715397 - 703431 Tlx: 22146 PARFI UN Fax: 202-765566

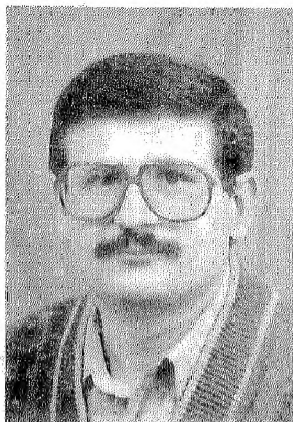
رقم الايداع : ٣٢٨٩ / ١٩٩٠

طبع بدار نوبار للطباعة



مصر للطيران

٢٠٠ رحلة أسبوعياً إلى ٥٠ مدينة عالمية



بالرغم من أن مولد الصحافة
المصرية أنبثق من تاريخ الأمة .. إلا
أن الصحافة استطاعت فيما بعد أن
تكون مصنع هذا التاريخ . فالصحافة
هي بيت السياسة التي تفرز الموقف
والنضال والتاريخ .

والمتبع لتاريخ الصحافة يستطيع
أن يستجلي بوضوح هذه الحقيقة بل
يكشف ما هو أكثر من ذلك ..
صحفيون كان التاريخ من صنع
أقلامهم ونضالهم ..

وهذا الكتاب يحكي جزءاً من هذا
النضال .

وأهديه لكل قلم حر شريف يصون
أمانة الكلمة ومسئوليته ولا يغيره
ذهب المعز ولا يرهبه سيفه .

مدحت البسيونى

92

الد
ص

1